سلسلة دراسات
العلوم الاجتماعية

صالح عباد

المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية

# المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 - 1900

ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر - 1984

Scanned by CamScanner

# مقدمة

في سنة 1830 أرسلت الحكومة الفرنسية ، حكومة شارل العاشر ، حملة عدوانية على مدينة الجزائر ، الهدف منها أساسا هو اعطاء دفع جديد للنظام الملكي ، نظام بقايا الاقطاع المنهار ، الذى فقد سنده الاجتماعي منذ الثورة البرجوازية الفرنسية عام 1789 . هذ النظام الذى يعاني من معارضة شديدة من البرجوازية التي فقدت سلطتها السياسية عام 1815 ، بسقوط نابليون الاول لكن دون أن تفقد موقعها الاجتماعي والاقتصادى .

ان هدف الحملة على الجزائر لم يتحقق رغم السيطرة على هذه المدينة ، حيث لم يكن لها أى انعكاس ايجابي على حكومة بقايا نبلاء فرنسا ، لقد سقطت هذه الحكومة والنظام الملكي المطلق أمام ضربات المعارضة في أوت 1830 .

تخلت البرجوازية الفرنسية ، بمجرد وصولها الى السلطة ، عن مواقفها السابقة ، في معارضة النشاط الاستعمارى في الجزائر ، وتابعت العمليات العسكرية الاستعمارية ، في عهد لويس فليب ، الجمهورية الثانية ، وكذلك في عهد الامبراطورية الثانية . ورغم أن السلطة الفرنسية قد تمكنت من بسط هيمنتها العسكرية على الشمال الجزائرى في الفترة 1830 ـ 1870 ، ورغم أنها قد تمكنت من تجميع أكثر من مائتي ألف أوربي في الجزائر الا أنها لم تتمكن من احداث تغييرات جذرية في الاقتصاد والمجتمع الجزائريين . وهذا يرجع ، في حقيقة الامر ، الى طبيعة المرحلة التاريخية التي كان يعيشها النظام الرأسمالي في فرنسا ، وهي مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكار . فرغم كل التشجيعات التي قدمتها السلطة الفرنسية لانتقال رأس المال الفرنسي الى الجزائر ، الا ان هجرة رؤوس الاموال الى الجزائر بقيت ضعيفة جدا . الشيء الذى لم يسمح باستغلال كل الثروات التي كانت تزخر بها الارض الجزائرية ، وظل البحث المنجمي مثلا ، ضعيفا جدا ، وبقيت الهياكل الفلاحية محافظة على طبيعتها السابقة ، رغم الاستيلاء الاستعمارى على مساحات لا بأس بها من الاراضي الزراعية التي كانت في السابق تحت يد الجزائريين .

من جهة أخرى ، كانت الفترة هذه فترة صراع بين قوتين في فرنسا ، قوة ترى ضرورة الاستعمار ، وأخرى متحفظة متخوفة من المغامرات الاستعمارية ومتشككة في مردودية الاستعمار . كان المعمرون الذين استقروا بعد في الجزائر يقفون في مقدمة قوى الاستعمار ، فكان لهم دور تحريضي في الجزائر .



Scanné avec CamScanner

من الناحية العسكرية ، كانت المرحلة ، في الجزائر ، مرحلة المقاومة المسلحة ، التي فرضت على القوى الغازية أن تعيش يوميا في حالة حرب . الشيء الذى أعطى المؤسسة العسكرية الفرنسية وزنا كبيرا في الجزائر مكنها من السيطرة على المؤسسات السياسية والادارية المدنية ، ومن هنا كان الحاكم العام عسكريا ، يجمع بيده الصلاحيات العسكرية والسياسية والمدنية . وكان على الجيش ان يسعى الى نظام من شأنه توفير الظروف التي تؤدى الى سيادة الهدوء والتخفيف من المعارك اليومية ، فكان العسكريون يسعون الى استمالة الارستقراطية الجزائرية التي نمت في كنف النظام التركي ، بعبارة أخرى ، استمالة جهاز المخزن الذى كان قد أنشأه الاتراك من قبل . وهذا يفترض عدم ادخال تغييرات جذرية على المجتمع الجزائرى .

لكن مواقف المعمرين اختلفت عن مواقف العسكريين ، بعبارة أخرى اصطدمت مصالح المعمرين بمواقف العسكريين . فكان الصراع بين الطرفين شديدا ، أثرت فيه التطورات الاجتماعية والسياسية في فرنسا ، فاذا كان المعمرون قد انتصروا بانتصار الحزب الجمهورى ، في فرنسا ، في عهد الجمهورية الثانية ، فان العسكريين قد استعادوا مواقعهم بفضل اقامة الامبراطورية الثانية أو النظام الديكتاتورى الذى بقي على رأسه نابوليون الثالث مدة حوالي 18 سنة .

ان سقوط الامبراطورية الثانية ، تحت ضربات بسمارك سنة 1870 ، وسقوط باريس ، ثورة العمال ، في السنة التالية ، والتطورات التي حصلت داخل النظام الرأسمالي ، كل هذه العوامل سمحت للاحتكارات بالسيطرة على السلطة في فرنسا ، في شكل الجمهورية الثالثة . فكان ذلك أكبر انتصار للقوى الاستعمارية ، ومنذ ذلك الحين اصبحت السياسة الفرنسية ترتكز على السعي من اجل السيطرة ، الهيمنة على أوسع المناطق في العالم . وكانت النتيجة في مدة ثلاثين سنة ، تكوين امبراطورية استعمارية فرنسية تمتد على حوالي 12 مليون كلم 2 ، بينما لم تكن تسيطر فرنسا الا على مناطق لا تصل مساحتها المليون كلم سنة 1870 .

كانت الجزائر ، بالنسبة للجمهورية الثالثة أهم المستعمرات الفرنسية من حيث المساحة ، الثروات ، القرب منها ، ومن حيث ان بها عددا كبيرا من الفرنسيين أو الاوربيين المرتبطين بالاستعمار ، لهذا كان اهتمامها بها كبيرا فاق كل اهتمام ، فما هي التغييرات السياسية التي احدثتها

الجمهورية الثالثة في الجزائر ؟ بعبارة أخرى ما هو موقفها من النظام العسكرى في الجزائر ؟ ما هي التغييرات التي ادخلتها على الاقتصاد الجزائرى ، وانعكاسات ذلك على البنية الاجتماعية الجزائرية والمعمرين ؟ ما هي مواقف المعمرين من سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر ؟ ما هي تحالفاتهم مع التيارات السياسية في فرنسا ؟ ما هي مواقفهم من العسكريين والجزائريين في الجزائر ؟ هذه التساؤلات هي التي تحاول ان تجيبعنها هذه الدراسة .

هذه الدراسة كانت مشروع رسالة جامعية ، لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، في جامعة قسنطينة ، الا أن ذلك لم يتم ، بسبب مواقف لا مسؤولة وارتجالية لاحد المسؤولين عن البحث العلمي في الجامعة ، وكانت نتيجة هذه المواقف ان بقيت مجهودات اكثر من سنتين مجمدة في البيت ، بدون فائدة . ولم يعد هناك حل آخر سوى اتسلم العمل ونشره علّه يؤدى دوره ، خاصة ونحن نعيش مرحلة تتصاعد فيها الدعوة الجادة لكتابة تاريخ الثورة الجزائرية ، بصفة خاصة وتاريخ الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي ، بصفة عامة .

ونعتقد ان كتابة تاريخ الجزائر ، خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي تتطلب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية ـ الاجتماعية التي احدثها الاستعمار في بلادنا ، ودور المعمرين في ذلك ، وهذا الاهتمام يسمح في رأينا ، بتحليل التطورات السياسية ، وخاصة تطور المقاومة الجزائرية للاستعمار . ونعتقد ان هذه الدراسة المتواضعة التي نقدمها ستساهم في ذلك . خاصة وان الدراسات التاريخية الجزائرية ـ وخاصة المكتوبة منها باللغة العربية ـ لم تول اهتمامها لهذا الجانب الى الآن .

صالح عباد

جيجل يوم 3 سبتمبر 1983

المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية



Scanné avec CamScanner

المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية

## مدخل :

## تطور الاستيطان من 1830 الى 1869



Scanné avec CamScanner

اذا كانت حملة شارل العاشر على الجزائر سنة 1830 تهدف الى تقوية مركزه في فرنسا نفسها فان حكومة (( الملك البرجوازي )) ، لويس فيليب قد حولت الحملة الى غزو واستعمار يخدم بالدرجة الاولى الاستقراطية الفرنسية ، وهذا ما أكده الرسميون الفرنسيون أنفسهم .

بعد أشهر قليلة من ارسال الحملة وسقوط شارل العاشر صرح الجنرال جيرار ، وزير الحربية الفرنسية بان الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع لـ(( الفائض)) من سكانها وسوقا لمنفاكتوراتها التي ستستبدل منتوجاتها بـ(( منتوجات اجنبية )) من ارضها ومناخها . ( 1 ) وكتب الجنرال بوجو حاكم الجزائر العام سنة 1842 يؤكد ان الجزائر يمكنها ان تزود ، بشكل واسع ، (( صناعة المتروبول )) بـ(( المواد الضرورية )) ( 2 ) وبذلك يتحقق حلم نابليون الاول الذى اعتبر الجزائر (( سوقا ضرورية لنمو الصناعة الفرنسية )) التي وجدت في الصناعة الانجليزية الاكثر تطورا منافسا قويا . ( 3 )

نفس النغمة رددها الكاتب جول جيرار سنة 1861 ، في رأيه يمكن للجزائر أن تعوض فرنسا الـ 560 مليون فرنك التي تدفعها كل سنة مقابل المواد الزراعية مثل الكتان الزيوت، السكر، الخمور، التبغ والحبوب والماشية والمعادن كالحديد ، الرصاص ، النحاس ، والاخشاب وغيرها من المواد التي تستوردها من الخارج . ( 4 ) هذه النظرة الاستعمارية الاستغلالية تستدعي ربط الجزائر بالآلة الاقتصادية الفرنسية ، وهذه العملية بدورها لن يحققها الجزائريون ولا العسكريون الفرنسيون بل يحققها العنصر المدني الفرنسي

في جانفي 1840 ، وفي خطابه أمام النواب ، أكد بوجو على ضرورة (( تأسيس مقاطعة فرنسية )) في الجزائر ( 5 ) يسيطر فيها المعمرون الفرنسيون . في ندائه الموجه الى (( سكان الجزائر )) بمناسبة وصوله الى هذه الاخيرة كحاكم عام يوم 23 فيفرى أكد بوجو مرة أخرى على (( ان الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما )) . ( 6 )

لقد ادركت فرنسا اذن ان لا تواجد لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوربيين يدعمون جيش الاحتلال ، وها هو الجنرال كلوزيل القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر ، يؤكد في ندائه الذى وجهه الى الاوربيين الذين وصلوا بعد الى مدينة الجزائر ، بمناسبة وصوله اليها يوم 19 أوت 1835 (( . عليكم ان تعلموا أيضا أن

---

( 1 ) أنظر : MARCEL EGRETAUD. Realité de la nation algérienne. 2eme Edition. edi. Sociales. Paris. 1960 P.51.

( 2 ) أنظر . نفس المرجع ص 53

( 3 ) لوتسكي . تاريخ الاقطار العربية الحديث . دار التقدم . موسكو . 1971 . ص 203

(4) Jules GERARD. l'Afrique du Nord .2eme Edition. Paris. E; Dentu.Editeur.Pris. 1861.PP.353_357

(5) انظر : General AZAN.Bugaud et l'Algerie. Le Petit Parisien. Paris. P;51.

(6) انظر . نفس المرجع ص. 54

هذه القوة ( العسكرية ) التي تحت امرتي ما هي الا وسيلة ثانوية وذلك لانه لا يمكن أن يغرس العروق هنا الا بواسطة الهجرة الاوربية فقط...)) (1) . لكن اقامة المستوطنين في الجزائر لن يتم الا على حساب الجزائريين .

ادعى المستعمرون انه يوجد في الجزائر فائض من الاراضي الزراعية يمكن توزيعه على المهاجرين الاوربيين دون الحاق الضرر بمصالح الجزائريين . ادعى جيرار أن الجزائر تحتوي على 12 مليون هكتار صالحة للزراعة ، اقترح أن يخصص نصفها للمعمرين ، كما اعتقد أنه يمكن استصلاح 10 ملايين هكتار أخرى ،لكنه أضافها ، في مشروعه الاستعماري ، الى المعمرين ، وبذلك تصبح المساحة المخصصة لهم 16 مليون هكتار (( دون مضايقة الاهالي )) ، فان سلم لكل معمر هكتاران يمكن للجزائر أن تستقبل 8 ملايين من الاوربيين . (2)

في المخططات الاستعمارية ، فان الجزائر يجب أن تبقى بلدا فلاحيا حتى لا تضايق الصناعة الفرنسية ، حتى تبقى سوقا لتصريف المنتجات الصناعية الفرنسية ومصدرا للمواد الاولية .

يمكننا أن نلخص أهداف فرنسا من اقامة جالية أوربية مرتبطة بالارض في الجزائر في النقاط التالية :

1 ـ ان الجالية الاوربية هي التي تدعم التواجد العسكري ضد أى حركة جزائرية مناهضة للاستعمار .

2 ـ انها تكون مصدرا لتزويد الادارة الاستعمارية بالموظفين .

3 ـ انها تشرف ، بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الاولية قصد ارسالها الى فرنسا أو أوربا .

4 ـ ان الجالية الاوربية ـ بحكم ارتباطها بالسوق الفرنسية ـ هي التي وحدها تستطيع أن تغير هدف الفلاحة الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت فلاحة للاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الاولى بحيث تجعلها تخدم السوق الفرنسية ، بادخال مزروعات تحتاجها هذه السوق ، بعبارة أخرى فان الاوربيين هم الذين يعملون على تحقيق تقسيم العمل الدولي الاستغلالي .

5 ـ ان وجود جالية أوربية في الجزائر ، يعني خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري الذى مازال يعتمد على صناعة بدوية .

---

(1) أنظر : الزبير سيف الاسلام . تاريخ الصحافة في الجزائر . ش.و.ن.ت. الجزائر . 1971 . ص.36

(2) GERARD نفس المرجع السابق ص. 350 و 351

ويؤكد ذلك ما ذكره الرحالة الالماني موريتس فاجنير الذى زار الجزائر في سنوات 1836-1838 حيث قال : (( كانت لـ( مدينة ) الجزائر أسواق تحتوى على أكثر من 40 محلا، هدم القسم الاكبر منها ، بل أجلها وأجدرها بالاعتبار ، وقامت مكانها محلات ودكاكين تجار أوربيين )) أما دكاكين الجزائريين فانها كانت تبيع منسوجات (( لا تضاهي المنسوجات الاوربية الآلية لا في جمالها ولا في أسعارها )) . ( 1 )

خلال السنوات الاولى من الاحتلال لم تساعد الظروف الهجرة الاوربية الى الجزائر، مع ذلك (( نزل سرب من السفاكين على البلاد ، استطاعوا أن يستولوا على بعض العقارات الحضرية في الجزائر وحاولوا أن يستحوذوا على الاراضي )) ( 2 ) ولما امتلأت المدينة بمثل هؤلاء وغيرهم اتجهت الانظار الى الضواحي ، الى المتيجة . لقد فكر القائد الاعلى للقوات الفرنسية ، كلوزيل ان يجعل من الجزائر (( سان دومينج جديدة )) وان يحول رؤوس الاموال المتجهة الى امريكا نحو الجزائر . ( 3 ) فأصدر قرار 21 سبتمبر 1830 الذى يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك ( 4 ) قصد توزيعها على الوافدين الاوربيين ولما فشلت شركة المساهمة ، التي أقامها على (( حوش حسن باشا )) الذى تبلغ مساحته ألف هكتار حاول أن يعطي المثل بمفرده ، في ميدان الاستيطان ، فاشترى ثلاثة أحواش وحاول أن يستثمرها لحسابه . ( 5 ) وفي عهد خليفته الدوق دى روفيقو بدأت الادارة تتدخل في ميدان الاستيطان .

أولى محاولة في الاستيطان الرسمي كانت سنة 1832 حيث وصلت الى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسرى كانوا متجهين الى العالم الجديد ، لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عنهم في ميناء الهافر بفرنسا ، وقد قسمتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر الى مجموعتين ، المجموعة الاولى تكونت من 50 عائلة أقامتها في دالي ابراهيم ووزعت عليها قطعا من الاراضي بلغت مساحتها الاجمالية 227 هكتارا ، والمجموعة الثانية تكونت من 23 عائلة ، أقيمت في القبة ووزعت عليها 93 هكتارا من الاراضي ، لكن هذه المحاولة الرسمية كان مصيرها الفشل ( 6 ) لنقص الامكانيات المادية لدى هؤلاء الوافدين .

---

( 1 ) انظر : أبو العيد دودو . الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان . ش.و.ن.ت. الجزائر . 1975 . ص. 62 و63 .

(2) Ch.R. AGERON. Histoire de l'Algerie Contemporaine. P.U.F. Paris. 1974. P. 22

(3) Ch.A; JULIEN. Histoire de l'Algerie Contemporaine. 1827-1871 P.U.F. Paris 1964. P?76.

(4) Djillali SARI. La dépossession des Fellahs. S.N.E.D. Alger 1975. P.9

(5) نفس المرجع السابق ص. 76 و 77

(6) Louis DE BAUDICOUR. Histoire de la Colonisation de l'Algerie. Challamel. Paris 1860. PP. 116 et 117.

في مقابل هذا الفشل جاء بعض الفرنسيين _أغلبهم من وسط اجتماعي رفيع • انفصلوا عن وظائفهم في فرنسا بفعل تغيير الحكومة _مدفوعين بطموحات قوية • لقد سمحت لهم رؤوس أموالهم المعتبرة التي اصطحبوها معهم أن يشتروا بعض الاحواش المحيطة بمدينة الجزائر (1) بطـرق غامضة ومن أمثال هؤلاء فونتير الذي تحصل على أكثر من 200 هكتار في حسين داي ، فيالار الذي تحصل على 180 هكتارا في القبة وغيرهما اقتنوا أراضي أخرى في بلمرابط وقدوس والابيار والشراقة • (2)

لما جاءت اللجنة الحكومية سنة 1833 وجدت في الجزائر حوالي 8 آلاف أوربي ، حوالي 70 ٪ منهم في مدينة الجزائر وضواحيها (3) وبناء على تقرير هذه اللجنة جاء مرسوم 22 جويلية 1834 الذي أعلن الجزائر من (( الاملاك الفرنسية في شمال افريقيا )) (4) • ان هذا المرسوم قد شجع الاوربيين على الابتعاد عن ضواحي الجزائر ، ذلك أنه لم يعد هناك من شك في أن تتخلى فرنسا عن الجزائر •

لقد استقر بعض أصحاب رؤوس الاموال في الاربعاء وحوش قدورة وحوش الخطاب قرب الاربعاء ، في برقي ورغاية ، وأكبر هؤلاء هو الامير ميسر الذي تحصل على ثلاثة أحواش مساحتها الاجمالية 2 000 هكتار ، كما تحصل على قرض من الادارة بلغت قيمته 100 ألف فرنك (5) • وتدخلت الادارة بشكل أكثر جدية من ذي قبل ، فأقامت أولى قرية استيطانية في بوفاريك سنة 1836 ، وزعت على القادمين اليها 562 قطعة أرضية بلغت مساحة كل منها ثلث الهكتار ، كما وزعت 173 قطعة بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارات في الاحواش المجاورة لبوفاريك ، بويعقوب ، حواش وبورارلوس (6) لكن هذه المحاولة الرسمية كانت هي الاخرى فاشلة أيضا بنسبة كبيرة اذ لم يستطع المستوطنون وكلهم من الفقراء الذين جاءوا بحثا عن مستقبل أفضل ، مقاومة الملاريا ، والمناخ الجديد ، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لهجومات أصحاب الارض الشرعيين دور كبير في القضاء على مجهوداتهم (7)

ان هذه التجربة الفاشلة قد جعلت الادارة الاستعمارية تتجه الى الذين لهم امكانيات مادية ، فشجعت الاستيطان الحر وذلك ببيع أراضي الدومين ( أراضي الدولة) التي

---

(1) DE PEYRIMHOFF. Enquête Sur les résultats de la colonisation Officielle. 1871_1895 t.I Alger. 1906 PP 17 et 18

(2) BAUDICOUR نفس المرجع السابق ص• 20

(3) Tableau de la situation des Etablissements français dans l'Algerie. Paris . 8 Fevrier 1838 PP. 298 et 299.

(4) Robert ESTOUBLON, Adolphe LEFEBURE. Code de l'Algerie. Adolphe Jourdan, Librairie-Edi. Alger 1896. PP. 6 et 7.

(5) BAUDICOUR نفس المرجع السابق ص• 26 _ 30

(6) DE PEYRIMHOFF نفس المرجع السابق ص• 18

(7) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص• 75

تكونت من أراضي البايليك والوقف المصادرة • ففي سنة 1837 عرضت الادارة أراضي للبيع بسعر وسطي 48 فرنكا للهكتار كما شجعت بالبيع الناشيء من التراضي ، وبهذه الطريقة تحصل بعض المهاجرين على أكثر من 500 4 هكتار خلال هذه السنة فقط • (1) ومع هذا فان الاستيطان الريفي قد أظهر تباطؤا ملحوظا ، بعكس حال الاستيطان الحضري •

فاذا كان الاستيطان الريفي قد تلقى ضربة قاسية في المتيجة بفعل امتداد مقاومة الامير عبد القادر الى هذا السهل سنة 1839 ، الشيء الذى اضطر الماريشال فالي ، الحاكم العام الى اصدار أمره بـ (( ادخال المعمرين الى الجزائر ولو بالقوة )) ( 2 ) فان الاستيطان الحضرى في مدن الجزائر ، وهران ، عنابة ، بجاية ، مستغانم ، سكيكدة و قسنطينة قد أبدى نجاحا أكبر ، ففي سنة 1839 ، وهي السنة ما قبل الاخيرة من عمر سياسة الاستعمار الجزئي ، بلغ عدد الاوربيين المدنيين المتواجدين في البلاد حوالي 25 ألفا (3) 2500 منهم مستوطنون ريفيون ( 4 ) أى 90% من الاوربيين المتواجدين في البلاد يقيمون في المدن • وتشير الاحصائيات الرسمية لنفس السنة أن 5 ر41% من هؤلاء • فرنسيون وأن 32% منهم اسبانيون والباقي من الانجليز والايطاليين وغيرهم • ( 4 ) والملاحظ على هذه الارقام هو انخفاض نسبة الفرنسيين عن النصف ، وهذا الانخفاض يرجع لعاملين اثنين : الاول هو انخفاض الهجرة الاوربية الفرنسية ، الشيء الذى يثبت أن فرنسا لا تعاني من التضخم السكاني الذى كان موضوع الدعاية قبل ارسال الحملة على الجزائر ، الثاني هو عمل فرنسا على ارضاء الدول الاوربية الاخرى التي عارضت الحملة على الجزائر •

ان التطور الصناعي الملحوظ ، في فرنسا ، في الفترة ما بين 1830 ـ 1840 ( 5 ) وامتداد المقاومة الجزائرية الى ضواحي الجزائر بقيادة الامير عبد القادر وتهديدها للتواجد الفرنسي في شمال افريقيا قد أثبت لفرنسا فشل سياسة الاحتلال الجزئي التي اتبعتها حتى سنة 1838 ، فانتهجت سياسة جديدة هي الاستعمار الكلي للبلاد • لتحقيق هذا الهدف اختارت فرنسا الجنرال بوجو ، الذى وقع بنفسه معاهدة تافنة مع الامير عبد القادر سنة 1837 ، لينقض هذه المعاهدة بنفسه ، فعينته حاكما عاما للجزائر يوم 20 ديسمبر 1840 •

ان المهمة التي جاء بوجو لتحقيقها مزدوجة : القضاء على دولة الامير عبد القادر وتوطين أكبر عدد ممكن من المعمرين ، ولتحقيق الجانب الثاني من مهمته وسع دائرة الاستيطان ، فاذا كان الاستيطان قد استهدف ـ في العشر سنوات الاولى ـ سهل المتيجة والساحل فان بوجو يريد الآن أن يتحصل على كل أراضي الجزائريين الخصبة ، صرح في غرفة النواب يوم 14 ماى سنة 1840 قائلا : (( في كل مكان توجد المياه الصالحة والاراضي الخصبة يجب أن يقيم المعمرون ، دون الاستفسار عن أصحابها )) ( 6 ) ولمجابهة الظروف

---

( 1 ) BAUDICOUR نفس المرجع السابق ص • 18 •

( 2 ) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص • 20

(3) Tableau de la Situation des Etablissements.... Fevrier 1839 PP;52 et 53

( 4 ) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص • 75

( 5 ) نفس المرجع ص • 51

( 6 ) نفس المرجع ص • 89 •

الحربية ، في فترة حكمه رأى أن الاستيطان مهمة عسكرية يحققها (( المعمرون العسكريون )) أو (( المدنيون المنظمون عسكريا )) (1) ، ومن هنا أخذ يشجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر ، وأنشأ لهم المستوطنات كي يعملوا فيها بصفة جماعية كما أنشأ المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود ، لكن تجربة بوجو لم تحقق غايتها من البداية بلريها وانتهت الى اضافة مستوطنة مدنية الى مستوطنة عسكرية ، أما الشيء الذي نجح فيه بوجو فهو استخدام الجيش في بناء المستوطنات وفتح الطرقات واستصلاح الاراضي وغرس الاشجار في انتظار وصول المعمرين . (2)

لما اتضح فشل الاستيطان العسكري اتجه بوجو الى الاستيطان المدني ، و تحقيقا لذلك أصدر قرار 12 أفريل 1841 الذي ينص على أن كل فرنسي يملك من ألف وماتين الى 15 ألفا من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و 12 هكتارا ومسكنا ، وكان من نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الاوربية الى الجزائر ، ففي سنة 1843 وحدها وصل الى الموانيء الجزائرية 14 ألفا ومائة وسبعة و ثلاثون مهاجرا ، منهم 675 12 من الفرنسيين والباقي من الالمان والارلنديين والسويسريين . كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط 28 مستوطنة في المتيجة والساحل ، كما منح بوجو في سنة 1843 معسكر سطاويلي القديم والالف والعشرين هكتارا المحيطة به الى الجمعية المدنية للرهبان . (3)

هذه الحركة الاستيطانية النشطة أدت الى نفاذ الاراضي التي كانت تحت تصرف الدولة ، ولمعالجة المسألة أصدرت فرنسا قراري 1844 و 1846 وهما القراران اللذان يسمحان للادارة بمصادرة الاراضي الجزائرية غير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة (4) دون أن يأخذ القراران في الاعتبار طريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية .

اشتدت الهجرة الاوربية مرة أخرى ، بعد قراري 1844 و 1846 ، وبشكل لم يسبق له مثيل ، ففي سنة 1845 وحدها وصل الى الجزائر أكثر من 46 ألف مهاجر (5) الشيء الذي أدى الى توسيع دائرة الاستيطان الى الغرب والشرق . في الغرب اختيرت المنطقة الواقعة بين مستغانم ، وهران وسيدي بلعباس أما في الشرق فقد مدت منطقة الاستيطان في المثلث الواقع بين عنابة ، قالمة ، قسنطينة وسكيكدة .

في الغرب حاول القائد العسكري لاموريسير أن يعتمد على الرأسماليين في انشاء المستوطنات ، فوضع مخططا لانشاء ثماني بلديات يقيم فيها هؤلاء الرأسماليون 5000 عائلة على مساحة قدرها 8000 هكتار ، لكن مخططه مني بالفشل ، ذلك أنه لم يتقدم

---

(1) AZAN نفس المرجع السابق ص . 51 .
(2) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص . 26 .
(3) نفس المرجع ص . 21 _ 24 .
(4) JULIEN نفس المرجع السابق ص . 240 و 241
(5) BAUDICOUR نفس المرجع السابق ص . 37 .



Scanné avec CamScanner

للاستفادة من هذه الاراضي سوى مستفيد واحد لقط لنبا" مستوطنة سانت - باربثم تخلى عن المشروع ، كما أجرت الادارة مباحثات مع رأسماليين باريسيين لتسلم 7800 هكتار مقابل انشاء ثلاث مستوطنات لم تؤد الى نتيجة ، لكن الادارة تمكنت من انشاء ثلاث مستوطنات : السينيا ( 1844 ) ، مسغران (1844) وسيدي الشامي (1845) كما أقامت ثلاثة مراكز أخرى لـ 869 ألمانيا (1) ومنحت 300 هكتار سنة 1845 الى بعض الفورييريين ( أتباع شارل فورييه ) جنوب السيق وهم الذين أنشأوا (( اتحاد افريقيا الفلاحي )) متعهدين باقامة 300 أسرة أوربية .(2) لكن الاتحاد تحول سنة 1851 الى شركة مساهمة وتخلى عن التزاماته .(3)

في الشرق ، تركزت الحركة الاستيطانية في سكيكدة على الخصوص ، ففي سنة 1845 أنشئت مستوطنة فالي ، على الضفة اليمنى لوادي الصفصاف ، وفي السنة التالية أنشئت مستوطنة دامريمون على الضفة اليسرى من الوادي ومستوطنة سانت انطوان في رأس وادي زرامنة على الطريق المؤدية الى قسنطينة ، أما المساحات الواسعة التي استولت عليها الادارة الاستعمارية في منخفضات وادي الصفصاف وزرامنة فقد انتقل جزء منها الى أيدي ((اصحاب الامتيازات الكبار الذين لم ترفض لهم باريس شيئا )) من طلباتهم وهكذا تحصل أحدهم وهو فيرديناند بارود على 600 هكتار سنة 1845 في وادي الصفصاف الاسفل .(4)

ان هذه المجهودات الفردية والرأسمالية والعسكرية في ميدان الاستيطان هي التي شجعت الهجرة الاوربية الى الجزائر ، في فترة حكم بوجو بلغ عدد الاوربيين في البلاد 100 000 نسمة أي بزيادة 423% عما كان عليه العدد سنة 1839 ، موزعين حسب الجنسيات كما يلي : حوالي 43,5% منهم فرنسيون ، 28% منهم اسبان 8% مالطيون و 8% طاليان والباقي من النسبة جنسيات مختلفة .(5) ورغم أن نسبة نمو الاستيطان الريفي كانت أعلى ، حيث نجد عام 1846 حوالي 16500 معمر ريفي (6) ( اي بزيادة 660% عما كان العدد عليه سنة 1839 ) فان الاستيطان الحضري قد بقي هو المتفوق . مع رحيل بوجو اتجه الاستيطان الى عناصر أخرى .

اذا كان بوجو قد اهتم بالاستيطان العسكري في فترة كانت الحرب على أشدها بين الاستعمار والمقاومة الجزائرية ، فان حكومة الجمهورية الثانية قد اتخذت من الاستيطان وسيلة أخرى للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا نفسها عام 1848 ففي شهر ماي بلغ عدد هؤلاء في باريس وحدها 100 000 ألف (7) وهم مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها .

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 246 و 247

(2) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 25

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 247 و 248 .

(4) نفس المرجع ص. 249 .

(5) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص. 76 .

(6) Tableau de la Situation....... Juin 1840. P. 189

(7) DE PEYERIMHOFF. نفس المرجع السابق ص. 27 .

قررت حكومة المتروبول عام 1848 أن ترسل الى الجزائر 000 12 من هؤلاء (ارتفع العدد الى 13000 ) وأن تسلم لكل واحد قطعة من الارض تتراوح مساحتها ما بين 8 و 10 هكتارات ومسكنا والحاجات الضرورية للحياة لمدة 3 سنوات ، وهكذا غادر الفوج الاول من هؤلاء ( المنفيين ) باريس في 8 أكتوبر (1) في جو من المظاهرات الحماسية ، اذ : أرادت البرجوازية ان تتخلص من عملية الطرد هذه قضية وطنية وفي هذا الجو الحماسي ألقى رئيس الجمهورية خطابا موجها الى هؤلاء المهاجرين قال : (( ان المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا ، وسهولا شاسعة وأرضا خاما وخصبة ملكا لكم وليس لاحد غيركم ، والتي ستحرثونها وترتقون الى حياة مزدهرة وشريفة )) . (2) ان مراوغات رئيس الجمهورية ستتكشف بوصول هؤلاء التعساء الى الجزائر .

في أكتوبر ( يوم 26 ) ، وصل أوائل المعمرين الجدد الى سان كلو ( بوهران ) فوجدوا في استقبالهم 42 مركزا أقيموا فيها ، لم تكن لهم خبرة بالفلاحة زيادة على (( الروح الانتفاضية )) التي حملوها معهم من باريس (( كسل العامل الوطنية )) الفرنسية المتعطلة فكانت هذه العوامل سببا في فشل التجربة ، حيث أخذ هؤلاء العمال يفرون من المستوطنات نحو فرنسا أو المدن الجزائرية ، ففي مستوطنة سان كلو الفلاحية (( النموذجية أخذ عددهم يتناقص يوما عن يوم حتى أصبح المشتغلون بالفلاحة لا يتجاوز عددهم 9٪ من عدد مستوطنيها )) (3) . أمام هذا الفشل ارسلت الجمعية الوطنية لجنة للبحث في وضعية المستوطنات قررت الاستمرار في انجاز المستوطنات المقررة لكن لا للعمال بل لـ (( الجنود المحررين من الخدمة أو الذين عملوا في الجزائر ومن مزارعي الجزائر المتزوجين )) (4) لكن هذه التغييرات لم تحقق أهدافها ، فمن 20 000 مهاجر غادر الجزائر 000 7 وفتكت الامراض وسوء التغذية بـ 000 3 آخرين (4) الشيء الذي أدى الى التفكير في طريقة أخرى لانجاح الاستيطان الريفي .

في سنة 1851 بلغ عدد المستوطنات 136 منها 58 في المتيجة والساحل ، 30 في مقاطعة قسنطينة و 48 في مقاطعة وهران ولكن هذه المستوطنات لم تستقبل العدد المتوقع من المعمرين . (5) وهذا ما يفسر اخفاق الاستيطان الريفي ، فقد بلغ عدد الاوربيين في الجزائر 000 131 نسمة ، 33000 منهم فقط يشتغلون في الفلاحة ، لكن الجمهورية الثانية استطاعت أن توازن بين العنصر الفرنسي ( 66000 نسمة ) والعنصر الاوربي . (6)

---

(1) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص 27

(2) عمار بوحوش . العمال الجزائريون في فرنسا . ش.و.ن.ت . الجزائر 1975 ص 57 و 58 .

(3) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص . 27 و 30

(4) AGERON نفس المرجع السابق ص . 26 و 27

(5) GERARD نفس المرجع السابق ص 358

(6) AGERON نفس المرجع السابق ص . 27

لانجاح الاستيطان الريفي اتجهت فرنسا شيئا فشيئا الى تطبيق فكرة لاموريسيرني في الاستيطان الرأسمالي الكبير، وتمهيدا لذلك أصدرت فرنسا قرارات وقوانين : في 16 أفريل 1851 أصدرت قرارا بحدد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة ، وقد نص على امكانية رفع مساحة الامتياز الممنوح الى 50 هكتار (1) • صادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخول للادارة الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان (2) كما صادقت في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها فرنسا والصادرة من الجزائر اليها ، من الرسوم الجمركية • (3) كما أنشئ• (( بنك الجزائر)) و (( بورصة التجارة)) في سنتي 1851 و 1852 على التوالي • ويأتي انقلاب 2 ديسمبر 1851 واعلان الامبراطورية الثانية لتكريس انتصار رجال الاعمال الماليين (4) في فرنسا فكان على حكومة الامبراطورية أن تطلق يد هؤلاء في الجزائر •

لتوفير الاراضي لهؤلاء الماليين التجأ راندون ، الحاكم العام ، الى تطبيق سياسة ( حصر القبائل le Cantonnement ) في أراضي ضيقة مستغلا في ذلك قانون 16 جوان 1851 • وصف ف• غودين ، وهو رجل قانون فرنسي ، هذه السياسة بأنها (( طريقة اغتصاب ، فيها يقال للاهالي : بما أنكم مستفيدون فقط، سلموا حقوقكم في الاراضي التي لا تحتاجونها للدولة والدولة تعترف لكم ، بدلا منها بملكية مساوية لما تسلمون )) • (5) بفعل هذه السياسة الاغتصابية المقنعة ، والمصادرات العسكرية لاراضي القبائل التي وقفت ضد الاحتلال تطبيقا لاحد قرارات 1845 ، فقد الفلاحون الجزائريون ، في العشرية الاولى من حكم الامبراطورية الثانية 249 000 هكتار (6) ، في قسنطينة وحدها فقدت 16 قبيلة أكثر من 65 000 هكتار ، في عزابة ، من 50 781 هكتارا لم تبق الادارة للفلاحين سوى 20 781 هكتارا لا يصلح منها للفلاحة سوى 7 476 هكتارا ، وذكر لاباسي أن العائلة الواحدة في عزابة لم تعد تملك سوى 7 هكتارات ، أما في الغرب فقد فقد أولاد قصير مثلا 12 000 هكتار ( حول الشلف) من أراضي مساحتها 39 000 هكتار • (7)

لقد رافق عملية الاستيلاء على الاراضي عملية توزيعها على الرأسماليين والشركات ، في أفريل 1853 أصدرت حكومة الامبراطورية مرسوما يمنح (شركة جنيف) التي كان يرأسها سوتيري دي بورجارد 20 000 هكتار في ضواحي سطيف ، على أن تقوم

---

(1) OFF DE PEYERIMH نفس المرجع السابق ص • 31

(2) JULIEN نفس المرجع السابق ص • 380

(3) نفس المرجع ص• 383

(4) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص• 77

(5) انظر • نفس المرجع ص 90

(6) SARI نفس المرجع السابق ص• 15

(7) نفس المرجع ص• 20 و 21 •



Scanné avec CamScanner

الشركة بهناء 10 قرى استيطانية هناك ، كل منها على مساحة قدرها 200 1 هكتار ، بينما تبقى الـ 000 8 هكتار الاخرى التابعة للشركة تستغلها بطريقة مباشرة ، واسكان هذه القرى بمهاجرين من سويسرا في مدة أقصاها 10 سنوات ، ان أهم ما نلاحظه هذه الشركة هو بناء 5 قرى : عين أرنات ( 400 معمر ) ، بوجبيرا ، عين سعود ، مهران ، والاوراسية ، وقد اسكنت في الاربع قرى الاخيرة 222 معمرا فقط .(2) لكن هؤلاء المعمرين أنفسهم أخذوا يفرون من هذه القرى ويشير تقرير نائب العامل في سطيف سنة 1862 الى هذه الوضعية قائلا : (( لقد ساد الفراغ الاوربي في دائرة الشركة التي لم تستغل شيئا بنفسها )) .(3) بموجب مرسوم 12 أوت 1854 منحت أراضي تيبازا ( 672 2 هكتارا ) لجول أصال باريسي ، دي موشي ، بهدف بناء قرية استيطانية هناك ( قرية دكرى ) لكن الرأسمالي لم يف بالتزاماتـــه وانتقلت الارض الى ثلاثة ملاك من قسنطينة دون أن يحققوا الالتزامات .

بلغ عدد الامتيازات التي منحت من طرف الادارة في الفترة 1850 ــ 1860 ، 181 امتيازا قدرت مساحتها بأكثر من 000 50 هكتار . (5)

ان سياسة منح الاراضي مقابل الالتزام ببناء القرى واقامة المهاجرين الاوربيين على جزء منها لم تحقق أهدافها المرجوة ، اذ عمل أصحاب الامتيازات ، سعيا وراء تحقيق الربح ، الى استخدام الجزائريين مقابل أجور منخفضة بدلا من الاوربيين . وقد أوضح ذلك أحد تقارير المكاتب العربية سنة 1858 بما يلي : (( في كثير من الجهات ، تفلح الارض اليوم بنفس الايدي السابقة ، بأيدي الاهالي ، مع فارق واحد وهو أنه بدل أن تكون هذه الايدي هي المالكة لم تعد سوى أيد منتفعة ... )) .(6) ومع هذا فقد عمل الرأسماليون على فرض الامر الواقع ، فقد قامت حملة دعائية مفادها أنه يجب / تشجيع هجرة رؤوس الاموال الى الجزائر بأي ثمن ومن أشهر هؤلاء

---

(1) DE PEYRIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 33

(2) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 406 و 407

(3) SARI نفس المرجع السابق ص. 17 و 18 .

(4) DE PEYRIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 33

(5) نفس المرجع ص. 35

(6) انظر SARI نفس المرجع السابق ص. 17 و 17

الدعاة جول جيرار الذي يرى أنه لا بد من استقبال (( كل رأسمال ثابت )) وبيع الاراضي (( لا بالمزايدة لكن حسب ارادته )) كما طالب بترك (( الشركة أو الفرد حرا في الاستغلال ، في البناء ، في أن يعمل كل شيء حسب رغبته )) ، ذلك ان مجيء رؤوس الاموال الى الجزائر سيتبعه مجيء الايدي التي تدير هذه الاموال والايدي.)(1)

استجابت حكومة الامبراطور لمطالب الرأسماليين المتروبوليين ومنحت في الفترة الواقعة بين 1860 _ 1864 ما ساحته 000 50 هكتار أخرى ، منها 000 34 في سنة 1863 وحدها (2) وخلال 1862 _ 1863 منحت 000 160 هكتار من غابات المنطقة الواقعة بين سكيكدة وعنابة لثلاثين من أصحاب النفوذ في باريس. (3)

في الوقت الذي كانت الامبراطورية تحابي رجال المال في باريس كانت تنفي فيه معارضي النظام الدكتاتوري النابوليوني الى الجزائر. في شهر فيفري 1852 فقط نفي الى الجزائر 350 9 من المساجين ومن الجمهوريين بالخصوص ، كما حكمت اللجان القضائية المجتمعة في مناطق الانتفاضة المعادية لنابوليون الثالث : الالب السفلى ، الشيفر ، الدوم ، والجيرس بالنفي الى الجزائر على مجموعة كبيرة : 803، 956 ، 496 ، 455 بالترتيب. (4) كما تواصلت دعوة العناصر الاوربية للمشاركة في الاستيطان. (5)

ان الاستيطان الاوربي في الجزائر قد أحدث تناقضا كبيرا بين الجزائريين والمعمرين الاوربيين حاول أن يخففه نابوليون الثالث بما أسماه (( المملكة العربية )) . انه يريد أن يجعل نفسه حكما بين المعمرين والجزائريين . جاء في رسالته الشهيرة (6فيفري1863) الى الحاكم العام بيليسي ، يجب (( اقناع العرب بأننا لم نأت الى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم لكن لجلب منافع الحضارة لهم ))ف (( الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ، لكنها مملكة عربية )) ويجب خلق المساواة بين الاوربيين والاهالي ، المساواة في ال (( حماية )) الامبراطورية . (6)

لكنه أطلق يد الرأسماليين الكبار في الجزائر فعلى الحكومة العامة أن تعمل في مصلحة (( الجمعيات الرأسمالية )) الكبرى بـ (( الغاء القوانين عديمة الجدوى )) وعلى هذه الجمعيات (( من الآن فصاعدا تفادي العمل على تنظيم الهجرة والاستيطان )) (7) وتطبيقا لهذه السياسة

---

(1) GERARD نفس المرجع السابق ص. 91

(2) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص . 35

(3) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص ص. 92

(4) Phlippe VIGIER . La Seconde République . P.U.F. Paris 1967. P. 121

(5) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 31

(6) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 424 و 425 .

(7) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 36

الجديدة جاء السيناتوس-كونسولت لـ 22 أفريل 1863. لقد أعلن السيناتوس-كونسولت أن القبائل تصبح (( مالكة للاراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية )) (1) وبذلك انتهت عمليات (الحصر)، لكن عمليات تطبيقه تحولت الى ( حصر) جديد بدورها، فقد استغلت الحكومة العامة والمعمرون عدم وضوح أراضي القبائل لنهب هذه الاراضي مرة أخرى. في جانفي 1864 بعث الدكتور فيتال من قسنطينة الى مستشار الامبراطور اسماعيل عربان موضحا أن (( السلطات المدنية تعمل على القيام بعمليات الحصر القديمة في كنف السيناتوس-كونسولت، فعلا، فحتى سنة 1870 أجرت السلطات عمليات التطبيق على 372 قبيلة تملك 811 883 6 هكتارا أخذت هذه السلطات منها مليوني و 186175 هكتارا. (2) لتوزعها على أصحاب الاموال.

تخلت الحكومة، بقرار 31 ديسمبر 1864، عن الهبات المجانية، والتجأت الى بيع الاراضي بسعر محدد، وهكذا أمكن للادارة أن تبيع في سنة 1866 فقط ما مساحته 331 11 هكتارا، تحصل الاوربيون منها على 500 4 هكتار. (3) كما أجرت مساحات شاسعة للشركات الرأسمالية.

بواسطة عقد 18 ماي المبرم بين الحكومة الفرنسية و (( الشركة الجزائرية العامة )) التي كان يديرها رجلان من ذوي النفوذ في باريس هما فريمي مدير القرض العقاري وطولابو، مدير شركة السكك الحديدية، التزمت الحكومة بتقديم 000 100 هكتار للشركة مقابل فرنك واحد للهكتار سنويا وتنفيذ مشاريع عامة، في صالح الاستعمار بما قيمته 100 مليون فرنك وخلال ست سنوات وبتقديم 100 مليون فرنك للدولة خلال ست سنوات أيضا. نفذت الحكومة التزامها فمنحت الشركة في سنتي 1867 و 1869 الاراضي: في عمالة الجزائر ( المدية - مليانة - الاصنام ) 000 6 هكتار، في عمالة وهران ( غليزان - تلمسان ) 4500 هكتار، وفي عمالة قسنطينة ( عنابة - عين البيضاء - قالمة ) 500 89 هكتار. (4) لكن الشركة لم تقدم أية خدمة للاستعمار، بل عملت على استغلال هذه الاراضي مؤجرة اياها بأسعار بلغت من 10 الى 12 ضعفا عن مبلغ الامتياز السنوي. (5)

في نفس السنة ( 1864 ) حصلت (( شركة الهبرة والمقطع )) على 100 24 هكتار مقابل استصلاح سهل المقطع وبناء سد هناك وكذلك انشاء ترع للري. (6) وقد انتهجت الشركة طريق سابقتها في عدم تنفيذ الالتزامات.

ان الاعتماد على الشركات في استغلال الاراضي الجزائرية قد أحدث تناقضا بين المعمرين في الجزائر والرأسماليين الباريسيين، لكن هذا التناقض لم يبلغ التناقض الذي كان بين الجزائريين أصحاب الارض الشرعيين والاوربيين الذين استولوا على هذه الارض.

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 425

(2) نفس المرجع ص. 427

(3) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 35

(4) R. PASSERON. Les Grandes Sociesés dans l'Afrique du Nord Latypo-Lithot. Alger 1925. PP.88 et 101

(5) SARI نفس المرجع السابق ص. 19

(6) DE PEYRIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 39

وعلى كل فانه رغم تراجع الاستيطان الرسمي المدعم بأموال الدولة فان الاستيطان الحر قد نجح الى حد كبير في عهد الامبراطورية الثانية ، حيث نجد في سنة 1871 حوالي 265 000 أوربي في الجزائر • (1)

¤ ¤ ¤ ¤ ¤

من الناحية السياسية والادارية ، فان الجزائر قد كانت تحت سلطة القائد الاعلى لقوات الاحتلال حتى سنة 1834 ، حيث أنشأ مرسوم 22 جويلية منصب (( الحاكم العام العسكري )) الذى يمارس الوظيفتين المدنية والعسكرية تحت امرة (( الوزير كاتب الدولة للحربية )) وبجانبه مجلس اعضاؤه من الموظفين فقط يقوم بوظيفة (( استشارية )) فقط • (2) ان هذا المرسوم الذى أثار مخاوف الجالية الاوربية المدنية منذ السنوات الاولى من صدوره قد أطلق يد العسكريين في الجزائر • لقد بدأت تظهر علامات السباق بين المدنيين و العسكريين نحو استغلال الجزائر والجزائريين منذ السنوات الاولى من الاحتلال ومن أهم مظاهر هذا السباق السلطة الادارية والسياسية •

لقد أكد بعد طوكفيل ـ الذى زار الجزائر في أكتوبر 1831 ـ هذا التنافس حيث لاحظ أن العسكريين يحقدون على المدنيين ، وأن المدنيين يحقدون بدورهم على العسكريين (3) • لكن ظروف الغزو جعلت المدنيين لا يستطيعون مجابهة العسكريين لا ماديا ولا بشريا ولعل هذا ما ترجمه مرسوم 15 أفريل 1845 الذى أعاد التنظيم الادارى للجزائر •

لقد أبقى هذا المرسوم الجزائر في يد الحاكم العام العسكرى ، قائد القوات العسكرية في الوقت نفسه ، التابع لوزارة الحربية ، كما أنشأ منصب مدير للشؤون المدنية ، ومنصب مدير مركزى للشؤون العربية ، بالاضافة الى انشاء مجلس أعلى للادارة ، أعضاؤه من الموظفين بينهم ثلاثة مستشارون يمثلون الملك ، كما قسم المرسوم الجزائر الى ثلاث مقاطعات ( الجزائر ـ وهران ـ قسنطينة ) ، أما التقسيم الادارى البلدى فقد نظمه المرسوم كما يلي : تراب مدني حيث العنصر الاوربي المدني مقيم فيه بعدد كبير ، وللبلدية فيه مجلس منتخب ، تراب مختلط حيث يكون عدد الاوربيين قليلا والادارة فيه خاضعة لمحافظين عسكريين ، تراب عربي حيث لا وجود للعنصر الاوربي المدني والادارة فيه للعسكريين • (4) لقد ابعد النظام الجديد مرة أخرى المدنيين الاوربيين عن ادارة الجزائريين ، وسلمها للعسكريين • لقد أنشأ العسكريون في كل دائرة من دوائر التراب العربي (( مكتبا عربيا )) يديره ضابط خولت له سلطة بدون حدود ، وبين هذا المكتب والجزائريين أنشئ جهاز خاص من الباشاغات والقادة والشيوخ مهمته الاساسية

---

(1) نفس المرجع • ص• 203

(2) انظر • ....... ESTOUBLON, LEFEBOURE نفس المرجع السابق ص• 6 و 8

(3) بوحوش• نفس المرجع السابق ص• 52

(4) JULIEN نفس المرجع السابق ص• 216 ـ 218

جمع الضرائب من الجزائريين . لقد عمل هذا الجهاز العسكري على استغلال الجزائريين وأجبرهم على العمل في مصلحة القوات الفرنسية . (1) الشيء الذي زاد من مخاوف المدنيين الاوربيين فبدأوا يعملون بجدية من أجل اسقاط هذا النظام ، خاصة وأنهم بدأوا يشعرون بقوتهم العددية .

كان (( الادماج )) سلاحهم المفضل ، ضد النظام العسكري . في عددها الصادر يوم 11 جوان 1848 أوضحت صحيفة (( الجزائر الفرنسية L'Algérie Française )) مفهوم الادماج قائلة : (( بالنسبة للجزائر سنرد كل تفرقة سياسية وادارية واجتماعية بينها وبين فرنسا اذ اننا نعتقد بأنها جزء لا يتجزأ منها .. ولهذا يجب أن تحكم بنفس المبادئ ، ونفس القوانين . ونحن نرفض الاعتقاد بأن الفرنسي الساكن في الجزائر لا تشمله القوانين والواجبات التي تشمل الفرنسي الساكن في باريس أو ليون أو في مرسيليا أو في مدينة أخرى )) . (2) وعبر أحد المدنيين عام 1845 عن مصالح المدنيين الاوربيين قائلا : (( ان الضرورة الاولى هي اعلان الجزائر بواسطة قانون جزءً مكملا للتراب الفرنسي . ان الصحافة والمعمرين لن يرتاحوا دون الحصول على هذه النقطة الرئيسية )) . (3) ان الادماج بالنسبة لهم يعني حماية مصالحهم بل تسليم الجزائر والجزائريين لهم .

لقد وجد المعمرون من يدافع عنهم في فرنسا نفسها مثل لامارتين وطوكفيل . هاجم النائب لامارتين العسكريين واصفا أعمالهم ضد الجزائريين بشكل من أشكال (( الابادة )) (4) كما حمل زميله طوكفيل العسكريين مسؤولية قذف (( المسلمين في البؤس والجوع )) (5)

في هذه الظروف جاءت الجمهورية الثانية ، بعد ثورة 1848 في فرنسا . يصف المؤرخ الفرنسي أجيرون موقف الاوربيين المدنيين من الثورة هذه بقوله : (( ان ثورة 1848 بالنسبة للمعمرين ، قد كانت الامل في وضع حد للنظام العسكري وتحقيق الادماج . لقد استقبلت بارتياح اذن )) . (6) ، من طرف المعمرين . ووعد الحاكم العام الجديد ، كافنياك المعمرين بأنه (( على استعداد لتقديم النصيحة ( لفرنسا ) بتبني كل الاصلاحات التي تضع سكان الجزائر المدنيين في ظروف لائقة بالجمهورية )) (7) وكافنياك

---

(1) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص. 75

(2) أنظر . سيف الاسلام . نفس المرجع السابق . ص. 132 ـ 133

(3) AGERON نفس المرجع السابق ص. 24

(4) بوحوش . نفس المرجع السابق ص. 53

(5) فرحات عباس . حرب الجزائر وثورتها ج 1 ( ليل الاستعمار ) . ترجمة أبوبكر رحال . مطبعة فضالة . المحمدية ( ؟ ) ص. 104 و 105 .

(6) AGERON نفس المرجع السابق ص. 25

(7) M.GASTU. Lepeuple Algerien. Challamel.Ainé Editeur. Paris 1884.P.86

هنا يشير الى الاوربيين لا الى الجزائريين ، وجاء في تصريح الحكومة الفرنسية المؤقتة (2 مارس 1848) (( ان الجمهورية تدافع عن الجزائر كالتراب الفرنسي نفسه . ان مصالحكم ( مصالح المعمرين ) المادية والمعنوية ستدرس وتلبى . ان الحكومة المؤقتة تفكر في الادماج التدريجي للمؤسسات الجزائرية في مؤسسات المتروبول . )) و وعد التصريح بتقديم القضية لـ (( مداولات الجمعية الوطنية الاكثر جدية )) . (1)

بالفعل ، ان الجمهورية الثانية لم تخيب آمال المعمرين ، فقد سمحت لهم بأن يرسلوا الى الجمعية التأسيسية أربعة نواب ، وأن يرسلوا الى الجمعية الوطنية التشريعية ثلاثة ممثلين وأعلن دستورها (1848) الجزائر (( الجزائر جزءا مكملا )) للتراب الفرنسي ، وقسم التراب المدني الى ثلاث عمالات ، عليها عمال تابعون للوزارات المختصة أو مصلحة الجزائر في وزارة الحربية (2) وبذلك حققت الجمهورية الثانية الخطوة الاولى نحو اقامة النظام المدني ، في الوقت الذى قامت فيه حملة المعمرين ضد الجزائريين حتى لا يشاركوا في السلطة ، فهذا بودبشون الذى كان يدعي من قبل العطف عليهم يقول سنة 1848 : (( ان لفرنسا الحق بأن تقول للاهالي : ان تنظيمكم الاجتماعي وطباعكم وعاداتكم تضعكم خارج الحق المألوف بالنسبة للشعوب المتحضرة )) (3) أى ان الجزائريين يجب حرمانهم من الحقوق السياسية . وفي مصلحة المعمرين أيضا أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم 27 أفريل 1848 الذى الغى نظام العبودية في الجزائر . (4) ان تحرير العبيد ليعتبر اجراءا تقدميا في الحالات العادية ، لكن تحرير العبيد الذين في يد الجزائريين يؤدى الى استخدامهم كأجراء أو خماسين لدى المعمرين الذين يسيطرون أكثر فأكثر على الارض .

ان فرحة المعمرين لم تدم طويلا ، وآمالهم في السيطرة على السلطة في الجزائر بدأت تتبخر بعد انقلاب الامير نابليون الثالث في 2 ديسمبر 1851 . ان نابليون الذى أعلن نفسه امبراطورا في السنة التالية ، قد اعتبر الجزائر ثقلا على فرنسا حتى سنة 1860 . (5)

أراد في أول الامر أن يتخلص من هذا العبء باعطائها الاستقلال الذاتي . جاء ذلك في تصريح للامبراطورية في أول عهدها ، لم ينشر مرة أخرى ، (6) وألغى مرسوم 2 فيفرى تمثيل فرنسيي الجزائر في الجهاز التشريعي (7) لكن الامبراطور تراجع

---

(1) انظر . نفس المرجع ص 84 .

(2) AGERON نفس المرجع السابق ص . 25 و 26

(3) انظر . JULIEN نفس المرجع السابق ص . 344

(4) نفس المرجع ص . 347

(5) نفس المرجع ص . 388

(6) GASTU نفس المرجع السابق ص . 104 و 105

(7) JULIEN نفس المرجع السابق ص . 296

من فكرة الاستقلال الذاتي . وجعل الجزائر تخضع له مباشرة ، ففي الوقت الذى أعلن فيه السيناتوس-كونسولت لـ3 ماى 1854 أن مستعمرات المارتينيك و الغادبلوب والريفيون ستنظم بواسطة سيناتوس-كونسولت أعلن أن المستعمرات الاخرى ، من ضمنها الجزائر ، - (( تدار بواسطة مراسيم الامبراطور ، الى أن يفصل في شأنها بواسطة سيناتوس-كونسولت )) آخر ، لكن وماعدا سيناتوس-كونسولت 1863 وسيناتوس-كونسولت 1865 الخاصين بالملكية - فقد خضعت الجزائر خلال فترة الامبراطورية لمراسيم الامبراطور فعلا . (1)

لقد ربح العسكريون الجولة هذه المرة ، و بالخصوص في فترة حكم راندون ( 1852-1858 ) ، لكن فترة راندون كانت مليئة بالنشاط في صالح الاستيطان و بالخصوص الاستيطان الصغير ( في الوقت الذى كان يمنح نابوليون الامتيازات لكبار رجال المال ) ، ولذلك فقد شجع راندون الهجرة الاوربية وبناء القرى ( 56 قرية ما بين 1853 - 1856 ) ، وارتفع عدد السكان الريفيين بـ 15 ألفا ، كما طبق سياسة ( الحصر ) التي سمحت له أن يحصل على مساحات شاسعة ودفع التجهيز الاقتصادى ، فأنشأ شبكة من الطرق ، ووضع مشروعا لانشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية ( 1857 ) ، وأنشأ السدود الاولى ، كما تواصلت عمليات تجفيف الاراضي خاصة في سهل المتيجة . (2)

لكن هذه النجاحات غير كافية في نظر المعمرين لذا قام هؤلاء بحملات واسعة ضد النظام العسكرى والمكاتب العربية (3) . وقد اشتدت هذه الحملات بعد غزو القبائل الكبرى سنة 1857 ووجدت لها صدى في فرنسا نفسها . (4) وكان من نتيجة هذه الحملات أن نزع نابوليون السلطة من يد العسكريين .

لقد أنشأ مرسوم 1858 (( وزارة الجزائر والمستعمرات )) ، ووضع نابوليون على رأسها ابن عمه جيروم ، الذى اقتنع بأن (( الادماج )) هو الذى يغير (( العلاقات الاجتماعية المشاعية )) التي مازالت أساس المجتمع الريفي الجزائرى ، كما أن (( الادماج )) في رأيه وسيلة للقضاء على ((الوطنية المسلحة للجزائريين )) (5) ضد المعمرين والاستعمار . لكن ادماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي لا يقبله المعمرون لانه لا يحقق لهم السيطرة عليهم .

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 396

(2) AGERON نفس المرجع السابق ص. 28

(3) نفس المرجع ص. 30

(4) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 396

(5) Abdelghani MEGERBI. La Paysanerie algerienne Face à la colonisatio. A.N.E.P. Alger 1973. P.42



Scanné avec CamScanner

وتراب عسكري ،
لقد أبقت الوزارة التراب الجزائري مقسما الى تراب مدني
لكنها وسعت الاول على حساب الثاني ، وأنشأت الى جانب عامل العمالة مجلسا يساعده ،
بالاضافة الى أنها أنشأت مجلسا عاما في كل مقاطعة يتداول في قضايا الترابين المدني
والعسكري ، يعين الامبراطور أعضاءه من الملاكين العقاريين والموظفين القدماء أو
الضباط ، ونادرا ما كان يعين فيه التجار ورجال القانون . كما أنشأت الوزارة -نتيجة
لتوسع التراب المدني - 6 نيابات عمالات . وبفعل هذه الاجراءات الادماجية ،
أصبح 177 ألف أوربي يعيشون تحت ظل (( القانون العام )) . (1) .

بالاضافة الى انتزاع السلطة من العسكريين ، حقق المعمرون انتصارا آخرا عندما
اعلن عن حرية انتقال الاملاك العقارية ، دون التمييز بين الترابين العسكري والمدني (2)
أي حق المعمرين في شراء الاراضي من الجزائريين في التراب العسكري .

خلف شاسلوب -لوبا جيرم نابوليون في وزارة الجزائر والمستعمرات (1859-
1860) وهو رجل اقتصاد ملحوظ ، قدم خدمات هامة للاستيطان حيث نظم
مصالح البريد ، ومد نشاط (( قرض فرنسا العقاري )) الى الجزائر ، و نظم بيع
الاراضي التابعة للدولة ( الدومين ) بأسعار محددة . لكن سياسته هذه
المساندة للاستيطان المدني لقيت مقاومة من العسكريين (3) وعلى رأسهم لاباسي
الذي أوضح ، في رسائله الى الجنرال فلوري صديق نابوليون الحميم ، بأنه لا يمكن
تجاهل تواجد (( العنصر العربي )) ودعا الى ادارته لا باستخدام النظم الفرنسية
بل اعتمادا على (( عادات )) هذا (( اللقب البدائي )) . كما دعا الى استمالة
(( الارستقراطية الارضية والعسكرية )) الجزائرية لاستخدامها ضد (( المرابطين
والاخوان )) ، كما أكد على ضرورة ادخال (( عناصر المدنية الى داخل القبائل ))
شيئا فشيئا ، واعتبر المكاتب العربية لا بديل لها في هذا المضمار . وكان لهذا
العسكري أثر كبير على نابوليون في لقائه معه في 30 جوان 1862 . (4)

وعلى كل ، فاذا كان للعسكريين دور في القضاء على سياسة الادماج
التي اتبعتها وزارة الجزائر والمستعمرات ، فان هناك عوامل أخرى أدت الى العودة
الى النظام العسكري منها ما هو في أوربا ومنها ما هو في الجزائر .

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 413 و 414
(2) نفس المرجع ص. 415 .

(3) E.CAT. Petite Histoire de l'Algerie. Librairie-Editeur. Alger 1885. P. 357

(4) Raymond PERONNE. Livre d'or des Officiers des Affaires Indigénes 1830-1930 T2. P.et SOUBRO. Alger . P. 265 -267

في الجزائر ، أدت سياسة ( الحصر ) ، التي بدأت مع بداية الامبراطورية الى تخريب المجتمع الجزائري الشيء الذي أنتج انتفاضات في الاوراس ( 1859 ) والحضنة ( 1860 ) وامتداد انتفاضة أولاد سيدي الشيخ ( 1864 ) الى التل ( 1 ) حيث تواجد المعمرين ، ولتغطية ذلك أراد الامبراطور أن يبحث (( عن توازن بين الامتداد الاستيطاني وحماية وسائل بقاء الفلاحين )) ( 2 ) فكانت العودة الى النظام العسكري .

على المستوى العربي ، أدت الحملة الفرنسية على لبنان ، ومسألة حفر قناة السويس والمسألة الشرقية في 1860 الى اعادة النظر في سياسة الامبراطور في الجزائر . ( 3 ) وعلى المستوى الدولي خاض النظام النابوليوني حروبا عديدة في القرم والصين والهند الصينية والمكسيك وفي أوربا بدأت الحركات القومية تتخذ طابعها الجدي في بروسيا بالخصوص ، هذه الحروب كلفت خزينة الدولة أموالا طائلة مما جعل الامبراطورية تعمل على التخلص من تكاليف الاستيطان وتحويل الجزائر الى مزود للاموال باستغلالها بواسطة الرأسماليين الذين سيعملون على تنشيط الاقتصاد الجزائري ، فقدم لهم الاراضي الجزائرية بأبخس الاثمان . هذه العوامل هي التي يمكنها أن تفسر سياسة نابوليون تجاه الجزائر خلال الستينات .

في زيارته للجزائر ( 17 - 19 سبتمبر 1860 ) أبدى تقديره للعرب وتشككاته تجاه السلطات المدنية ، وبعد ثلاثة أشهر من عودته الى فرنسا أصدر قرارا في 10 ديسمبر ، وهو القرار الذي ألغى (( وزارة الجزائر والمستعمرات )) وأعاد الحكومة العامة . ( 4 )

ركزت السلطات في مدينة الجزائر ، بدلا من باريس كما كان الحال في فترة الوزارة ، وسلمت هذه السلطات لحاكم عام عسكري يكون في نفس الوقت قائدا أعلى لقوات البر والبحر ، يتصل بالامبراطور مباشرة تحت اشراف وزارة الحربية ، كل المصالح ، ماعدا العدالة والتعليم العمومي والديني تحت سلطته ، يساعده في ممارسة وظائفه المدنية مجلسان : مجلس استشاري يضم المدير العام للادارة المدنية نائبا للرئيس ، القائد العام للهندسة العسكرية ، المفتش العام للمصالح المالية ومستشارين

---

( 1 ) AGERON نفس المرجع السابق ص. 31

( 2 ) BARY نفس المرجع السابق ص. 15

( 3 ) CH.R. AGERON. Politiques Coloniales au Maghreb. P.U.F. Paris. 1972. P.57

( 4 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 419



Scanned by CamScanner

Scanné avec CamScanner

معمرين ، و يستشار هذا المجلس في كل أعمال الدولة ، أما المجلس الثاني فهو المجلس الاعلى و يضم أعضاء المجلس الاستشارى ، نائب الحاكم العام ، قادة النواحي الثلاثة ، الرئيس الاول للمحكمة الامبراطورية لمدينة الجزائر ، عمال العمالات الثلاثة ، العميد ، الاسقف و 6 مستشارين عامين ، من كل مقاطعة اثنان ، و يتداول المجلس الاعلى في الميزانية والضرائب . ( 1 ) و واضح أن هذا التنظيم قد مس مصالح المعمرين الصغار لكنه أيضا لا يخدم أبدا مصالح جماهير الجزائريين الذين أبعدوا مرة أخرى عن المؤسسات العليا للمستعمرة .

استمرت السياسة النابوليونية الجديدة في تطورها ، في العشرية الاخيرة من حياة الامبراطورية ، ففي رسالته الشهيرة الى الحاكم العام بيليسي ( 1860 - 1864 ) المؤرخة في 6 فيفرى 1863 حاول نابوليون ارضاء الجزائريين بالتواجد الفرنسي الاستعمارى ، قال مخاطبا الحاكم العام : (( يجب اقناع العرب بأننا لم نأت الى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم لكن لنجلب لهم منافع الحضارة )) فـ (( الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ، لكنها مملكة عربية )) ( 2 ) ، و رأى أن الوقت قد حان لتقسيم العمل في الجزائر لجعلها أكثر انتاجا .

بالنسبة للجزائريين ، عليهم (( تربية الماشية و الخيول و فلاحة الارض )) و (( بالنسبة لنشاط و حكمة الاوربيين استغلال الغابات و المناجم و استصلاح الاراضي ، و الرى و ادخال الزراعة المتقنة )) لكن الامبراطور أعطى (( الحرية الكاملة )) للشركات الرأسمالية . ( 3 ) تطبيقا لهذه السياسة جاء سيناتوس - كونسولت لـ 22 أفريل 1863 و هو الذى حاول أن يخفف الوطأة على الجزائريين من جراء الاستعمار لكن الاوربيين حولوه لمصلحتهم .

في السنة التالية أخضع الامبراطور عمال العمالات لقادة النواحي العسكرية الشيء الذى دعم السلطة العسكرية . ( 4 ) وضيق النشاط السياسي للمدنيين الاوربيين . وانتهت هذه السياسة الى جعل الجزائرى المسلم (( فرنسيا )) يخضع للشريعة الاسلامية ولا يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية الا اذا تحصل على (( المواطنة الفرنسية )) هذا ما

---

( 1 ) نفس المرجع ص. 419 و 420
( 2 ) نفس المرجع ص. 424 و 425
( 3 ) DE PEYRIMHOFF نفس المرجع السابق ص. 36
( 4 ) Jules CAMBON. Le Gouvernement Général de l'Algerie. Librairie H. Champion, Edouard Champion. Alger.1918; P 15

نصعليه سيناتوس ـ كونسولت ل 4 جويلية 1865 . ( 1 )

ان سياسة (( المملكة العربية )) لا تعني في الحقيقة سوى (( مملكة )) الرأسماليين و رجال المال البانسيين و الارستقراطية الجزائرية ، لذلك فقد وقفت جماهير الفلاحين الجزائريين ضدها حفاظا على أرضها ، أما المعمرون الصغار فقد عادوا هذه السياسة لانها حرمتهم من أراضي الجزائريين وأبعدتهم من السلطة .

لقد ظهرت المعارضة الاوربية ( في الجزائر) لنظام نابوليون ابتداء من الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات ( 1860 ) بشكل عنيف . ورغم أن المعارضة اتخذت شكلين من أشكال النضال : الاستقلال الذاتي والادماج (2) الا أنها كانت تطالب ، في الحقيقة ، بعودة النظام المدني والتمثيل النيابي . وقد لعب العمال المطرودون الى الجزائر ، بعد ثورة 1848 ، والجمهوريون والديمقراطيون المطرودون في عهد الامبراطورية دورا نشيطا في تنظيم هذه المعارضة . (3)

في سنة 1860 نشأت فكرة الاستقلال الذاتي بين المعمرين (4) وبدأ الهجوم ضد السياسة النابوليونية بوضوح ، وفي سنة 1862 ( 18 جوان ) استدعى السينات للاضطلاع على عريضة مقدمة اليه من الجزائر تحمل 000 2 توقيع ، تحمل مطالب استقلالية وأخرى ادماجية ، منها انشاء (( غرفة كلونيالية )) انتخابية يكون مقرها مدينة الجزائر ، أعضاؤها يمثلون المقاطعات الثلاث بالتساوي ، انتخاب المجالس البلدية ، تجنيس الاجانب والجزائريين ، تنظيم البلدية حتى في التراب العسكري ، دمج القضاء الفرنسي ، دمج الدواوين الوزارية وانشاء هيئات التحكم في ما يخص الجزائر ونزع الملكية ، ورغم مدح المقرر هوبير دي ليميت لهذه العريضة الا أن السينات أمر بايداعها في مكتب الاستعلامات وأكد أن الامبراطورية سوف تضع دستورا للجزائر . (5)

بعد الاعلان عن فكرة المملكة العربية أرسل المعمرون ( 1864 ) مندوبين عنهم الى فرنسا نفسها ، لعرض مطالبهم ، لكن الامبراطور رفض استقبال هؤلاء المبعوثين ، و بقيت مطالبهم دون رد عليها (6) . ومع ذلك فقد استقبل المعمرون الامبراطور بحماس عند زيارته للجزائر سنة 1865 ، لقد كانوا ينتظرون منه الكثير (7) لكن الامبراطور

---

(1) EGRETAUD نفس المرجع السابق ص. 78

(2) André Malarmé. L'Organisation Gouvernementale de l'Algerie Chevalier-Marescq Paris 1901 P; 56

(3) لوتسكي . نفس المرجع السابق ص. 315 .

(4) MALLARMZ; نفس المرجع السابق ص. 144

(5) GASTU نفس المرجع السابق ص. 102 و 103

(6) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 430

(7) MALLARME نفس المرجع السابق ص. 48

الذى طلب منهم أن يعاملوا العرب ك(( اخوة )) (1) خيب آمالهم ، وأحدث برسالته الموجهة الى ماكماهون ، الحاكم العام ، يوم 20 جوان التي أوضح فيها (( سياسة فرنسا في الجزائر )) أحدث هيجانا بين المعمرين الذين لم يكونوا يتوقعون مثلها ، لقد أخذت العرائض تتداول ، والاجتماعات تنظم والرغبات تقدم من طرف المجالس العامة ، كما أخذت الكراسات والصحف تحارب علانية سياسة الامبراطور (2) ، كما شكلت لجان الدفاع في مدينة الجزائر ، وأقيمت المتاريس ، (3) لكن ذلك لم يغير في سياسة الامبراطور .

ان الازمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال سنوات 1866 ـ 1869 قد كانت حجة ضد النظام العسكرى . فقد حمل المعمرون هذا النظام و (( الشيوعية )) العربية ( الملكية المشتركة للارض ) مسؤولية النتائج الاقتصادية للازمة وأخذوا يشيعون أن تنظيم الملكية الفردية وتسهيل انتقالها هو السبيل الوحيد الذى يؤدى الى ازدهار الجزائر ، فهذا التنظيم هو الذى يمكن الاوربيين من الحصول على أراضي الجزائريين بسرعة . (4) من جهتها شنت الصحافة في الجزائر حملات واسعة معادية للنظام ، في الوقت الذى بدأت فيه المناقشات حول هذا النظام في الجهاز التشريعي . (5) واشتدت المعارضة ضد النظام النابوليوني في فرنسا نفسها من طرف الطبقة العاملة والجمهوريين ، فوجد المعمرون في هذه المعارضة نصيرا لهم . لقد وقف جول سيمون يدافع عن المعمرين مثل زميله بريفوست باريدوت الذى كان يرى ان الجزائر يجب أن تكون (( أرضا مسكونة ومحروثة من طرف الفرنسيين )) لا أن تكون (( معسكرا )) لتدريبات الجيش الفرنسي . (6) وتشكلت مجموعة من النواب في الجهاز التشريعي مناصرة للمعمرين ومدافعة عن تمثيل فرنسيي الجزائر في الجهاز التشريعي من بين عناصرها السادة جول فافر ، لانجوينيس ، جول سيمون ، غارني ، باجيس وغيرهم ، وقدمت هذه المجموعة الى الجهاز التشريعي مشروع اصلاح تمثيلي ، لكن هذا المشروع رفضه الجهاز بـ 184 صوتا مقابل 22 صوتا ( يوم 16 جويلية 1868 ) ، في رأى روهور ان مصالح المستعمرة ليست (( حيوية )) لدرجة تفرض ضرورة التمثيل النيابي للمعمرين ، بالاضافة الى أن فرنسيي الجزائر لا يدفعون الضرائب ولا يؤدون (( الخدمة العسكرية )) . (7) لكن الجهاز التشريعي أرسل لجنة عنه بقيادة لوهون ( وصلت الى الجزائر يوم 19 أفريل 1868 ) مهمتها

---

(1) AGERON; Histoire de l'Algerie...... نفس المرجع السابق ص. 33

(2) MALLARME نفس المرجع السابق ص. 49

(3) AGERON نفس المرجع السابق ص. 34

(4) نفس المرجع ص. 37

(5) MALLARME نفس المرجع السابق ص. 54

(6) LEGHERBI نفس المرجع السابق ص. 47

(7) MALLARME نفس المرجع السابق ص. 53 . انظر الملاحظات أيضا .

التحقيق في الوضع الاقتصادي للجزائر لكنها تحولت الى لجنة تحقيق عامة. أمام الحاج المعمرين الذين قدموا لها مطالبهم . (1) في عرائض و رسائل .

أهم العرائض المسلمة للجنة ، من حيث الاختصار وعدد الموقعين ، كانت عريضة (( سكان قسنطينة )) ( 19 جوان ) وقد احتوت المطالب التالية : اعادة الحقوق السياسية للفرنسيين ، في التمثيل النيابي ، تعميم الادارة المدنية الا في حالة الطوارئ. (2) أما مطالب (( سكان الجزائر )) المقدمة يوم 15 جويلية 1868 فكانت أكثر تفصيلا و شمولية. نظم (( المراسيم )) ، (( استبدال النظام العسكري بالنظام المدني )) و رفع عمال العمالات الى وزارة الداخلية (( اعادة الجيش الى دوره الطبيعي )) و (( الغاء القيادات المسندة للاهالي )) و (( الجباية المباشرة للضرائب )) ، الغاء البلديات المزدوجة أو الاهلية (( الصورية )) التي (( تدعم المكاتب العربية )) ، (( اعادة تنظيم وتمتين الاستيطان و استرجاع الـ900 000 هكتار الموعود بها علم 1863 )) وتنظيم (( مخطط عام للاستيطان )) و (( اقامة الملكية الفردية )) و (( دعوة الهجرة )) واتخاذ (( تدابير فعلية لوقاية الاهالي )) . (3) .

من هنا نلاحظ أن المعمرين لم يكن يهمهم الاستقلال الذاتي ، وما الادماج بالنسبة لهم سوى وسيلة للوصول الى السلطة و الحصول على مزيد من أراضي الجزائريين وما دفاعهم المزعوم عن الجزائريين خلال الازمة الاقتصادية سوى وسيلة لضرب العسكريين و المكاتب العربية و وضع الجزائريين تحت سلطتهم المباشرة .

عادت لجنة التحقيق بقيادة لوهون ، الى فرنسا بعد أن أنهت تحقيقها يوم 17 جويلية 1868 ، وكما كان يحلم المعمرون فقد مال لوهون الى جانبهم ، ففي 27 فيفري 1869 قدم مشروع تعديل برفع عدد ممثليهم في المجلس الاعلى من 2 الى 7 لكل مقاطعة و ابعاد القادة الجزائريين عن جباية الضرائب العربية وتوسيع التراب المدني ليشمل كل الاراضي التي خضعت للسيناتوس - كونسولت العقاري ( 1863 ) . (4) لكن الحكومة لم تكن تريد الدخول في مثل هذا الاصلاح صراحة ، فرفضت المشروع بواسطة القسم الاكبر من أعضاء البرلمان (5)

---

(1) نفس المرجع ص. 54

(2) نفس المرجع ص . 54

(3) GASTU نفس المرجع السابق ص. 98 و 99

(4) AGERON; Politiques Coloniales........ نفس المرجع السابق ص. 77

(5) CAT. نفس المرجع السابق ص. 371

وتشكلت لجنة أخرى من 9 أعضاء لتحضير مشروع دستور ، تابعة للحكومة ، تحت رئاسة الماريشال راندون ومقررها أرموند بهيك يوم 5 ماي 1869 ، وباقتراح من كاتب الدولة للحربية ، الماريشال نيل (1) . وانتج قرار انشاء اللجنة حركة نشيطة جدا في الجزائر وفي أوساط المعمرين حيث وقعت العرائض وبعثت الرسائل توضح مطالب المعمرين التي كانت تركز على الادماج : عريضة من 650 3 ساكنا من مقاطعة قسنطينة الى الجهاز التشريعي في نوفمبر 1869 ، من (( فرنسي الجزائر الى السلك الانتخابي لفرنسا )) ( الجزائر 1869 ) ، عريضة موجهة الى مجلس الشيوخ حول مشروع دستور الجزائر ( مليانة 15 أوت 1869 ) ، (( الى مواطنينا في فرنسا )) ( الجزائر ديسمبر 1869 ) . (2) وفي شهر جويلية من نفس السنة قدمت اللجنة تقريرها الذي دامت مناقشته من ديسمبر حتى فيفري 1870 . (3)

قسم مشروع الدستور الجزائر الى منطقتين ، منطقة جزائرية ومنطقة للاستيطان ( تراب مدني ) تتوسع شيئا فشيئا على حساب المنطقة الاولى التي تخضع الى الرقابة العسكرية بصفة مؤقتة ، كما يضع المشروع الحاكم العام مدنيا أو عسكريا ، في مقام وزير مقره مدينة الجزائر ، تحت سلطته كل المصالح الاوربية والجزائرية ماعدا المصالح العامة (( القضاء الفرنسي ، التعليم الثانوي والعالي ، المشاريع العمومية الكبرى ذات المنفعة المتروبولية ، المصالح المالية والخزينة ، البحرية والجيش )) كما نص المشروع على انتخاب المستشارين العامين الذين يرفع عددهم من 12 الى 20 ، انتخاب مجلس أعلى يتكون من 33 عضوا من طرف المجالس العامة ، يتداول في (( الميزانية الخاصة )) بالجزائر ، ومنح كل مقاطعة جزائرية حق ارسال ممثل عنها الى الجهاز التشريعي . (4)

الى جانب هذه الاقتراحات الواردة في المشروع ، هناك اقتراحات أخرى يرى جاستو أنها (( منافية للبيرالية والتقدم )) منها حق الامبراطور في تعطيل المجلس الاعلى والتفرقة بين العمالات المدنية و (( الاهلية )) . (5)

على كل حال فانه ما ان اتضح محتوى مشروع الدستور حتى وقفت الصحافة الاوربية ضده ، وأجمع الرأى (( العام )) على رفضه ، ان الصحافة

---

(1) CAMBON نفس المرجع السابق ص. 19

(2) Claud MARTIN. La Commune d'Alger. 1870-1871 Ed. Héraklés Paris. 1930 . P. 12
انظر الملاحظات أيضا .

(3) يحي بوعزيز . ثورة 1871 ( دور عائلتي المقراني والحداد ) ش.و.ن ت. الجزائر . 1978 . ص. 40

(4) CAMBON نفس المرجع السابق ص. 19 و 20

(5) GASTU نفس المرجع السابق ص. 104

لم تحتج ضد المشروع باسم الاستقلال الذاتي لكن (( المشروع نبذ لانه أعلن ارادته في ابعاد الادماج )) ٠(1)

لقد انتهت أعمال اللجنة عندما تساءل لوهون لماذا تخص الجزائر بدستور خاص في حين أنه يمكن ، بسهولة ، اعتبارها جزء مكملا لفرنسا وضعها صراحة تحت القانون العام ،وقد وجد هذا الاقتراح مساندة من الحزب الليبرالي ، وفي أفريل 1870 ، وافقت بالاجماع الغرفة التشريعية على نقطة عمل تنص على (( أنه في الظروف الحالية ،فان مجيء النظام المدني يبدو موافقا لمصالح الاوربيين والاهالي )) ٠(2) وهكذا فان أواخر الامبراطورية تتميز بالاتجاه نحو اقامة النظام المدني في الجزائر ٠

في هذه الظروف تنفجر الحرب الفرنسية -البروسية ، فتفتح المجال واسعا لنشاط المعمرين السياسي ٠

---

( 1 ) نفس المرجع ص٠ 105

2 ) CAT. نفس المرجع السابق ص٠ 371

# الفصل الاول :

# اقامة النظام المدني



Scanned by CamScanner

Scanné avec CamScanner

## موقف الجزائر من الحرب الفرنسية - البروسية

انفجرت الحرب الفرنسية - البروسية في جويلية 1870 ، في الوقت الذي خرجت فيه الجزائر من أزمة اقتصادية حادة ( 1866 - 1869 ) ومع ذلك فانه حتى شهر جويلية ، ومنذ حوالي خمسة أشهر لم تسقط الامطار في البلاد ، في حين كان من المفروض أن يتم تسليم العلف والحبوب من فرنسا في شهري جويلية و أوت ، لكن ذلك لم يحدث نتيجة احتياجات المتروبول نفسها ، كما انعكست بداية الحرب على الجزائر بتخفيض الاشغال العمومية التي كانت تغذى ما بين 6 و 10 آلاف عامل ، الشيء الذى سبب زيادة في عدد العاطلين عن العمل ، ونزوحهم الى المدن ، في هذه الظروف الصعبة اتخذ « بنك الجزائر » قرارا بمنع تقديم القروض للذين لم يسددوا التسهيلات التي قدمت لهم لتمكينهم من جمع المحاصيل . وكان لهذا القرار نتائج خطيرة بفعل سيطرة البنك على جزء كبير من اقتصاد البلاد . هذه الظروف خلقت ما أسماه الدكتور فارني بال (( حالة المَرَضية تقريبا )) . ( 1 ) لكن المتضرر الاول من هذه الوضعية لم يكن المعمرون بل كان الجزائريون هم المتضررين .

في سنة 1868 وصف لافيجرى ، اسقف مدينة الجزائر الجماهير الجزائرية وبؤسها قائلا : (( منذ أشهر عديدة فان عددا كبيرا من العرب لا يعيشون الا على عشب الحقول أو أوراق الاشجار )) ، وخوفا من هؤلاء العرب كان على المعمرين (( أن يحرسوا ضياعهم والبنادق في الايدى )) . ( 2 ) وتشير الاحصائيات الرسمية الى أن الجزائريين خلال الازمة الاقتصادية ، قد فقدوا نصف ماشيتهم ( حوالي 13 مليون رأس سنة 1867 ، 8 ملايين عام 1870 ) بينما لم تتأثر ماشية الاوربيين من هذه الازمة ( حوالي 346 ألف رأس سنة 1867 ، 377 ألفا سنة 1870 ) . ( 3 ) كما تشير هذه الاحصائيات أيضا الى أن الانتاج الجزائرى من القمح الصلب قد انخفض من 83٪ الى 81٪ من انتاج الجزائر الكلي ، وانخفض انتاج القمح اللين من 20,11٪ الى 82,9٪ في الفترة ما بين 1867 و 1871 أما انتاج المعمرين من المادتين وفي نفس الفترة فقد ارتفع على التوالي من 8,88٪ الى 18,90٪ من القمح اللين ومن 17٪ الى 19٪ من القمح الصلب . ( 4 )

---

( 1 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص . 454

(2) Ahmed AKKACHE. La Resistance Algerienne de 1845 à 1945 S.N.E.D. Alger 1970. PP. 20 et 21

(3) G.G.A. Statistique Generale de l'Algerie 1867-1872 PP. 296 et 297

( 4 ) نفس المرجع . ص . 299 - 304

هكذا اذن ، فان الازمة الاقتصادية قد ضربت الجزائريين أما الاوربيين فانها لم تؤثر عليهم كثيرا • فهم الذين كانوا يسيطرون على الاراضي الخصبة والمروية و بذلك ذلك أثر النتائج البشرية للازمة •

تذكر الاحصائيات الرسمية أن عدد الوفيات بين الجزائريين قد بلغ خلال تسعة أشهر فقط 603 214 ، لكن الادارة نفسها تراجعت وأكدت أن العدد أعلى من ذلك ، أما الصحف فقد اختلفت في تقدير العدد ، فمنها ما ذكرت 500 ألف ومنها ما ذكرت 600 ألف • ( 1 ) على أن تحليل الاحصائيات الرسمية يثبت أن سكان الجزائر قد تكبدوا خسائر فادحة •

ان نسبة نمو السكان الجزائريين - حسب هذه الاحصائيات الرسمية - بين 1856 و 1861 فقد كانت حوالي 5ر3 ٪ سنويا ، ومعنى هذا أنه من المفروض أن يكون عدد السكان الجزائريين سنة 1872 حوالي 4 ملايين لكننا لا نجد في هذه السنة الاخيرة سوى 100 125 2 نسمة • ( 2 )

في هذه الظروف الحرجة جدا بالنسبة لجماهير الجزائريين اندلعت الحرب الفرنسية - البروسية • لقد بقيت هذه الجماهير (( ساكنة )) أمام الحدث الى حين سقوط الامبراطورية ، حيث وجدت أن الفرصة مواتية لانهاء الاحتلال الفرنسي فاعلنتها ثورة عارمة ، لقد أكد فيلاكروز ذلك ، وهو الذى كان في الجزائر عند اندلاع الثورة الجزائرية عام 1871 ، بقوله : (( ان انتفاضة 1871 قد كانت ، بالنسبة للجماهير ، محاولة تضاف الى محاولات أخرى كثيرة ، لالقائنا في البحر ، للوصول الى الاستقلال المفقود ثانية ، لكن في تفكير بعض القادة ( الجزائريين ) ، خاصة في البداية ، لم تكن سوى احتجاجا ضد النظام في صالح النظام العسكرى )) • ( 4 ) هؤلاء القادة هم الذين ارتبطوا مصلحيا بالامبراطورية ومن هنا عملوا ما في وسعهم لدعم الامبراطور وبالتالي دعم مراكزهم الادارية ومصالحهم العقارية ، وهم الذين عاملهم الامبراطور (( بشرف )) فكانوا ينزلون عنده ضيوفا • ( 5 )

عند اندلاع الحرب أرسل هؤلاء القادة الرسائل العديدة الى الامبراطور يطلبون منه أن يسمح لهم بالمشاركة فيها الى جانبه • ( 6 ) وكان المقراني من أكثر الملحين على هذه المشاركة • ( 7 ) ولعل السبب في ذلك يرجع لكون عائلته أكثر العائلات ارتباطا بالنظام

---

(1) AGERON . Histoire de l'Algerie.... نفس المرجع السابق ص• 37

(2) انظر الاحصائيات في • بوحوش• نفس المرجع السابق ص• 168

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص• 454

(4) A.VILLACROSE. Vingt ans en Algerie Challamel Aîné Paris.1875. P.311

(5) JULIEN نفس المرجع السابق ص• 454•

(6) بوعزيز• نفس المرجع السابق ص• 125 و 129

(7) نفس المرجع ص• 130



Scanné avec CamScanner

العسكري . ذلك أن عائلة المقراني كانت أقوى العائلات الارستقراطية (1) الجزائرية . (2)

اذا كان الرؤساء الجزائريون قد عبروا عن رغبتهم في تدعيم الامبراطورية عند الشدة بان العسكريين قد شاركوا بقسط وافر في هذا المضمار ، باعتبار أن النظام العسكري في الجزائر بدا مرهونا ببقاء الامبراطورية نفسها ، بل ان انتصارها في أوربا سيدعم هذا النظام في الجزائر .

في الايام الاولى من بداية الحرب التحق الحاكم العام نفسه ، الماريشال ماكاهون بالجبهة ( يوم 17 جويلية ) (3) حيث وجد الى جانب الامبراطور يوم سيدان ، يوم استسلام الامبراطور . (4) وما القائد الذى سلم ميتز للبروسيين سوى بازين وهو من نتاج المكاتب العربية في الجزائر (5) والجنرال طوماسين أسير فروبشلوير من خريجي الجيش الافريقي (6) ، والجنرال ديليني أسير سيدان من خريجي هذا الجيش أيضا . (7) والجنرال دوكرو الذى لعب دورا كبيرا في معارك أوت الكبرى و عمليات الدفاع عن باريس من المدرسة الافريقية (8) و قائد الجيش السابع في اللوار لم يكن سوى خليفة ماكاهون في الحكومة العامة (9) ، وأسير ميتز الجنرال دى سفوس كان في الجزائر قبل الحرب . (10) وجريح بلجيكا ، الجنرال مارغريت من المدرسة الافريقية أيضا (11) وكان الى جانب دى سفوس الجنرال لاديروت و هو الآخر من جنرالات الجزائر (12)

واذا كانت الجزائر المستعمرة قد دفعت بهذه القيادات وغيرها الى الجبهة دفاعا عن الامبراطورية فانها أيضا قد دفعت الى هذه الجبهة بوحدات هامة دفعت ضريبة ثقيلة في معارك ويسنبورغ و ريشوفن و ويرت ، ان الكثير من العسكريين الذين

---

(1) Djilali SARI; L'Isurection de1871 S.N.E.D.Alger1972 P.25

(2) نشير هنا الى أنه بعد سقوط الامبراطورية ينضم المقراني الى الثورة التي كانت قد ظهرت بوادرها بعد . و يبلي البلاء الاكبر كقائد عسكرى و يستشهد في 5 ماى 1871 .

(3) CAT. نفس المرجع السابق ص. 384 .

(4) PEROINE نفس المرجع السابق ص. 325 _ 326

(5) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 455

(6) PEROINE نفس المرجع السابق ص. 323 _ 384

(7) نفس المرجع ص. 321 و 322

(8) نفس المرجع ص. 258

(9) نفس المرجع ص. 247

(10) نفس المرجع ص. 234

(11) نفس المرجع ص. 240 و 241

(12) نفس المرجع ص. 230

انهوا خدمتهم وتحولوا الى معمرين قد أعيدوا مرة أخرى الى الخدمة ، فجيش شالون الذى استولى عليه البروسيون في سيدان قد شكل أغلبيته هؤلاء الجنود مرة أخرى والذين جاءوا من المستعمرة ٠ (1) لكن موقف المدنيين الاوربيين كان يختلف عن موقف العسكريين ٠

لقد استقبلوا اعلان الحرب (( بدون حماس )) خوفا من أن تحقق الامبراطورية انتصارا يمكنها من تدعيم تواجدها وتواجد (( نظام السيف)) في المستعمرة ٠ (2) ومثل ما كان الحال في فرنسا فان (( المعمرين قد كانوا ينتظرون الاخبار بقلق ان المنشورات العامة قد كانت تختطف من حامليها في كل بريد )) يأتي من فرنسا ٠ (3)

في الوقت الذى كانت فرنسا تجابه فيه بروسيا ، وفي الوقت الذى كانت تعيش فيه الامبراطورية عامها الاخير كان المعمرون يوسعون حملتهم المعادية للنظام العسكرى الذى أكدوا عداوتهم له في الاستفتاء العام يوم 8 ماى 1870 ، وهو الاستفتاء حول الدستور واصلاحات الامبراطور التي أدخلها على السينات ٠ (4) لقد اتخذ المعمرون من الحملة الانتخابية للمجالس العامة ، يوم 31 جويلية ويوم 14 أوت ، فرصة لمهاجمة الحكومة ومهاجمة الجزائريين في حقهم في الملكية ٠ (5) لقد اعتمد المعمرون ، في حملاتهم ، على الصحافة التي نشطت نشاطا غير مألوف بعد أن صرحت حكومة الامبراطورية بالسماح لها في أن تعبر بحرية عن رأيها اثناء الاستفتاء العام ، وكان الجمهوريون قد تحصلوا على نفس الاشهار من الحاكم العام ماكماهون ، قبل رحيله الى الجبهة ، وهكذا أنشئت صحف جديدة في مدينة الجزائر مثل (( الجزائر الفرنسية L'Algerie Française )) و (( الديمقراطية الجزائرية La Démocratie Algerienne)) اللتين كانتا شبيهتين بصحيفة (( المعمر )) في باريس (( المعمر Le COLON )) ذات الميول اليعقوبية والتي تشبه (( le Rappel )) ، لقد نشرت هذه الصحف مقالات عنيفة جدا دون أن تستطيع الادارة التدخل ، لقد حاكمت انقلاب 2 ديسمبر ( انقلاب نابوليون ) وأدانت المملكة العربية ٠ (6) لقد وجدت الحملات تجاوبا من أغلب السكان الاوربيين في المستعمرة ٠

كان السكان الاوربيون ، عند اندلاع الحرب ، يتكونون من المعمرين

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص٠ 454
(2) نفس المرجع ص٠ 454
(3) VILLACROSE نفس المرجع السابق ص٠ 309
(4) AGERON. Politiques Coloniales.... نفس المرجع السابق ص٠ 84
(5) نفس المرجع ص٠ 86
(6) MARTIN نفس المرجع السابق ص٠ 13



Scanné avec CamScanner

( وهم الاساس) والبرجوازية والعمال والمثقفين ، الى جانب حفنة من الصيارفة وأصحاب الامتيازات • (1) والارستقراطيين من أمثال البارون دى فيلار في مدينة الجزائر ودوبيد سان سور في وهران • هؤلاء كان الاشتغال بالسياسة لهم مشروعا لا وسيلة للرزق • (2)

عند سقوط الامبراطورية كان بعض هؤلاء الاثرياء والموظفين في فرنسا لقضاء العطلة الصيفية (( التقليدية )) ، و غياب هؤلاء الذين كان بامكانهم أن (( يمارسوا تأثيرا معتدلا )) ، فسح المجال أمام العناصر المتحمسة (3) لاحداث تغيير اجتماعي في صالح (( المساواة )) ، هذه العناصر المتحمسة كانت تشكل النخبة (( النشيطة في صفوف المعارضة )) (4) المدنية الاوربية •

لقد تكونت هذه النخبة ، نتيجة ظروف تاريخية في فرنسا ، والجزائر ، من عناصر لها تكوين سياسي عال ، فابتداء من ثورة جويلية 1830 أخذت فرنسا تنفي الى الجزائر العناصر المعارضة للحكومات والانظمة ، ففي عام 1848 طردت العمال ، في عهد الامبراطورية طردت الجمهوريين والديمقراطيين المعارضين للامبراطور - كما مر معنا - ان هذه النخبة سوف تمارس تأثيرا كبيرا على المعمرين بصفة خاصة والمدنيين بصفة عامة ، الذين مست الامبراطورية مصالحهم • (5)

## اعلان الجمهورية وردود فعل المعمرين

في يوم 2 سبتمبر انهزم الجيش الفرنسي في سيدان أمام الجيش البروسي ووقع الامبراطور نفسه في الاسر والى جانبه الحاكم العام السابق في الجزائر ، ماكماهون ثم تلا ذلك اعلان الجمهورية يوم 4 سبتمبر • وصلت أخبار هذه الاحداث الى الجزائر يوم أحد ( يوم عطلة ) ، الشيء الذى سمح للاوربيين أن ينظموا مظاهرات جماهيرية ، وأن يسيطروا سيطرة تامة على الشوارع • لقد استغل فرنسيو الجزائر هزائم الجيش الفرنسي واتخذوا منها ذريعة لشن حملة واسعة ضد النظام العسكرى ، بعكس الحال في 1848 حيث أعطوا الاعتبار لنفوذ

---

(1) لوتسكي • نفس المرجع السابق ص• 314

(2) Claud MARTIN. Les Israélites algeriens. Ed.Héraklés. Paris. 1936. P. 139

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص• 454

(4) MARTIN. La Commune.......... نفس المرجع السابق ص• 8

(5) نفس المرجع ص• 8



Scanné avec CamScanner

الجنرالات ، لكن الآن فان جند هؤلاء قد تحطم أسلم ضربات بسمارك ، لقد اتضح انهم عاجزون (1) ، لقد استغل فرنسيو الجزائر هذا الضعف لتصفية النظام النابوليوني في الجزائر (( هذا النظام اللاشرعي ، القائم على الجريمة والدم بالكيدة ... المفسد للضمائر )) كما وصفه كات. (2) لقد أسرع الاوربيون الى اعلان الجمهورية في الجزائر، ثم عملوا من أجل تصفية موظفي الامبراطورية ومناصبها .

في وهران التي أظهرت عداوتها للامبراطور في استفتاء ماى ، احتل الاوربيون دار البلدية ودار العمالة لارغام موظفيها على اعلان الجمهورية ، وأنشأوا لجنة عمالية ( نسبة الى العمالة ) من عناصر متعاطفة مع الجمهورية لمراقبة شؤون المقاطعة ، في تلمسان أبقي على حظر التجول الذى رفع في كل مكان ، في قسنطينة حطمت تماثيل الامبراطور والامبراطورة وهوجمت البنايات العمومية وأهين عامل العمالة لانه رفض أن يحطم تمثال الامبراطور ، لقد أظهرت الجزائر بأوربييها عداوة جماعية لامبراطور فرنسا ، في عنابة اضطرت المظاهرات التي دامت يومين المجلس البلدى الى أن يقدم استقالته ، وأحل المتظاهرون محله لجنة بلدية ، وأعلنت الجمهورية ، أما سطيف فقد اقترحت تسلم ادارة نيابة العمالة لاحد منفيي 1852. (3)

تدخلت لجنة تور وغيرت عمال العمالات ووضعت المتعاطفين مع الجمهورية حيث عينت دى بوزى عاملا لعمالة وهران ولوسيت عاملا لعمالة قسنطينة (4) وفارنيي عاملا لعمالة الجزائر وهو صاحب (( الكراسات الجزائرية Les Cahers Algeriens)) التي اعتبرها المعمرون في عهد الامبراطورية ميثاقهم ، وهو الذى شن حملة عنيفة ضد النظام الامبراطوري في الاستفتاء العام ، لهذا فان تعيينه قد استحسن ، في أول الأمر ، من طرف الاوربيين . (5)

لقد أظهر الاوربيون معاداتهم للعسكريين (( الى حد الوسواس )) اعتبروا جموع الضباط (( انذالا وخونة )) ، ولذا كانت (( وطنيتهم )) قد بلغت (( حد النهمة )) وذلك في الحقيقة من أجل الغاء المكاتب العربية ، لقد حاول فارنيي أن ينسب هذه الاضطرابات الى الاجانب ((الاوربيين غير الفرنسيين )) ، لكن ، في الحقيقة ، كان أغلب الصحفيين والمناضلين من الفرنسيين . (6)

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 455
(2) CAT. نفس المرجع السابق ص. 372
(3) نفس المرجع السابق ص. 457 و 458
(5) MARTIN. La Commune......... نفس المرجع السابق ص. 24
(6) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 455 و 456

كتب صحفي شاب « مارشال » يحدد المخاطر التي تجابه أوربيي الجزائر فقال إنه يوجد هناك خطران : (( واحد نسميه هناك ( في فرنسا ) ، والآخر نسميه في الجزائر )) وأن الخطر الأكبر في رأيه هو الخطر الأخير الذي يتمثل في (( خونة الجمهورية الذين يختفون في الظل وراء نذالتهم ليضربوا في الظهر )) انهم موظفو الامبراطورية وبالخصوص ضباطها . ( 1 )

في الوقت الذي كانت فيه الجزائر بدون تعليمات من لجنة تور ، وفي الوقت الذي تحصل فيه الديمقراطيون ، من الحاكم العام بالنيابة ، دوريو ، على رفع حالة الطوارئ ( 10 سبتمبر ) التي اعلنت عند اعلان الحرب ( 2 ) في هذا الوقت بالذات اتخذت حكومة الدفاع الوطني قرارا بارسال الضباط والجنود الذين أطلق البروسيون سراحهم باعتقادهم العسكري ، شريطة الا يعودوا الى المشاركة في الحرب ، الى الجزائر محاولة منها في أن تستغل كل الامكانيات التي لديها ، لقد استقبل اجراء البروسيين هذا بانتقادات حادة في كل فرنسا أما سكان المستعمرة الاوربيون فقد رأوا في ارسال هؤلاء الجنود اهانة لهم ، حتى الصحافة المعتدلة هاجمت هؤلاء المهزومين الشيء الذي جعل دوريو يتوسل الى الحكومة أن تعدل عن قرارها الذي يعين الجنرال فونيلون قائدا لقطاع الجزائر وهو من هؤلاء (( المهزومين )) . لقد كانت الجزائر (( مركزا لمعارضة من أكثر المعارضات عنفا )) كما كتب دوريو . لقد اعتبر الاوربيون تواجد الضباط هؤلاء في الجزائر لا فائدة فيه ، فلماذا لا يرسلون الى الجبهة ؟ بل ذهب الجمهوريون الى أن الضباط يتآمرون مع القادة العرب ضد (( الاصلاح المدني )) وطالبوا بارسال ضباط المكاتب العربية الى فرنسا . ( 3 )

مهما يكن فان هناك تنافسا بين المدنيين والعسكريين ، من أجل الوصول الى السلطة أو الابقاء عليها ، بالنسبة للمدنيين يتعلق الامر بتحطيم المكاتب العربية التي تعيق اشباع رغباتهم في أراضي الجزائريين ، أما بالنسبة للعسكريين فهم يرون في أنفسهم ضامن الامن الذي لا رقابة عليه . ( 4 ) في خضم هذا التنافس المصلحي أخذ كل طرف يبحث عن نصيره ، فقد شعر العسكريون أنهم أقرب الى الجزائريين الذين احترموهم أكثر من الاوربيين ، بالنسبة لهم فان النظام المدني لا يمكنه الا أن يسبب الازمات ، وفي هذا الاطار اتبعوا سياسة معاكسة أحيانا لسياسة حكومة الدفاع الوطني ، ومن المؤكد أنهم شجعوا القادة العرب

---

( 1 ) انظر . MARTIN نفس المرجع السابق ص. 34
( 2 ) نفس المرجع ص. 25
( 3 ) نفس المرجع ، ص. 35
( 4 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 453 .



Scanné avec CamScanner

على مقاومة الادارة الجمهورية . (1) وفي حركة معاكسة ، عمل المدنيون – وعلى رأسهم الجمعية الجمهورية – من أجل استمالة أعضاء لجنة تور فأرسلوا مندوبين عنهم لتوضيح مطالبهم ونفي ما جاء في تقارير العسكريين الى اللجنة ، ومن الاوضاع في الجزائر : من الجزائر ، ذهب المحامي آلبي ، والمعمر بول بلان وانضم اليهما الديمقراطيان اللذان كانا في تور ، جوردون وبانو ، ومن قسنطينة ، ذهب المحامي بوانر والمهندس مشابان وبروشاش ، ومن وهران ، ذهب الجيولوجي بوال والمحامي بوجاد . وصل مندوبو الجزائر وقسنطينة الى تور يوم 8 أكتوبر ، بينما وصل مندوبا وهران يوم 10 ، واستقبل هؤلاء المندوبون الذين لم يبد السكان الاوربيون بشأنهم وبشأن برنامجهم رأيهم ، من طرف لجنة تور والمكلف بالشؤون الجزائرية في هذه اللجنة ، كريميو يوم 12 أكتوبر . (2) في الوقت الذي كان فيه هذا الاخير عاكفا على وضع نظام جديد للجزائر ، ولا شك أن المندوبين قد قدموا مشاريع للنظام الجديد ، وعلى كل فان موقف كريميو من النظام العسكري والادماج لم يكن يختلف عن موقف المعمرين كثيرا ، فهو الذي قال عن مراسيمه المشهورة بان الهدف منها هو " القضاء على النظام العسكري البغيض ، حبيبة مستعمرتنا الغنية ، واقامة الحكومة المدنية هناك ، بكلمة واحدة ادماج الجزائر في فرنسا " (3) ، وهكذا فقد ربح المعمرون الرهان مع العسكريين .

لقد كان للمنفيين السياسيين دور كبير في قيادة الاوربيين ضد الامبراطورية والعسكريين فهم الذين عملوا أكثر من غيرهم لانشاء التنظيمات السياسية ، اعتقدوا ان ماضيهم النضالي يضعهم في مقدمة الصفوف بين السكان الاوربيين في المستعمرة واذا كانت الامبراطورية قد منعتهم من انشاء الاحزاب فانهم قد التجأوا الى تكوين النوادي التي كانت تنادي باقامة النظام الجمهوري . ومن أنشط هذه التنظيمات " الجمعية الجمهورية " لمدينة الجزائر والتي شكلها الجمهوريون الاكثر نشاطا ، لقد كانت تبدي تعاطفا مع الدولية (4) الاولى ، وضمت هذه الجمعية عمالا

---

(1) نفس المرجع ص 455

(2) MAATIN. Les Israélites..... نفس المرجع السابق ص 140 و 141

(3) أنظر : Marc_LAMUAIERE. Histoire de l'Algérie Illustrée. de 1830 à Jours. Ed.Contière. Paris.1962. P.124.

(4) كان للاممية الاولى ( الدولية الاولى ) شعبة في الجزائر في الفترة ما بين 1867 و 1868 . كما ظهرت شعبة جديدة في نهاية 1870 وبداية 1871 وكانت لها علاقات واسعة مع الجمعية الجمهورية و شاركت بفعالية في احداث 1870 و 1871 . أنظر : مانكين . عامية باريس والجزائر . ترجمة جورج طرابيشي . في " دراسات عربية " السنة 15 . العدد 2 . ص 70 – 72 .



Scanné avec CamScanner

وبرجوازيين صغارا وكل المناضلين الجمهوريين ، وكانت لها فروع في أنحاء الجزائر ومن أنشط أعضائها الكسندر لامبير. (1) كانت ترى هذه الجمعية أن السلطة في الجزائر يجب أن تكون كلها في المجالس البلدية المنتخبة ، وأن تكون الجزائر عبارة عن اتحاد البلديات. (2)

في 5 سبتمبر أنشأ بعض الجمهوريين الذين كانت لهم علاقة كثيفة مع " الجمعية الجمهورية " : الصحفي شارل جوردون ، الطبيب أجوبير سانت لاجي ، المحامي فوبليموز (3) ، المستشار لولبانر وجورج توبلي ، أنشأ هؤلاء لجنة للدفاع في مدينة الجزائر ، اتخذت صفة رسمية لما أمرت حكومة الدفاع الوطني الحاكم العام بالنيابة ، دوريو ، بأن يتشاور معها . (4) واستجابة لنداء غانبيطا طالب الديمقراطيون انتخاب لجان الدفاع في المدن والمراكز الريفية . (5) واذا كانت لجنة الدفاع في قسنطينة قد لعبت دورا كبيرا قبل لجنة تور فان لجنة مدينة الجزائر قد كانت في طليعة النضال من أجل اقامة النظام المدني الجمهوري . (6) ورغم أن فارنيي ، عامل العمالة قد حاول أن يسيطر على اللجنة ، بقراره الصادر يوم 25 سبتمبر ، الذي أعاد اختيار أعضائها وأعطاها صفة (( استشارية )) وجعلها تحت رئاسة عامل العمالة (7) الا أنه فشل في السيطرة عليها حيث استقالت وأعيد انتخابها بالاعضاء السابقين واختير فوبليموز رئيسا لها وجاستوكاتبا . (8) ان هذه اللجنة المرتبطة بالجمعية الجمهورية قد تمكنت من اخضاع السلطة الفعلية لارادتها لفترة من الوقت .

---

(1) MARTIN La Commune........ نفس المرجع السابق ص. 22 و 23

(2) لوتسكي . نفس المرجع السابق ص. 316

(3) روميلد فوبليموز ( 1816 ــ 1877 ) محامي فصيح ينتسب لعائلة برجوازية ، ديمقراطي ، لعب دورا مهما في ثورة 1848 ، حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات في غويانا ، نقل الى الشراقة بالجزائر سنة 1852 ثم الى مدينة الجزائر سنة 1856 . أعفي عنه سنة 1859 حيث اشتغل بالمحاماة . JULIEN نفس المرجع السابق ص. 459.

(4) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 20 ــ 23

(5) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 459

(6) نفس المرجع ص. 460

(7) Le Moniteur de l'Algerie.27-9-1870 N)° 224

الاعضاء الذين اختارهم عامل العمالة هم : المحامي ألبي ، التاجر أنطوني ، الخياط بروه الاستاذ الثانوي كلمانصو ، الدكتور دروه المالك ايطورنو ، المحامي جاستو ، الميكانيكي جبير ، المالك لورو ، الدهان لورموند ، النجار زانس رئيس العمال بوبي ، المحامي فوبليموز.

(8) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 31

لقد خضع الحرس الوطني ( المليشيا ) للجان الدفاع و المجالس البلدية ، ولخصت صحيفة (( الجزائر الفرنسية )) في شهر أكتوبر مهام الحرس الوطني في النقاط التالية : ـ النضال ضد العدو الخارجي ـ العمل من أجل تأسيس جمهورية مستقلة عن فرنسا في حالة ما اذا عاد النظام الملكي الى هذه الاخيرة ـ العمل من أجل قمع الانتفاضات الجزائرية ٠ ( 1 ) وتدعيما لمصالحهم استوجب فرنسيو الجزائر انتخاب المجالس البلدية ٠

في مدينة الجزائر انتخب المجلس البلدي يومي 9 و 12 أكتوبر ، فكانت أغلبية أعضائه من الفرنسيين ، و لم يمثل الجزائريون فيه سوى بعضوين فقط ، كما مثلت الاقلية اليهودية بعضوين أيضا و تحصل رئيس لجنة الدفاع الوطني ، فويليرموز على رئاسة المجلس و تحصل كاتب اللجنة على نيابة رئيس المجلس كما تحصل ترولار على النيابة أيضا ٠ ( 2 ) و سارت المدن الباقية على نفس الطريق ، و ما ان حلت أواخر أكتوبر حتى كانت الجزائر (( الفرنسية )) قد عينت مجالسها البلدية ٠ ( 3 )

لقد كان شهر أكتوبر 1870 شهر تنظيم المعمرين في تنظيمات و مؤسسات سياسية يعملون بواسطتها على فرض اراداتهم على العسكريين (( المهزومين )) و موظفي الامبراطورية المنهارة وعلى حكومة الدفاع الوطني المهتمة بمشاكل فرنسا المتعددة ٠

## - مراسيم 24 أكتوبر أو اقامة النظام المدني

ان الاضطرابات التي أحدثها أوربيو الجزائر قد استجابت لها حكومة الدفاع الوطني ، و أقامت بواسطة مراسيم 24 أكتوبر ، النظام المدني ، لكن دون اشباع كل رغبات هؤلاء الاوربيين ٠ ( 4 ) ذلك أنهم كانوا يريدون ادماجا كاملا في فرنسا ، حتى انهم طالبوا بالغاء الحكومة العامة نفسها ٠ ( 5 ) ولا شك أن مبعوثيهم الى تور قد قدموا هذه المطالب الى كريميو وضغطوا عليه ، و يبدو أن حكومة الدفاع الوطني قد أرادت حلا وسطا يضمن مطالب المعمرين و مصالح فرنسا ٠

---

( 1 ) انظر ، لوتسكي ، نفس المرجع السابق ص٠ 316 و 317

( 2 ) Le Moniteur de l'Algerie. 25-10-1870 № 240

كانت نتائج الانتخابات يوم 9 و 12 أكتوبر كما يلي : رئيس المجلس ، فويليرموز ، النواب ، ترولار ، جاستو ، ويرو ( عن فرع مصطفى ) المستشارون ، مونجيلاس ، كليمنصو ، راس ، بوسي ، لورو ، لوليافر ، أنطوني ، فينارد ، رى ، ألفوندرى ، المستشارون الاجانب ، ماتيا سيتجيس ، جوزيف كريسبو ، بيرطود ، دوراندو ، المستشارون المسلمون ، أحمد بوقندورة ، حمدان بن مرابط ، المستشارون اليهود ، دافيد كانوى ، حاييم كوهين صولال ٠

( 3 ) Julian نفس المرجع السابق ص٠ 461

( 4 ) نفس المرجع ص٠ 465

( 5 ) MARTIN. Les Israélites • نفس المرجع السابق ص٠ 146



Scanné avec CamScanner

ان كريميو ، الذى اعتبرته لجنة تور (( فقيها )) للشؤون الجزائرية التي أنيطت به ، والذى زار الجزائر 17 مرة (1) لم يكن وحده متحمسا لاقامة النظام المدني فقد وقعت الحكومة يوم 24 أكتوبر مراسيم هذا النظام ، والتي أعدها كريميو تحت الحاح فامبيطا ٠ (2)

وضع أحد هذه المراسيم (3) تنظيما جديدا للمستعمرة : ألغى منصب الحاكم العام العسكرى ، ركز (( الحكومة و الادارة العليا للجزائر)) تحت سلطة (( موظف سامي يأخذ اسم الحاكم العام المدني )) ، كما أنشأ لجنة استشارية تتألف من (( ستة مواطنين فرنسيين أوجنسيين منتخبين لمدة ثلاث سنوات)) و (( الكاتب العام للحكومة)) و (( المفتش العام للاشغال المدنية والمفتش العام للمالية )) ، ويرأس هذه اللجنة التي تدلي برأيها في(( الشؤون الادارية )) الحاكم العام ، والى جانب الحاكم العام المدني واللجنة الاستشارية أنشأ هذا المرسوم (( مجلسا أعلى لحكومة الجزائر العامة )) ، تحت رئاسة الحاكم العام أيضا وعضوية (( قائد القوات البرية والبحرية )) ، الرئيس الاول لمحكمة الجزائر ، ورئيس أساقفة هذه الاخيرة وعمال العمالات الثلاث وتسعة مستشارين منتخبين من طرف المجالس العامة للعمالات ، على أساس 3مستشارين عن كل مجلس عام ، ومهمة المجلس الاعلى للحكومة (( التداول حول الميزانية العامة للجزائر )) ، التي تقدم بعد مداولاته الى مجلس الوزراء لضبطها ٠

من حيث التقسيم الادارى أبقى المرسوم على العمالات الثلاث : الجزائر ، وهران و قسنطينة ، على كل منها عامل له نفس (( الصلاحيات المخولة لعامل عمالات الجمهورية)) الفرنسية ، يمارسها (( تحت السلطة العليا للحاكم العام المدني )) ٠ وبذلك لم يعد للقادة العسكريين أى ارتباط ، من حيث السلطة ، بهؤلاء العمال كما كان الشأن في عهد الامبراطورية ٠ هذا في التراب المدني ، أما التراب العسكرى ، حيث أغلبية السكان من الشعب الجزائرى ، فان الادارة قد أبقيت في يد العسكريين ، لكننا سنجد أن المعمرين قد تحصلوا من الحكومة على توسيع التراب المدني ، أى توسيع دائرة نفوذهم على حساب العسكريين ٠

هكذا أبعد التنظيم السياسي للمستعمرة الجزائريين عن الهيئات السياسية العليا للبلاد ، ان هذه الهيئات التي تدير شؤونهم ، دون أن يدلوا هم برأيهم فيها قد وضعت تحت رحمة موظفي الدولة والمعمرين ، وبالتالي فانها سوف لن تخدم مصالح الجزائريين ٠

---

(1) نفس المرجع السابق ص 141

(2) JULIEN نفس المرجع السابق ص٠ 465

(3) انظر٠ ..... ESTOUBLON, LEFEBOUR نفس المرجع السابق ص٠ 372 و 373 ٠

ان هذا التنظيم قد كرس سيطرة الاوربيين على الجزائريين ومع ذلك فقد استقبله هؤلاء الاوربيون بالمعارضة ، في الوقت الذى كان فيه كريميو ينتظر الشكر منهم . لهذا كان كريميو قد لبى رغبات الديمقراطيين (( المعتدلين )) منهم و الذين عرفهم خلال زياراته للجزائر ، فان الراديكاليين منهم قد رأوا في هذا التنظيم الجديد أنه لا يحقق رغباتهم . ( 1 ) وقد أوضح ذلك دى بوزى عامل عمالة وهران في رسالة له الى وزير الداخلية يقول فيها (( ان هذا المرسوم لا يستجيب بصفة كافية ، لرغبات وآمال الجزائريين )) وأن (( سكان وهران يعتبرون المرسوم انتقاليا فقط )) ، وفي رسالة موجهة من حكومة تور الى دى بوزى يوم 12 نوفمبر أعربت الحكومة عن تعجبها من أن المرسوم لا يحقق رغبات هؤلاء السكان . ( 2 )

لقد احتج المعمرون بعنف لان المرسوم يحافظ على (( نظام كولونيالي )) بدلا من الادماج الكلي ، كما يعطي النظام دورا كبيرا للموظفين و يبقي السيطرة العسكرية على 19 من 20 من التراب الجزائرى ، الشيء الذى يبقي المكاتب العربية التي تقف حاجزا أمام تحقيق آمالهم في التوسع الاستيطاني . ( 3 ) لكن المعمرين تمكنوا من رفع عدد النواب الى البرلمان .

نص أحد مشاريع المراسيم أن ترسل كل عمالة من العمالات الجزائرية واحدا الى البرلمان ، وما ان ظهر خبر ذلك حتى شنت الصحافة (( الجزائرية )) حملة واسعة ضده . لقد احتجت صحيفة (( AKHBAR )) بأن الحكومة السابقة ، حكومة الامبراطور ، كانت قد وعدت بعدد أكبر من ذلك و كان جواب (( L'Algérie Française )) (( قليل ، قليل جدا )) . ( 4 ) وأجابت حكومة تور برفع العدد من نائب واحد الى نائبين . ( 5 ) أى ستة نواب عن الجزائر في البرلمان .

لعل اهم انتصار حققه المعمرون حتى الآن كان في تنظيم العدالة ، بانشاء هيئات المحلفين في محاكم الجنيات ، وقد شرع في تطبيق هذا النظام الجديد في جانفي 1871 وذلك بواسطة أحد مراسيم 24 أكتوبر 1870 . ( 6 )

جاء في ديباجة المرسوم أن الهدف من انشاء هيئات المحلفين هو (( دمج )) المؤسسات القانونية في الجزائر في القانون العام الفرنسي ، وأن هذا الاجراء يعجل في (( نمو المستعمرة )) لكن بالنسبة للشعب الجزائرى كان الاجراء مسا جديدا بمصالحه .

---

( 1 ) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 146

( 2 ) Le Moniteur de l'Algerie. 18-11-1870 N° 268

( 3 ) نفس المرجع السابق ص. 465

( 4 ) انظر. Le Moniteur de l'Algerie. 29-9-1870 N° 226

( 5 ) Le Moniteur de l'Algerie. 6-10-1870 N° 232

( 6 ) انظر. ESTOUBLON, LEFEBOUR نفس المرجع السابق ص. 375 .



Scanned by CamScanner

ان القضية ليست في انشاء هيئات المحلفين ، بل في كون هذه الهيئات محرمة على الجزائريين . انها مفتوحة فقط أمام (( كل الفرنسيين البالغين من العمر 30 سنة ، والذين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية )) و (( ويعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية )) ، لكن هذه الهيئات سيمثل أمامها الجزائريون .

يعلق مؤلفو كتاب (( الجزائر ماضيا و حاضرا )) على ذلك قائلين : (( هل يمكن الانتظار من الآن فصاعدا ، انصاف هيئات المحلفين هذه حيث للمعمرين معرفة الاعمال المرتكبة من طرف العرب في حين أن سلوك الاوربيين كله تسيطر عليه رغبة في تدمير السكان الاهالي ، ان هذه الرغبة قد كبتت ، في أغلب الاحيان لاسباب قاهرة )) . (1) لقد اتضحت هذه الرغبة بشكل جلي بعد ثلاث سنوات فقط من صدور المرسوم ، في محاكمات ثوار 1871 في قسنطينة . لقد علل الدكتور فيتال أسباب الاحكام القاسية التي اتخذت في حق هؤلاء الثوار بـ (( تشكيل هيئة المحلفين )) من الفرنسيين فقط و (( غباوة )) هؤلاء المحلفين الذين لم يعرفوا (( حجة واحدة من حجج الاتهام أو الدفاع )) (2) ويرى المؤرخ الفرنسي جوليان أن أسباب نتائج المحاكمات تكمن على الخصوص في (( عنصرية المعمرين المغالية )) فهذه الهيئات سمحت للاوربيين أن يمارسوا (( أكبر التعسفات ضد الاهالي مع اليقين بالافلات من العقاب )) . (3) وأكد لويس فينيون أن المعمرين قد استغلوا محاكم الجنايات ، في الانتقام من الجزائريين . (4) واذا أخذنا في الاعتبار أن المعمرين ، في هذه الفترة كانوا يشنون حملة مسعورة على المكاتب العربية ندرك الخطر الوخيم على الجزائريين من هذه الهيئات .

اذا كان المعمرون قد حصلوا من الجمهورية الثالثة على وسيلة لاستعباد الجزائريين فان البرجوازية اليهودية ، مدعمة من رجال المال اليهود الفرنسيين وبعض الساسة اليهود قد حصلت من هذه الجمهورية على نصيبها من مراسيم أكتوبر .

لقد أعلن أحد هذه المراسيم (( ان الاسرائليين الاهالي لعمالات الجزائر قد أعلنوا مواطنين فرنسيين )) مع صيانة (( كل الحقوق )) التي اكتسبوها الى حين صدور المرسوم . (5) وهذا يعني أن اليهود قد أصبح لهم الحق في النشاط السياسي والاداري للمستعمرة ، وبالتالي بحكمهم ، من الآن فصاعدا ، صيانة مصالحهم من داخل المؤسسات السياسية والادارية الفرنسية .

---

(1) Lacost, Nouchi, Prenant. L'Algerie Passé et Présant. Ed. Sociales. Paris 1960 .P. 169

(2) انظر . JULIEN نفس المرجع السابق ص. 467

(3) نفس المرجع ص. 467

(4) انظر . بجنيز . نفس المرجع السابق ص. 326

(5) انظر . ESTOUBLON, LEFEBOUR....... نفس المرجع السابق ص. 373 .



Scanné avec CamScanner

لم تكن الجالية اليهودية ، في الجزائر ، متوازية من/ حيث التركيب الاجتماعي ، ففي قمة الهرم الاجتماعي لهذه الجالية كانت هناك ارستقراطية من بعض العائلات القوية والغنية مثل عائلات لوي فالانسي ، مايير شنيش ، خنانيم ، كوهين صولال وألكوندري في الجزائر ، وبن ايشو في البليدة ، وكاروسي في وهران ، حسن ونارجي في قسنطينة وغيرها ، ان هذه العائلات التي جمعت الاموال الضخمة من اشتغالها بالتجارة والربا هي التي كانت تقود الجالية اليهودية التي كانت تفتقر الى طبقة وسطى قوية ، بل ان هذه العائلات الارستقراطية قد استغلت الجالية بواسطة القروض ، على الخصوص ، وهي التي عملت من أجل تجنيس اليهود.(1) حتى تستفيد من أصواتهم في الانتخابات ، وبتأثير من هذه الارستقراطية ، بدون شك ، اقترح المجلس العلم لعمالة قسنطينة سنة 1852 منح اليهود جماعيا الجنسية الفرنسية ، كما وجه (( يهود الجزائر )) سنة 1864 مذكرة الى مجلس السيناتوس-كونسولت يطالبون فيها منح اليهود حق الانتخابات والعضوية في المجالس العامة.(2) لكن القاعدة الواسعة للجالية اليهودية لم يكن يهمها أمر الجنسية الفرنسية ، فبعد صدور سيناتوس-كونسولت لـ 14 جويلية 1865 الذي فتح باب الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين بصفة فردية (3) لم يتحصل سوى 338 4 يهوديا على الجنسية الفرنسية من مجموع بلغ سنة 1872 ـ 574 34 نسمة.(4) لقد وجدت الارستقراطية اليهودية ، في الجزائر ، مساندة من رجال المال اليهود في فرنسا نفسها

لقد استغل رجال المال اليهود ، في فرنسا ، وبالخصوص كبيرهم ألفونس روتشيلد ، المساعدات المالية التي قدمها البنك اليهودي للحكومة الفرنسية للضغط على هذه الاخيرة لتجنيس اليهود ، وهذا ما أكده الحاكم العام ، دي جيدون لما أوضح أنه تخلى عن معاداة اليهود ، حتى لا يخلق (( صعوبات خطيرة لحكومة )) بلاده ، (( حتى تحصل على النقود التي هي في حاجة اليها )) آنذاك.(5) هذا بالاضافة الى الدور الذي لعبه سياسيا كريمو اليهودي داخل حكومة تور.

مهما تكن الاسباب التي أنتجت مرسوم تجنيس اليهود فان هذا المرسوم قد وضع اليهود (( فوق العرب والبربر )) كما وصفه الأمير عبد القادر من منفاه.(6) وأضاف الى الجالية الاوربية عنصرا جديدا ضد أبناء البلاد ، ومع ذلك نقد رفض المرسوم من بعض المعمرين.

---

(1) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 171 و 172

(2) بيرجنيز. نفس المرجع السابق ص. 139.

(3) نفس المرجع ص. 139

(4) André CHOURAQUI. Les Juifs d'AFRIQUE du NORD. P.U.F. Pris. 1952. PP. 139 et321.

(5) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 468

(6) انظر. LAMURIERE نفس المرجع السابق ص. 124

في رأيهم فان (( اليهود لم يعملوا شيئا حتى يأخذوا أو يستحقوا هذه الجنسية )) لقد كان مرسوم كريميو ، في نظرهم ، (( انتهازيا )) .(1) في 4 نوفمبر 1870 توجه بروناشير رئيس لجنة دفاع وهران الى زميله في مدينة الجزائر طالبا الغاء المرسوم ، وموضحا أن تطبيقه سيؤدي الى انتفاضة عربية . أما الراديكاليون الاوربيون فرأوا أن المرسوم سيؤدي الى تدعيم موظفي النظام السابق لأن اليهود سينتخبون لصالح الادارة ، كما حدث في عام 1848 .(2) وعلى كل فان رفض المعمرين لمرسوم كريميو قد كان شكلا من أشكال معارضة السياسة الفرنسية التي تمس أحيانا مصالحهم في الجزائر .

لقد حاول المعمرون أن ينسبوا انتفاضة الجزائريين سنة 1871 الى هذا المرسوم وكأنهم يدافعون عن الجزائريين (3) وهذا التفسير هو ما ذهب اليه فيلاكروز الذى اعتقد أن انتفاضة 1871 كانت أسبابها سقوط الامبراطورية ، اعلان الجمهورية و منح الجنسية الفرنسية لليهود .(4) أما دى بوزى فقد كان أكثر جدية في توضيح أسباب معارضة المعمرين للمرسوم ، حيث حذر من أهمية أصوات اليهود في الانتخابات بالنسبة للعائلات اليهودية الكبيرة ، لكنه أدعى هو الآخر الدفاع عن (( المسلمين )) أمام السيطرة اليهودية وطالب بالغاء المرسوم .(5) ( انظر الملحق الاول ) وعلى كل فان بوادر انتفاضة 1871 قد أكدتها تقارير القادة العسكريين قبل صدور المرسوم .(6)

## حركة بلدية الجزائر و لوبيها

بعد أن أقامت مراسيم كريميو النظام المدني نظريا ، انتقلت حركة المعمرين الى المطالبة بالتطبيق العاجل لهذه المراسيم ، كخطوة أولى نحو الادماج الكلي ، فلم يعط المعمرون أى اعتبار للظروف الحرجة التي كانت تعيشها فرنسا ، ان مطلبهم الظرفي والعاجل هو ارسال حاكم عام مدني أو اطلاق يدهم في ادارة المستعمرة .

في يوم 26 أكتوبر استدعي الجنرال دوريو ، الحاكم العام بالوكالة الى تور

---

(1) CAT. نفس المرجع السابق ص. 385
(2) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 146 و 147
(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 468
(4) VILLACROSE نفس المرجع السابق ص. 310
(5) Charls Du BOUZET . Israélites Idigènes. Pétition à l'Assemblée Nationale Contre le Décret du 24 Octobre 1870. Biblliothéque Universitaire d'Alger 27 014.
(6) بوزيز . نفس المرجع السابق ص. 179 و 178 .

وسلم قرار الاستدعاء الوكالة الى الجنرال والتزمن -استرهازى أو الى الجنرال لبشتلان • في حالة عدم وصول استيرهازى الى الجزائر عند ابحار دوريو• ( 1 )

يرى المؤرخ الفرنسي جوليان أن أسوأ خطا ارتكبته حكومة تور • في فترة بلغت فيها الحركة المعادية للعسكريين ذروتها في الجزائر • هو استبدال دوريو بجنرال آخر • فقد كان على هذه الحكومة أن تمدد سلطات دوريو الى أن يحل حاكم مدني • هذا بالاضافة الى أن استيرهازى لم يكن قادرا على الوفاء بالمهام المنوطة به• ( 2 ) ان هذا المسن ( 66 سنة من العمر ) • قائد ناحية وهران • المشارك في حرب القرم ( 3 ) السياسي المحافظ • المكروه من الاوربيين لتصنعه اعلان الجمهورية ليلة 4 سبتمبر بوهران • هو الذى أمر جنوده الزواف ( الزواوة ) بالتنكيل بالجمهوريين الذين هاجموا مقرى العمالة والبلدية في تلك الليلة لاعلان الجمهورية• ( 4 ) وصل هذا المؤيد للملكية الى مدينة الجزائر يوم 28 أكتوبر ( 5 ) حيث وجد الاوربيين في انتظاره• بتحريض من الجمعية الجمهورية• ( 6 )

لقد هاجمته الصحف هجوما عنيفا ولعل أهم الصحف التي شاركت في الهجوم صحيفة المعمر (( Colon )) • كتبت يوم 25 أكتوبر قائلة : (( يقال أن السيد والتزمن استيرهازى • الذى أراد • يوم اعلان الجمهورية • أن ينحر جمهوريي وهران • سيخلف دوريو • سنرى جيدا •

اننا لن نقبل أبدا لا كحاكم عام • ولا كجنرال قائد • جليس بونابرت • عدو الجمهورية هذا )) • ( 7 )

فعلا • لقد كانت الصحيفة تعبر عن رأى المعمرين فيه• فعند وصوله استقبل بمظاهرات نظمتها هؤلاء دون أى خوف من السلطات • فعامل العمالة • فارنيي • لم يكن على علم بتاريخ قدومه وبذلك لم يتخذ أى اجراء لحمايته من الغوغاء• ( 8 ) في طريقه من مقهى ساحة الحكومة الى قصر الشتاء اعترض سبيله شابان موظفان فما كان منه الا أن يخاطبهما قائلا : (( اذا كنتما لا تحترمان كتفي فاحترما على الاقل شعرى الابيض )) • انه جواب يدل على قوة المعمرين • بعد ذلك بقليل اضطر الى أن يدفع عاملين

28-

(1) Le Moniteur de l'Algerie.10- 1870 №25I

(2) JULIEN نفس المرجع السابق ص• 462

(3) PERONHE نفس المرجع السابق ص250

(4) MARTIN.La Commune.............. نفس المرجع السابق ص• 38 و 39

(5) لوتسكي • نفس المرجع السابق ص• 317

(6) م • ماشكين • نفس المرجع السابق ص• 72

(7) أنظر • MARTIN نفس المرجع السابق ص• 39 و 40

(8) نفس المرجع ص • 40•

آخرين شتاء . لقد رافقته الغوغاء الى قصر الشتاء بالصفير والصياح . (1) ومن شعاراتها المعادية له كان شعار (( تحيا الجمهورية )) . (2) ومن المظاهرات العشائية انتقلت الحركة المعادية للجنرال الى لجنة الدفاع .

اتصل أحد العاملين اللذين أهانهما استيرهازي بهذه اللجنة التي كانت مجتمعة وقدم شكواه ضد الجنرال ، فما كان من لجنة الدفاع التي كان يرأسها فوليرموز الا أن تتصل به وأن تطلب منه اصلاح (( الاهانة التي لحقت بأحد السكان )) وكانت الفرصة مواتية لان تطلب منه أيضا تسليم سلطاته الى قائد ناحية الجزائر ليشتلان وأن يبحر ثانية الى فرنسا في أقرب موعد ممكن . في هذا الوقت بالذات كان يحيط بقصر الشتاء 4 آلاف من مليشيا فوليرموز والمتظاهرين . (3) الذين شاركهم بعض الفقراء العرب . (4) وطلب استيرهازي ، الذي لم يكن له سوى حراسه ، المشورة من عامل العمالة وكيل الدولة (5) ، وقدم الاستقالة وخلفه في الوكالة الجنرال ليشتلان الى أن يصل الى الجزائر (( الحاكم العام المدني المنتظر في الاسبوع القادم )) . (6) وبذلك غادر أول حاكم عسكري عينته الجمهورية الثالثة على أعقابه . فرافقته المليشيا ( الحرس الوطني ) الى الباخرة (( La Gloire )) في جو من أغاني وصراخ وسخريات المتظاهرين الذين حاول بعضهم أن يلقي بالسيارة الناقلة له في البحر . (7)

هكذا حقق المعمرون انتصارا على الحكومة العسكرية ، الشيء الذي جعلهم يشعرون بالقوة ويبحثون عن انتصار آخر يجعلهم أقوى من ذي قبل . انتقلت المبادرة الى لجنة الدفاع والمجلس البلدي ، في مدينة الجزائر ، اللذين كان على رأسيهما فوليرموز .

على الساعة الثانية صباحا من اليوم التالي لاستقالة استرهازي ، علق عامل العمالة فارنيي ، في شوارع مدينة الجزائر أمرا عاما للمليشيا يشير فيه الى اقامة النظام المدني ويعين هيزي ديدي حاكما عاما ، وذكر الامر أن (( عامل العمالة هو المسؤول المدني للعمالة والمليشيا )) وعلى هذه المليشيا ، في حالة أي اضطراب أن تحيط به ، فكان رد المجلس البلدي أن اجتمع برئاسة فوليرموز واعتبر اجراءات فارنيي اهانة للسكان وطالب باقالة فارنيي نفسه مباشرة ، فأرسل هذا

---

(1) نفس المرجع السابق ص. 41
(2) انظر . JULIEN نفس المرجع السابق ص. 462
(3) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 41
(4) لوشكي : نفس المرجع السابق ص. 317
(5) MARTIN . نفس المرجع السابق ص. 41
(6) Le Moniteur de l'Algerie.29-10-1870 Nº 252
(7) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 462

الاخير استقالته الى وزير الداخلية ، وسلم الوكالة الى عميد مجلس العمالة كالكيس لوجي ، (1) وبذلك تم التخلص من (( زعيم الجمهورية البرجوازية )) (2) الذى استقبلت الجمعية الجمهورية تعيينه بطريقة سيئة ، لان ذلك (( أثار الجمعية )) . (3) هذا في الوقت الذى بدأت فيه الاستعدادات للهجوم على معقل (( الجمعية )) مقر قيادة الاميرالية ، حيث نزح لبشتلان ، الحاكم العام بالنيابة ، في مساء يوم 28 أكتوبر لانه أدرك أنه لا مكانا يشعر فيه بالامن سوى الاميرالية حيث يمكن لزميله قائد الاميرال أن يحرسه ببحارته . (4)

في الوقت الذى كان فيه المتمردون ( 4 آلاف من أفراد الميليشيا ) يستعدون للهجوم على الاميرالية حيث يوجد 200 بحار فقط دخل فوليموز في مفاوضات مع الاميرال أدت الى ايقاف الهجوم . (5) ومع ذلك فان الجزائر قد أصبحت ، في الحقيقة ، بدون سلطات ، فلم يكن لبشتلان قادرا على قيادة البلاد من مقر الاميرالية ، بالاضافة الى اعتقال قائد الجندرمة ومحافظ الشرطة . (6) وقد أراد المجلس البلدى أن يعوض هذا النقص القيادى في الجزائر .

في هذه الظروف وصلت أخبار استسلام الجيش الفرنسي في ميتز بقيادة أحد (( الافارقة )) ، الماريشال بازين ، أنتجت هذه الاخبار مظاهرات جديدة في الجزائر ، وهران وغيرهما من المدن الجزائرية ، طالب فيها المتظاهرون باستخدام الارهاب (( الثورى )) ضد (( الخونة )) . (7) في هذا الجو المشحون طالب المجلس البلدى لمدينة الجزائر ، يوم 31 أكتوبر ، من الحكومة الفرنسية ( حكومة الدفاع الوطني ) أن تمنح لفوليموز كل السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر ، حتى يمكن (( تلافي الحرب مع البحارة )) . (8) ورغم أن حكومة تور لم توافق على هذا الطلب الا أنها أكدت في منشور مؤرخ 3 نوفمبر (( أن الجزائر ستدمج كلية في فرنسا )) وأن (( الجزائر جزء مكمل . . لفرنسا لن ينفصل أبدا كما رد المنشور على الشائعات القائلة بأن فرنسا ستتخلى عن الجزائر (( كشرط للسلام مع بروسيا بأنها شائعات غير قابلة (( للمناقشة )) . (9)

---

(1) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 47

(2) لوتسكي . نفس المرجع السابق ص. 316

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 459

(4) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 48

(5) لوتسكي . نفس المرجع السابق ص . 317

(6) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 463

(7) لوتسكي . نفس المرجع السابق ص. 317

(8) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 53

(9) Le Moniteur de l'Algerie 5-II- 1870 № 257

لكن الجمعية الجمهورية و لجنة الدفاع و المجلس البلدي كانت متحرجة في تطبيق الإصلاحات و بالخصوص اقامة الحكومة العامة المدنية التي عين على رأسها حكومة تور هنيزي ديدي الذي لم يلتحق بالمنصب.

عقدت الجمعية الجمهورية يوم 7 نوفمبر اجتماعا حضره حوالي 700 شخص ( في مدينة الجزائر ) تقرر فيه ترشيح فوليموز لمنصب المحافظ المدني (1) الموجود وأصدرت لائحة سياسية تتضمن مطالبها. (2) عقب هذا الاجتماع أبرق فوليموز مباشرة الى لجنة تور يطالب بارسال الحاكم العام أو تكريس سلطات المجلس البلدي . لكن فوليموز لم يتلق أي رد . (3). الشيء الذي دفع لجنة الدفاع و المجلس البلدي الى عقد اجتماع مشترك يوم الغد صدر عنه قرار مشترك ، لم يوقع عليه عضوا المجلس الجزائريان ، بجعل (( المواطن فوليموز المحافظ فوق العادة )) بالوكالة كحل لازمة

---

(1) م.ماشكين . نفس المرجع السابق ص. 74

(2) Le Moniteur de l'Algerie. 9-11-1870 Nâ 260 :

(( صادقت الجمعية الجمهورية للجزائر ، التي أنشئت مؤخرا في ( مدينة ) الجزائر في جمعية عامة لها ، على التصريح التالي : " تريد الجزائر الادماج الكلي والنهائي في الجمهورية الفرنسية . انها تريد الخروج من نظام المراسيم و القرارات المتقلب وغير المستقرة وحدة الترابية لامكاتب عربية ، وحدة التشريع المدني ، الجنائي ، والسياسي ، الحقوق العامة . هذه هي رغبتها وهذا هو حقها . ان دستورا ممنوحا للابد ، تحت ظل نظام قديم ، على موظفين مفروضين سيجرح مواطنها وحقها في الانتخاب . لانها لا يمكنها أن تقبل لا هذا ولا ذاك . لا تريد أن تصدر حكما مسبقا على المستقبل ، انها ستنتظر ما تقرره الجمعية التأسيسية . ان دستور الجمهورية الفرنسية سيكون دستور الجزائر . انتقاليا ، خلال الازمة المؤلمة ، التي تمر بها فرنسا ، فان الجزائر تطالب بمحافظ مدني فوق العادة ، مخولة له الصلاحيات المدنية و العسكرية التي تتطلبها الظروف . يجب أن يكون المحافظ ، قبل كل شيء ، جمهوريا جريئا ، حازما ، وعازما ، ان المجالس الاستشارية ستكون ، بطبيعة الحال ، لجان الدفاع المشكلة بالاقتراع الشعبي .

ان وصول المحافظ المدني فوق العادة هو موضوع انتظار ، ان اللجنة المركزية لكل عمالة من العمالات الثلاث تعين عاجلا محافظا من بين أعضائها . يشكل المحافظون الثلاثة مثالثا أو قيادة عامة للدفاع ، مخولة لها سلطات المحافظ المدني فوق العادة للجزائر كلها .

ان الموافقة على هذه القيادة العامة للدفاع ستقدم ، للحاجة ، للاقتراع الشعبي . أعضاء المكتب. " )) .

(3) JULIEN نفس المرجع السابق . ص. 463 و 462 .

السلطة في الجزائر ، وأرسل القرار الى لجان الدفاع والمجالس البلدية في المدن الباقية للتداول فيه كما أرسل الى حكومة تور للمصادقة عليه . (1)

واستمعت لجنة الدفاع من تزويد المتطوعين بالعتاد الضروري للانتقال الى فرنسا يوم 10 نوفمبر . (2) وقررت استخدام هؤلاء المتطوعين في (( المصلحة الداخلية للمستعمرة )) . (3) أى ضد الشعب الجزائرى و (( خونة الجمهورية )) . وعلى كل فان أية حركة ثورية في الجزائر ضد فرنسا لا يساندها الشعب الجزائرى الذى كان يشكل العنصر الحاسم والمتعرض للاستغلال لن تنجح ، وما دام التناقض الاساسي في الجزائر يكمن بين المستعمر والمستعمر ، فانه لا يمكن لحركة المعمرين ضد فرنسا الا أن تكون حركة اصلاحية مطلبية ، لهذا ستتمكن حكومة فرنسا من القضاء على الحركة بتلبية بعض المطالب التي لا تمس مصلحة فرنسا من جهة واستخدام القوة من جهة أخرى .

اذا كانت أغلب المدن الجزائرية ، قد استحسنت مبادرة الجزائر في جعل فوليرموز على رأس المستعمرة فان ردة قسنطينة وعنابة ، حيث كان الجمهوريون (( المعتدلون )) أكثر عددا ، في لجان الدفاع ، ومنهم عامل العمالة ، قد جعلت المحاولة فاشلة . (4) ففي 10 نوفمبر بعث عامل عمالة قسنطينة برقية الى حكومة تور يؤكد لها وضعه تحت تصرفها (( لصد ..كل محاولة اجرامية من النوع الذى يعكر النظام والاتحاد الضروريين لامن المستعمرة )) كما أكدت برقيته الشعور المماثل للمجلس البلدى الذى اعتبر المحاولة (( مؤسفة )) وانضم الى (( السياسة الوطنية لاعضاء حكومة المتروبول )) . (5) كما أكد المجلس البلدى لمدينة عنابة و لجنة دفاعها رفض انضمامها الى مدينة الجزائر وعدم اعترافهما (( الا بسلطة حكومة الدفاع )) الوطني . (6) كما أرسلت باقي المجالس البلدية لمقاطعة قسنطينة عرائض في هذا المعنى . (7) ان اجراء فوليرموز قد رفض حتى من عامل عمالة الجزائر بالوكالة ، الذى طلب تعليمات من حكومة تور . (8) وهكذا بدأت الحركة البلدية لمدينة الجزائر تتجه نحو الفشل .

ان الحركة الرجعية لعمالة قسنطينة قد شجعت حكومة تور على رفض تعيين

---

(1) " Le Tell de Blida" Dans " Le Moniteur de l'Algerie" 15-11-1870 № 265

(2) Le Moniteur de l'Algerie. 12-11-1870 № 263

(3) Le Moniteur de l'Algerie. 13-11-1870 № 264

(4) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 464

(5) " L'Indépendant" Dans" Le Moniteur de l'Algerie." 19-11-1870 № 269

(6) نفس المرجع.

(7) نفس المرجع.

(8) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 60

فوليروموز يوم 9 نوفمبر ، وعلى أن تكون حازمة هذه المرة خوفا من أن يقتدى متطرفو مدينة الجزائر بأصدقائهم في ليون ومرسيليا .(1)

## البلدية والسلطة المدنية

كانت حكومة تور قد عينت هنري ديدي وكيل الجمهورية لدى عمالة السين ، يوم 24 أكتوبر حاكما عاما للجزائر ، لكن هذا الاخير لم يتصل به ولم يغادر باريس نهائيا .(2) كان على ديدي أن يطبق ما جاء في رسوم التنظيم السياسي الذى صدر في نفس اليوم ، وأمام هذه الوضعية مددت حكومة تور وكالة ديبوزيو الى أن جاء أستيرهازى ثم خلفه في الوكالة ليشتلان — كما مر معنا سابقا — وفي نوفمبر أمرت حكومة تور ليشتلان أن يسلم ، في اليوم التالي ، (( قيادة قوات البر والبحر)) الى الجنرال لالمان الذى وصل في الوقت المحدد ، وعلقت الحكومة العامة المدنية (( بدون خوف)) .(3) ولكن لما ظهر أن هناك خطرا وهو المتمثل في حركة بلدية الجزائر أسرعت الحكومة وعينت محافظا فوق العادة بدلا من الحاكم العام المدني .

لقد عين قرار 16 نوفمبر شارل دى بوزى ، عامل عمالة وهران ، ((محافظا فوق العادة للعمالات الثلاث)) الجزائرية ، مزودا ، بصفة (( مؤقتة)) بـ (( الصلاحيات التي أعطيت للحاكم العام المدني في مرسوم 24 أكتوبر)) ، كما عين نفس القرار ألكسيس لامبير خلفا له على رأس عمالة وهران .(4) واذا كان فوليروموز قد قبل هذا الاختيار فان الراديكاليين المتطرفين قد انتقدوا رئيس المجلس البلدى بشدة ، مما جعل دى بوزى يعمل لاجل أن يجعلهم محايدين .(5) وبالتالي يحدث الشقاق داخل المجلس .

عند وصوله الى الجزائر ، يوم 21 نوفمبر أراد دى بوزى أن يهدئ الخواطر فوجه نداء جاء فيه : (( كلنا لنا نفس الهدف بالنسبة لفرنسا ، الدفاع عن التراب الوطني وتدعيم الجمهورية ، بالنسبة للجزائر ، اقامة النظام المدني وازدهار المستعمرة ))(6) لكن دى بوزى ، المثقف الجامعي لم تكن له القدرة على ممارسة

---

(1) نفس المرجع ص.60

(2) CAT. نفس المرجع السابق ص.385

(3) Le Moniteur de l'Algerie. 11-11-1870 № 262

(4) Le Moniteur de l'Algerie. 19-11- 1970 № 269

(5) MARTIN نفس المرجع السابق ص.61

(6) Le Moniteur de l'Algerie. 22-11- 1870 № 271



Scanné avec CamScanner

السلطات المخولة له.(1) ورغم عمله من أجل التسهيل مع منتخبي السكان (الأوربيين)، فإن فوليرموز، الذي اتهمه المتطرفون بالاستسلام أمام السلطة المركزية، قد اتخذ المبادرة في احداث قطيعة مع المحافظ فوق العادة.(2)

لقد ظل المجلس البلدي ينظر الى فوليرموز الممثل الحقيقي للجزائر ولم يعرض بوضع حد لكفاءته في المسائل التي تخص الجزائر، والحقيقة أن دي بوزي قد غير الطرف عن بعض الاجراءات التي اتخذها فوليرموز مثل اجراءاته الخاصة بإجبارية التعليم ومجانيته وعلمانيته وتسليمه لمدرسين لائكيين وايقاف المساعدات للمدارس المذهبية والطائفية، وفرض الضرائب العقارية على بنايات الاغنياء الكبار لتعبئة ميزانية البلدية.(3) لكن الازمة ظهرت بين ممثل الحكومة وممثل المعمرين فيما يخص المليشيا (الحرس الوطني).

لقد وضع قرار وزير العدل ليوم 18 نوفمبر المليشيا ((تحت السلطات العليا للحاكم العام المدني أو المحافظ فوق العادة)).(4) لكن هذا القرار جوبه بالرفض في الحين من طرف المتطرفين واعتبرت الجمعية الجمهورية المليشيا ((فرقا بلدية أساسا)) وطالبت من البلديات والمليشيا الغاء القرار، فاستقال العديد من ضباط هذه الاخيرة بينما تراجع فوليرموز واعترف بالقرار واعتبره ((تكريسا للسلطة العليا للحكومة على المليشيا الجزائرية)) الشيء الذي جعل المتطرفين ينظرون الى هذا الموقف على أنه تراخي.(5) واستقال بعضهم (الدكتور ترولار، ري، أنطوني، كليمنصو، ولوليافر) من المجلس البلدي ومن لجنة الدفاع.(6) كما استقال مان قائد الفيلق الثاني للمليشيا في مدينة الجزائر (7)، وكذلك ستة أعضاء من المجلس البلدي لمدينة البليدة (8)، وكانت لجنة الدفاع لهذه المدينة قد قدمت هي الاخرى استقالتها (9)، بينما طالبت الجمعية الجمهورية باعادة انتخاب لجنة الدفاع لمدينة الجزائر.(10) الشيء الذي جعل فوليرموز يتراجع نحو اليسار وعبر عن نيته في مراقبة نشاطات كل فرقة

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 464

(2) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 65 و 77

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 469 و 470

(4) Le Moniteur de l'Algerie 20-11-1870 Nº 270

(5) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 70

(6) LE Moniteur de l'Algerie. 22-11-1870 Nº 271

(7) LE Moniteur de l'Algerie. 24-11-1870 Nº 273

Le Tell (8) Le Moniteur de l'Algerie. 24-11-1870 Nº 273

(9) Le Moniteur de l'Algerie. 23-11-1870 Nº 272

(10) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 70



Scanned by CamScanner

Scanné avec CamScanner

من فرق المليشيا يوم 12 ديسمبر . (1) وهكذا نشأت الازمة بين فوليبروز والحافظ فوق العادة .

وزاد الازمة تعقيدا أن دى بوزى قد عين هيلو تلميذ الجمهوريين والملكي الشرعي ، الذى سيجرب كل الامكانيات التي تؤدى الى اتفاق بين الطرفين ، عاملا لعمالة الجزائر بالوكالة . (2)

في نداء له يوم 16 جانفي 1871 موجه الى (( الحرس الوطني لمدينة الجزائر )) أكد فوليبروز مرة أخرى حقه في استدعاء المليشيا وقدم للحافظ قرارا يعيد تنظم المليشيا وانتخاب ضباطها (3) بينما وجه الحافظ نداء آخرا الى هذه المليشيا يتهم فيه بالخيانة مدبري كل محاولة موجهة لمهلة المعقول (4) وأرسل يوم 18 جانفي مشروع قرار الى مندوبية بورد لحل المجلس البلدى ، وأوضح له كريميو أنه لن يصدره ، الا بالحاح من الحافظ نفسه ، لكن يبدو أن ذلك انكشف الشيء الذى أنتج مظاهرات في مدينة الجزائر . (5) لقد تجمهر الراد يكاليون أمام قصر الحكومة منادين بسقوط هيلو ، (( صديق الجمهوريين )) ، وحتى يخلق الشقاق بين فوليبروز والراد يكاليين ، وباقتراح من هيلو نفسه ، عين الحافظ فوق العادة النائب الاول للمجلس البلدى ، جاستو ، رئيسا للبلدية ، وبرونانيها خاصا عن فرع مصطفى باشا البلدى لكن المعنيين رفضا المنصبين أما الجمهوريين فقد رأوا في هذا الاجراء تحديا لمنتخبي (( الشعب )) ووقفوا الى جانب فوليبروز (6) ونظمت جمعياتهم مظاهرة احتجاج وقرر المجلس البلدى الا يغادر مقر البلدية الا بالقوة لكن الحافظ لم يبال بهذا القرار وعين مستشار العمالة نويتينجير على رأس البلدية . (7) لقد خضع فوليبروز ، احتراما للقانون وبدا الحافظ سيد الموقف . (8) ألح الراد يكاليون المتطرفون على فوليبروز ونصحوه بالمقاومة وبعد أن استسلم رأى بعضهم أنه (( أصبح معتدلا جديرا بالاحتقار )) . (9) ان هذا الانشقاق الذى حدث داخل المجلس البلدى هو الذى يريد أن يستغله دى بوزى في الانتخابات البلدية من باب فرق تسد .

---

(1) نفس المرجع ص. 71

(2) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 471 و 470

(3) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 72

(4) نفس المرجع ص. 77

(5) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 470

(6) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 78

(7) نفس المرجع ص. 79

(8) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 470

(9) MARTIN نفس المرجع السابق ص 80

اذن لم يبق للحافظ سوى الانتصار في الانتخابات ، ولهذا الغرض جعل فرع مصطفى باشا البلدى بلدية ذات الاستقلال الذاتي ، وهي منطقة الراد يكالبين ،لكن تلقيا استسلام باريس وتوقيع الهدنة الفرنسية -البروسية يوم 28 جانفي لفشل مخططه .(1) فقد خرج الاوربيون الى شوارع المدينة مذهولين لا يعلمون ما يفعلون ، بينما تجمهر البعض منهم أمام قصر الشتاء لمعرفة التفاصيل ، ثم دخلوا القصر وطالبوا بتزكية المجلس البلدى من جديد ، أما الراد يكاليين فقد اتخذوا هذه الوضعية فرصة للمطالبة بانشاء مجلس الحكومة الذى نصت عليه مراسيم 24 أكتوبر من السنة الماضية ، وأمام هذه الاوضاع الجديدة اضطر الحافظ للقبول بالترخيص للمجلس البلدى بمزاولة وظائفه الى غاية الانتخابات العادية ، كما وافق على انشاء مجلس الحكومة .(2) لكن أطماع المجلس البلدى كانت أكثر من ذلك . فقد ألح كل من فوليموز والمجلس البلدى على ضرورة مزاولة المجلس البلدى نفسه لوظائف مجلس الحكومة ، فكان رد الحافظ فوق العادة ، وبوحي من عامل العمالة بالوكالة ، هيلو ، أن اتخذ قرارا يقضي بالاحكام العرفية .(3)

في الانتخابات ، يوم 5 فيفرى ، حاول الحافظ أن يضرب الراد يكاليين بواسطة بعض الجمهوريين (( المعتدلين )) الذين تجمعوا حول عامل العمالة السابق ، فارنيي لقد أوضح دى بوزى عشية الانتخابات لكريميو (( ان النضال موجود بين حزب البلدية الثورية وحزب البلدية الجمهورية )) وأنه ، أى دى بوزى ، في (( ساحة المعركة )) ويحتم (( الانتصار )) ، لكن اليهود الذين وجدوا تأييدا لهم من الراد يكاليين عند اعلان مرسوم تجنيسهم يوم 24 أكتوبر الماضي انتخبوا لصالح الراد يكاليين (4) حيث انتخب فوليموز رئيسا للمجلس وانتخب جاستو ولوموسون نائبين له بالاضافة الى الجمهورى كوهين صولال .(5) هكذا تغلب المجلس البلدى على قائمة (( الناس الهادئين )) الذين قادهم فارنيي (6) وظهر دى بوزى ضعيفا لا يستطيع عمل أى شيء .

طلب المجلس فور انتخابه باستدعاء الحافظ ، هذا الذى (( ليست له المبادرة ، بدون حيوية ، الذى ليست له الثقة في جمهوريي ( مدينة ) الجزائر )) كما بعث أحد الراد يكاليين الى غامبيطا .(7) وردخت بورد وكما ردخت من قبل تورة لمطالب

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 470

(2) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 82 و 83

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 471

(4) MRTIN نفس المرجع السابق ص. 85

(5) نفس المرجع ص. 86

(6) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 471

(7) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 86



Scanné avec CamScanner

الاوربيون واستبدلت ، يوم 8 فبراير ، بدي بوزي الكوميسير ، عامل عمالة وهران (1)
وهكذا فشلت أول حكومة مدنية في فرض السلطة التامة للحكومة الفرنسية رغم ما قدمته من تنازلات أخرى بواسطة مراسيم ديسمبر 1870 ، لكن مع ذلك تعتبر فترة دي بوزي فترة السلطة المشتركة بين المعمرين والحكومة الفرنسية .

## - مراسيم ديسمبر أو تنازلات جديدة لصالح المعمرين

اذا كان الهيجان الشعبي للسكان الاوربيين في الجزائر قد أدى الى اقامة النظام المدني وهيئات المحلفين بواسطة مراسيم 24 أكتوبر ، فان نشاط هؤلاء السكان المنظم بواسطة لجان الدفاع والمجالس البلدية ، قد حقق انتصارات أخرى في عهد الحاكم فوق العادة دي بوزي ، انتصارات على حساب الشعب الجزائري و النظام العسكري .

لقد استلم كريميو بدهشة برقيات عمال العمالات التي اعلنت له عدم رضا المعمرين بالتنظيم الذي اقامته مراسيمه ، فلم تجد حكومة تور سوى النظر في مطالب هؤلاء المعمرين ، وهكذا اختار كريميو (( ادارة شؤون الجزائر )) فيجي الذي كان من أنشط النواب الذين عملوا من أجل اقامة النظام المدني ، مكلفا أياه بتحضير نصوص (( أكثر مطابقة لرغبات المعمرين )) . (2) وبطبيعة الحال كان لنشاط المجلس البلدي ، وضعف الحاكم فوق العادة ، وعدم توفير حكومة تور على وسيلة لرد حركة المعمرين في الجزائر ، آثار عجلت بالوصول الى قرارات استحال تطبيق بعضها ، في تلك الفترة والظروف ، انها مراسيم ديسمبر 1870 .

نص أحد مراسيم 24 ديسمبر ، الذي لم ينجح دي بوزي نفسه في تطبيقه (3) على أنه (( في كل مساحة التل )) فان كل أراضي القبائل في المنطقة المسماة (( منطقة الاستيطان )) و (( كذلك أراضي القبائل المجاورة للتراب المدني الموجود حاليا )) قد انفصلت عن التراب المسمى (( عسكريا )) وتنقل حالا الى تحت السلطة (( المدنية )) (4) وبذلك تحصل المعمرون - ولو نظريا - على أحد أهم مطالبهم الذي ناضلوا منذ سنين من أجل تحقيقه .

أما المرسوم الثاني لنفس اليوم فقد جعل الضباط الذين يرأسون (( المكاتب

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 471
(2) JULIEN نفس المرجع 465
(3) نفس المرجع ص. 466
(4) انظر ... , LEFEBURE , ESTOUBLON نفس المرجع السابق ص. 380 و 381

العربية )) لا يتمتعون بـ (( السلطة بصفة شخصية )) بل ان سلطتهم قد أصبحت مرتبطة بالادارتين المدنيين والعسكريين بموافقة المحافظ فوق العادة ، كما ألغى المرسوم (( المكتب العربي السياسي )) . ( 1 ) وأنشأ مرسوم آخر بتاريخ 30 ديسمبر منصب مفتش عام للتراب العسكري في كل عمالة من العمالات الثلاث ، يعين من وزير الداخلية ومن بين (( الموظفين المدنيين )) . ( 2 )

بهذه المراسيم أبعد العسكريون عن الوظائف الادارية في التل وأصبحوا خاضعين للمدنيين الذين زاد عددهم حتى في التراب العسكري ، في الوقت الذي أبعدت فيه جماهير الجزائريين عن المجالس العامة التي أعيد تنظيمها بواسطة مرسوم 28 ديسمبر .

جاء في هذا المرسوم ( في ديباجته ) (( انه سوف لن يكون ، في العمالات الجزائرية الثلاث ، سياسة أخرى غير سياسة الفرنسيين )) وتطبيقا لذلك نص المرسوم على أن (( المواطنين أو المتجنسين الفرنسيين هم المقترعون والمقترع عليهم )) للمجالس العامة ، وهم الذين يشكلون (( الاعضاء العاديين )) وعددهم في كل مجلس من المجالس الثلاثة 30 ، أما الجزائريون فلا يمثلهم سوى 6 مستشارين يعينون من (( وزارة الداخلية )) بالاقتراح المشترك لعامل العمالة والعسكريين المديرين للتراب العسكري ، ومن الافضل أن يكون هؤلاء الستة من (( النبلاء الاهالي الذين يتمكنون من المبادئ العملية للغة الفرنسية حتى يتمكنوا هم بأنفسهم من فهم روح المناقشات والمقاصد التحررية لفرنسا فيما يخص السكان المسلمين )) . ( 3 ) وهكذا فان هذه المجالس لا تعدو كونها - زيادة على العنصرية المطبقة فيها - مجالس تمثل مصالح فرنسا والمعمرين والاقطاع الجزائري المرتبط بالمصالح الاستعمارية ، والضحية هنا هي جماهير الشعب الجزائري .

بواسطة مرسوم آخر ( فيفري 1871 ) أصبحت وزارة الداخلية هي التي تعين ، بعد أخذ رأي عامل العمالة ، والسلطات العسكرية ، الضباط المديرين للتراب العسكري ، وكذلك رؤساء المكاتب العربية ، وما على الجيش والحالة هذه ، سوى تزويد السلطة المدنية بالضباط الاداريين . ( 4 )

هكذا ما ان حلت السنة الثانية من عمر الجمهورية الثالثة حتى أسقط آخر مسمار للسلطة العسكرية في التل الجزائري ، لقد تمكن المعمرون من اسقاط العسكريين وابعاد الجزائريين عن السلطات العليا في الحكومة العامة والعمالات ، لكن هذه الامتيازات الممنوحة للمعمرين لم تكن كافية لاشباع رغباتهم التي لا حدود لها .

---

( 1 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 466

( 2 ) نفس المرجع ص. 466

( 3 ) أنظر ... LEFEBOURE , ESTOUBLON نفس المرجع السابق ص. 381

( 4 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 466



Scanné avec CamScanner

في حملة الانتخابات التشريعية ( 8 فيفري ) بدا لهم أن 6 نواب غير كافيين لتمثيل المستعمرة في البرلمان ، وفي الوقت الذى أنكروا على الجزائريين حق التمثيل النيابي طالبوا بالوصاية عليهم وبالتالي طالبوا برفع عدد النواب ، فمنهم من طالب بـ 25 ومنهم من طالب حتى بـ 50 نائبا ، وتحقيقا لأطماعهم أرسلوا الى البرلمان الراديكاليين المتحمسين بصفة عامة ، ان هؤلاء النواب قد دافعوا في غرفة النواب بفوارق طفيفة ، عن (( مصالح المعمرين )) فقط . (1) هذا وقد عقدت الجمعية الجمهورية اجتماعا لها يوم 15 فيفري حضره 3 آلاف شخص قررت فيه ارسال ألكسندر والصحفي لويس كالفنياك الى بوردو . لقد نشر الاثنان بالاشتراك مع أندريو نائب وهران وكرلا نائب قسنطينة بيانا طالبوا فيه الا تتخلى فرنسا عن أى جزء من ترابها . (2) .

في الوقت الذى أرسلوا فيه ممثليهم الى البرلمان ، عينت الحكومة الفرنسية المقيمة في بوردو لهم محافظا جديدا ألغى حالة الاحكام العرفية التي قررها سلفه ، وربط علاقات طيبة مع الزعيم البلدى فيليبوز ، وأعاد العلاقات مع الديمقراطيين ، وأقال عامل العمالة بالوكالة ، هيلو الذى يكرهونه (3) لكن هذه الاجراءات التي اتخذها المحافظ الجديد ألكسيلا ميير ارضاء لهم لم تكن كافية لتجعلهم ينهون حملتهم ضد حكومة التروبول ، وقد وجدوا ، وخاصة المتطرفين منهم ، أن الفرصة قد سنحت لهم في كومنة باريس .

لقد أدى انفجار كومنة باريس في مارس 1871 الى تصاعد الحركة المعادية للحكومة مرة أخرى ، حيث جرت في الجزائر مظاهرات تحت شعارات (( لتعش باريس ولتسقط فيرساى )) ، ونشرت الصحف المتطرفة الاخبار المفصلة عن أحداث الكومنة ، كما ناقشت الجمعية الجمهورية قضية الاستيلاء على السلطة ، لكن هذه المناقشات لم تؤد الى اتخاذ موقف حازم وذلك بتأثير من المسالمين من البرجوازية الصغيرة . (4) لكن مندوبي الجمعية الى فرنسا شاركوا بفعالية في نضال باريس ، ففي مارس وقع كل من ألكسندر لاميير ولويس كالفنياك ولوسيان رابويل نداء باسم حركة بلدية الجزائر أعلنوا فيه تأييدهم لباريس وأن (( الجزائر بكاملها تطالب بالحريات البلدية )) . وقد وجد النداء صدى كبيرا في باريس . في 3 أفريل نشر ألكسندر لاميير بيانا أعلن فيه أن (( جميع السكان الجزائريين )) (( يريدون الاتحاد الفدرالي والاستقلال الذاتي البلدى )) . (5)

---

(1) نفس المرجع ص 472

(2) م . ماككين . نفس المرجع السابق ص 77

(3) JULIEN. نفس المرجع السابق ص 471

(4) لوتسكي . نفس المرجع السابق ص 318

(5) م . ماشكين . نفس المرجع السابق ص . 82 : لقد أعدم ألكسندر لاميير في الاسبوع الدامي من شهر ماى . ص 92 .

لقد اتجهت حركة المعمرين شيئا فشيئا نحو التراجع وهذا التراجع له أسبابه المنطقية ، ذلك أن العامل الحاسم الذي سيوقف حركة المعمرين في الجزائر وهي حركة مطلبية أساسا ، لم يكن في فرنسا بل كان في الجزائر نفسها ، انها بدون شك ثورة جماهير الجزائريين التي بدأت بوادرها المسلحة تظهر في مارس أيضا ، فاذا كانت باريس ثورة عمالية ضد البرجوازية الفرنسية التي تصالحت مع بروسيا وتحالفت معها للقضاء على العدو المشترك المتمثل في الكومونة نفسها ، فان ثورة جماهير الجزائريين قد كانت ضد هذه البرجوازية لكن ضد المعمرين أيضا ، فلا عجب ان التقى منفيو باريس وثوار الجزائر في جزيرة خاليدونيا ، المنفى • ان الثورة الجزائرية قد أوضحت بشكل جلي التناقضات الاساسية والثانوية الموجودة في الجزائر•

لقد كان التناقض الرئيسي ، في الجزائر ، يكمن بين المستغل والمستغل ، بين المستعمر والمستعمر مساندا من الاقطاع والبرجوازية المحليين ، أما التناقض بين مصالح الاوربيين والمصالح الفرنسية فقد كان تناقضا ثانويا • ويؤكد ذلك أيضا موقف الاقطاع والبرجوازية الجزائريين المعادي لثورة الشعب الجزائري عام 1871•(1) واذا كانت البرجوازية الفرنسية قد انشغلت بالقضاء على ثوار باريس فان الجيش الفرنسي في الجزائر والاوربيين والاقطاع والبرجوازية الجزائريين قد انشغلوا جميعا بالقضاء على الثورة التي هددت مصالحهم جميعا •

لقد أدرك الحاكم العام (( المدني )) الجديد ، الاميرال دي جيدون هذه التناقضات ، لقد حل بدون مشقة بلدية الجزائر ، وشتت الحرس الوطني (2) فانتهت بذلك حركة المعمرين المنظمة •

(1) MOSTAFA LACHREF; L'Algerie : Nation et Societé S.N.E.D. Alger. 1976

(2) لوتسكي • نفس المرجع السابق ص: 319•

mer

# الفصل الثاني :

# نحو ادماج الجزائر في فرنسا



Scanned by CamScanner
Scanné avec CamScanner

## نهاية حركة بلدية الجزائر

ان ثورة الجزائريين سنة 1871 قد جعلت الحكومة الفرنسية تقف موقف الحائر ، ليس في الوقت الذى يكون النظام الاستعمارى في الجزائر مهددا تبقى فرنسا على شخص مقبول من (( الديمقراطيين )) ، فاستدعت المحافظ فوق العادة ، ألكسيس لامبير يوم 25 مارس ، وهو الذى لم يعترف له تيير رئيس الحكومة بـ (( القوة الادبية الكافية )) ، وعينت على رأس (( الحكومة العامة المدنية )) أميرالا بحريا . ( 1 )

ان الاميرال دى جيدون الذى جمع بيده سلطات الحاكم العام المدني وسلطات قائد القوات البرية والبحرية ، يعتبر من العسكريين الكبار الذين قدموا حياتهم لخدمة الاستعمار الفرنسي . شارك في حملة المكسيك ( 1838 ) ، شغل منصب الحاكم العام للمارتينيك ( ابتداء من 1853 ) ومنصب العامل البحرى للشرق ( ابتداء من 1858 ) ، ومنصب العامل لبريست ( ابتداء من 1861 ) ومنصب نائب رئيس المجلس الاستشارى للمستعمرات ( 1863 ) ومنصب قائد أسطول شيربورج ( 1870 ) ، ان هذا الذى (( نجح نجاحا باهرا في الانتيل )) ( 2 ) قد بدا للحكومة الفرنسية الاجدر بمواجهة الجزائريين وعلى تلبية ما يمكن تلبيته من أطماع المعمرين . ولعل تعيين أميرال على الجزائر له دلالته في مستعمرة اشتدت فيها العداوة تجاه العسكريين البريين ، بالاضافة الى كونه عاش بعيدا عن الجزائر .

ان تعيين دى جيدون لم يرق المعمرين وخاصة العناصر الديمقراطية و الراديكالية منهم بقيادة الجمعية الجمهورية ، لقد احتج الحرس الوطني لوهران ، في أفريل ، على تعيين دى جيدون واعتبر اعادة النظام العسكرى يجسده هذا التعيين ، كما احتجت العديد من البلديات ضد سياسة فيرساى وأعلن ضباط الحرس الوطني أنهم سيطالبون بالحقوق عن طريق استخدام القوة ، ودعت الجمعية الجمهورية الى اجتماع في مدينة الجزائر حضره حوالي ألفي شخص ، طالبوا بالغاء منصب الحاكم العام . ( 3 ) ومع ذلك نزل الاميرال يوم 10 أفريل في الجزائر ، بلباسه الرسمي لا يرافقه سوى جوقة الشرف ليؤكد للمعمرين الطبيعة المدنية لحكومته ، ولم يشارك في حفل استقباله المجلس البلدى ولا الميليشيا لكن عدد الغوغاء كان كبيرا ، ومع هذا لم يحدث أى عائق في طريقه . ( 4 ) وهكذا ولاول مرة في تاريخ

---

( 1 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 472

( 2 ) PEROLLE نفس المرجع السابق ص. 915

( 3 ) م . ماشكين . نفس المرجع السابق ص 88 ـ 90

( 4 ) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 472 و 473

الجمهورية الثالثة يرفع المعمرين لعسكرى ، في حين لم يرد خلوا لمدنيين وعسكريين من قبله . لا يمكننا أن نفسر هذه الظاهرة الا بعاملين : عامل أساسي يتمثل في الثورة الجزائرية التي تهدد تواجد المعمرين أنفسهم ، وعامل ثانوى يتمثل في أن المعمرين قد أرسلوا بعدد من يدافع عن مصالحهم في الجهاز التشريعي ، هذا بالاضافة الى اعلان حالة الاحكام العرفية بفعل الثورة الجزائرية التي صحبت بعودة التشريع الادارى . (1) هذه العوامل جعلت المعمرين يخفون عداوتهم لرجل عسكرى لكن الى حين .

لقد انشغل الجميع ، العسكريون والمعمرون ، على السواء بعمليات القضاء على الثورة التي هددت الجميع ، ولما انتهت هذه العمليات عاد الجميع الى النشاط من أجل الحفاظ على المصالح ، بدون الاخذ في الاعتبار مصالح الجزائريين .

ان دى جيدون ، الحارس الامين على مصالح فرنسا الاستعمارية قد حاول أن يعطي للجزائر تنظيما يخدم مصالح فرنسا والمعمرين في آن واحد . في تقريره الموجه الى الوزير ( 20 أوت 1872 ) ، حدد وجهة نظره في الحكومة العامة قائلا : (( في وضع بين مناصرى الاستقلال الذاتي الكولونيالي التام ومناصرى الادماج الصريح والبسيط بفرنسا فانني أقف على مسافة متساوية .. )) . (2) وفي رسالة موجهة الى جول فافر ( 12 جويلية 1871 ) ، رد دى جيدون على النواب الادماجيين الذين فكروا في الغاء الحكومة العامة باعتبارها (( جهازا غير مفيد )) متهما سياستهم الادماجية هذه بأنها لا تخدم سوى مصالحهم وأنها تبعد الحكومة الفرنسية عن الاضطلاع على الشؤون الجزائرية ومن هنا تصبح مراقبتها اسمية فقط . وطالب بـ (( حكومة محلية قوية جدا يمكنها أن تعمل وأن تقام حتى حكومة ( مركزية ) كـ ... )) . (3) لقد أراد أن يقضي على العلاقات المتعددة للمصالح الادارية الجزائرية . فقد لاحظ تقريره الى رئيس الجمهورية ( 30 أكتوبر 1872 ) أن المصالح الادارية الجزائرية العامة مقسمة ، من حيث علاقاتها بالمتروبول ، الى ثلاثة أصناف هي : مصالح هي موضوع نوع من الاتفاق بين الادارة الجزائرية ، وادارة المتروبول مثل البريد ، مصالح مرتبطة ارتباطا مطلقا بالمتروبول ، مصالح مستقلة عن المتروبول مثل الدومين والغابات ، ورأى التقرير ضرورة اخضاع كل هذه المصالح للحاكم العام . (4) ومن أجل اقامة (( الحكومة المحلية القوية جدا )) أخبر وزيره ( 14 جويلية 1871 ) بأن الجزائر يجب الا تمنح التمثيل النيابي ، بل تكتفي بارسال مندوبين الى

---

(1) ...... LACOSTE, NOUSHI, PRENANT نفس المرجع السابق ص. 369

(2) CH.R.AGERON. Les Musulmans Algeriens et la France. 1871-1919 P.U.F. Paris 1968. T.2. P? 49

(3) انظر . نفس المرجع ص. 50

(4) انظر . GASTU نفس المرجع السابق ص. 103 و 104 .

الجهاز التشريعي ، لهم أصوات استشارية ، الشيء الذي يسمح لـ (( الاسرائليين والمسلمين )) بالحضور الى هذا الجهاز التشريعي ، لقد أكد أنه لا بد من تنظيم علاقات فرنسا مع السكان الاهالي الذين (( يبلغ عددهم أكثر من مليوني نسمة )) ، كما أوضح في 20 أوت 1872 (( اننا في الوقت نفسه ، أسيادهم و أولياؤهم ، بهذه الصفة المزدوجة يقتضي علينا أن نبقى مسلحين بصفة كاملة ضد مغامراتهم ، وعلينا أيضا أن نمنحهم حماية فعالة لمصالحهم الشرعية )) ( 1 ) (( بالادماج التواصل لسكان القبائل الكبرى ، وقرب التل اذا أمكن أيضا )) ، وقد حاول أن يضع قانونا خاصا بالجزائريين • ( 2 ) لكن مشاريع دي جيدون لم تكن لترضي المعمرين الذين يريدون كل شيء فقاوموها •

استهدف نشاط المعمرين السياسي ، بعد ثورة 1871 ـ 1872 ثلاث جبهات من أجل الادماج أو افشال مشاريع الحاكم العام ، ابعاد العسكريين عن السلطة المدنية ، ابعاد الجزائريين عن أية مشاركة في تنظيم المستعمرة • لقد اعتمدوا على النواب و الصحافة ، ذلك أن التنظيمات السياسية القديمة قد أتت عليها ظروف الحرب فالحرس الوطني ألحق بالجيش كما حلت بلدية الجزائر و أعيدت الشرطة الى مزاولة وظائفها العادية •( 3 ) كما سيطرت العناصر البرجوازية الصغيرة في الجمعية الجمهورية الشيء الذي أدى الى اندثارها ولم تتمكن حتى من عقد اجتماعها الذي تقرر في أواخر ماي في مدينة الجزائر ، بينما عقدت الجمعية الجمهورية لوهران آخر اجتماع لها في 16 ماي • ( 4 )

لقد اشتكى النواب (( الجزائريون )) من الحاكم العام ، من (( سلطته الشخصية )) بالنسبة لهم فان (( المستبد كان من مناصري الحكم الذاتي لانه أراد ميزانية خاصة بالمستعمرة و الغاء ميزانيات العمالات • ( 5 ) كما أتهموه بالنية (( في فصل الجزائر عن الوطن الام مستغلا كون الحكومة و الجمعية ( الوطنية ) مشغولتين بمهام أخرى في فرنسا )) • ( 6 ) لقد أوضح دي جيدون نفسه نية هؤلاء النواب في تقريره الكبير لسنة 1873 قائلا : (( ان ما يريده السياسيون ( في الجزائر ) ومعهم الغالبية العظمى من المعمرين ، هو سيادة منتخبي السكان الفرنسيين ))•( 7 ) وهكذا يظهر كيف أن المعمرين ـ في هذه المرحلة ـ لا يريدون استقلالا ذاتيا بل يريدون ادماجا يشاركون فيه في ادارة المستعمرة ، ان الادماج بالنسبة لهم يعني ابعاد الجيش و الجزائريين عن

---

( 1 ) انظر • AGERON نفس المرجع السابق ص• 49

( 2 ) انظر • نفس المرجع السابق ص• 50 و 51

( 3 ) م • ماشكين • نفس المرجع السابق ص• 91

( 4 ) نفس المرجع• 92

( 5 ) AGERON نفس المرجع السابق ص• 49

( 6 ) نفس المرجع• ص• 50

( 7 ) انظر • نفس المرجع ص• 51



Scanné avec CamScanner

السلطة لكن بعد أن يحققوا هذه الرغبة سيطالبون بالاستقلال الذاتي ، الاستقلال الذاتي الذي يكون بقيادتهم •

في الجزائر شنت الصحافة حملة واسعة ضد دي جيدون ، واتهمته الصحف الراديكالية بأنه (( يعرقل كل شيء.)) ، وكتب عنه المستشار العام لوتورنو الى الجنرال هانوتو ( 14 ديسمبر 1871 ) :(( للحاكم العام ، دماغ هائج تخرج منه كل صباح آلاف الافكار والمشاريع ، تنتقل الى بوتقة اللجان حيث الكثير منها لا يخرج أبدا )) • ( 1 )

أمام هذه الحملات استسلمت فرنسا واستدعت دي جيدون ، الذي رحل يوم 17 جوان 1873 ، وعينت مكانه حاكما عاما مدنيا •

## اللاعسكرية من جديد

لقد اتهم المعمرون العسكريين بأنهم هم الذين حضروا الثورة عام 1871 قصد الابقاء على النظام العسكري ، لقد اتهم العسكريون بأنهم السبب في هزيمة فرنسا أمام بروسيا وها هم الآن وعند قيام الثورة وبعدها يشنون حملة أخرى ضد هؤلاء العسكريين ، دون أن يعطوا أي اعتبار للظروف الموضوعية التي أنتجت الثورة •لقد شاركت الصحافة والمستشارون والمجالس والنواب في الحملة •

في مارس 1871 ، اشتكى المجلس البلدي لقسنطينة ، متبوعا ببعض المجالس البلدية للمقاطعة الشرقية ،بأن (( الانتفاضة لم تكن الا لتدعم محاولة بعث عسكرية )) جديدة انها (( نظرية الانتفاضات )) • ( 3 ) كما اعتبرت صحيفة المستقل (( Indépendant )) ( أفريل 1871 ) الانتفاضة ردا على (( التصرفات السيئة للحزب العسكري )) و (( يجب كسر العسكرية )) ( 18 أكتوبر ) وحتى صحيفة (( الاخبار )) المعروفة باعتدالها أكدت يوم 16 مارس 1873 (( ان الهدف الحقيقي للانتفاضة قد كان تحالف الاقطاع الاهلي والنظام العسكري للحيلولة دون اقامة حكومة مدنية )) • ( 4 )

لقد كانت محاكمات الثوار مناسبة أخرى لشن حملة واسعة النطاق ضد المكاتب العربية والعسكرية والقادة الجزائريين • لقد أوضح الحاكم العام نفسه أن (( الحقد على المكاتب العربية )) قد كان (( عميقا وعاما )) وأن مسؤولية الضباط كانت موضوع المناقشات في المحاكم •

---

( 1 ) انظر • نفس المرجع ص• 51
( 2 ) نفس المرجع ص• 49
( 3 ) نفس المرجع ص• 18
( 4 ) نفس المرجع ص• 21 و 22

الجنايات (1) التي أصبحت هيئات محلفين فرنسيين . لكن حملة المعمرين ضد الجزائريين كانت أشد عنفا .

ان المعمرين الذين كانوا يدعون الدفاع عن الجزائريين ، في عهد الامبراطورية، قد انتقلوا الى مهاجمتهم ، انهم يشنون الآن حملة عنصرية شرسة ضدهم . لقد أوضح المهندس الزراعي والمعمر بيبودي ترهوني في كراسته (( الجزائر في سنة 1871 l'Algérie en 1871 )) هذه العنصرية . لقد اعتبر (( الجنس الاهلي )) جنسا (( شيطانيا )) صفته (( البربرية الوحشية )) في رأيه فان (( الاهلي المدمر )) يجب ((عليه أن يتحمل مصير المغلوب )) ، يجب عليه أن يندمج في (( المدنية الاوربية )) ، هذه المدنية التي لا ترحم (( الحياة الوحشية )) . (2) واذا كان البعض قد رأى ضرورة دمج الجزائريين في هذه (( المدنية )) بالقضاء على دينهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وهي دعوة ، في حقيقة الامر من أجل القضاء على نظام الملكية المشتركة للقبائل الجزائرية ، فان البعض الآخر منهم قد ذهب الى عكس ذلك . ففي رأي فيلاكروز مثلا ، فان (( التعصب الاسلامي يكفي وحده ، لاعاقة دمج العربي ، بصفة مطلقة )) في (( المدنية )) الاوربية ، هذه هي القاعدة في رأيه ومن يدعي عكس ذلك (( فليقرأ القرآن حتى يتأكد من خطأ رأيه )) ؟ (3) وهذه نظرة مشحونة بالعنصرية وبعيدة كل البعد عن الموضوعية ، لكن الاخطر منها هي التي طالبت بابادة الجزائريين والتخلص منهم . لقد ظهر فريق آخر يدافع عن هذه النظرة وأخذ عناصره يتكلمون عن (( القانون الذي يجعل الشعوب المتأخرة تختفي )) ودعموا نظريتهم العنصرية المحضة هذه بظاهرة تناقص عدد الجزائريين في الفترة 1861 ـ 1872 . (4) وهذه الحجة العنصرية المحضة واهية ، ذلك أن هذا التناقص يرجع الى المجاعات والحروب التي فرضها المستعمر نفسه عليهم .

ان الحملة المضادة لدى جيدون ، الحاكم العام ، والعسكريين قد كانت من أجل اقامة النظام المدني ، أي نظامهم ، وتدعيمه ، والاسراع بالادماج . أما الحملة ضد الجزائريين فكانت في الواقع ، من أجل استغلالهم أكثر وافقارهم بالتالي أكثر ، من أجل الحصول على أراضيهم . فأثناء الحرب وبعدها ، بل وقبلها أيضا ، ارتفعت الاصوات الاوربية تنادي بمصادرة أراضي القبائل المتمردة على السلطة الاستعمارية .

كتبت صحيفة الجزائر الفرنسية (( l'Algérie française )) يوم 21 ماي 1871 تقول : (( يجب أن يجرد المنتفضون من أراضيهم ، حيواناتهم ، من كل الثروات بأنواعها .. ان ما طلبناه هو الحصر والطرد )) وهذا ما ذهبت اليه زميلتها السيوس في

(1) انظر . JULIEN نفس المرجع السابق ص. 497
(2) انظر . AGERON نفس المرجع السابق ص. 52
(3) VILLACROSE نفس المرجع السابق ص. 146
(4) AGERON نفس المرجع السابق ص. 53

عددها الصادر يوم 17 جوان من نفس السنة • (1) على (( القتلة أن يدفعوا لعائلات الضحايا ثمن الدم )) كما كتب كات • (2) أما نبلاء الجزائر فقد رأوا في افقار الثوار وسيلة لـ (( التهدئة )) ، وحتى الحاكم العلم دى جيدون انضم الى هذا الرأى الاخير • (3) وعلى كل فان فرنسا قد لبت مطالب المعمرين بمصادرة أراضي الثوار واقامة الملكية الفردية في أراضي العرش – كما سنرى •

## تحالف الجمهورية مع المعمرين ضد الشعب الجزائري

لقد خضعت فرنسا للمعمرين ، وانتهت سياسة التوازن التي اتبعتها الامبراطورية مع مجيء الجمهورية الثالثة واستسلمت جميع الحكومات الفرنسية المتوالية ، على حد تعبير فرحات عباس • (4) ويصف المؤرخ الفرنسي ، أجيرون ، أطماع المعمرين بقوله (( ان هزيمة منتضفى 1871 قد أكدت انتصار المعمرين السياسي ، ان العسكريين الفرنسيين ، الذين اعتبروا مسؤولين أو مشاركين في الانتفاضة من طرف الحاكم الجزائرية قد جردوا ومعهم كل سياسة للحماية ، من كل محاولة تفضل تطوير المسلمين ، لقد فرض فرنسيو الجزائر منذ ذلك ارادتهم بدون موازنات تقريبا )) لقد أصبحت الجزائر (( جمهورية فرنسية صغيرة )) حيث يقرأ الحساب لصالح المعمرين الفرنسيين وحدهما • (5) والحقيقة أن رضوخ فرنسا للمعمرين لا تعود أسبابه الى قوة هؤلاء المعمرين أمام فرنسا فقط ، بل أنها لاسباب أخرى في فرنسا ذاتها •

رأينا ، سابقا ، كيف أن المعمرين قد تحالفوا مع الجمهوريين في فرنسا ضد الامبراطورية ، والآن وقد سقطت الامبراطورية والنظام النابوليوني وها هم الجمهوريون على رأس فرنسا ، ان الحليف لا بد أن يأخذ نصيبا من الجمهورية ، وقد فسر البعض تحمس فرنسا الجمهورية لقضية الجزائر خاصة وشمال افريقيا عامة بتقهقر نفوذ فرنسا في القارة الاوربية الشيء جعلها تبحث عن مكان آخر يسمح لها باستعادة مكانتها في العالم دون اثارة مخاوف أوربا ، فوجدت في الجزائر خير مكان ، (6) تبدأ به ثم تنطلق بعد ذلك نحو أرجاء العالم الاخرى ، وعلى كل فان مجيء الجمهورية

---

(1) انظر • AGERON. POLITIQUES COLONIALES نفس المرجع السابق ص• 228

(2) CAT. نفس المرجع السابق ص• 383

(3) JULIEN نفس المرجع السابق ص• 493

(4) عباس• نفس المرجع السابق ص• 110

(5) AGERON. Histiore de l'Algerie;..... نفس المرجع السابق ص• 45

(6) بوحوش • نفس المرجع السابق ص • 73

الثالثة قد كان في بداية عهد التاني الاستعماري الاوربي . فكان على فرنسا أن تدعم المعمرين في الجزائر لانهم رأس الحربة بالنسبة للاستعمار.

يصف كسافير ياكونو الفترة 1870 _ 1900 بأنها ، (( فترة الامبريالية الفرنسية الكبرى )) حيث انتصرت خلالها (( قوى التوسع )) على (( قوى المعارضة )) في فرنسا ، خلال هذه الفترة تمكنت فرنسا من السيطرة على جزء من العالم تبلغ مساحته 11 مليون كلم 2 ، يقطنه حوالي 40 مليون نسمة. (1) في هذه الفترة ظهر المنظرون الذين يدافعون عن الاستعمار ، ومن أشهر هؤلاء المنظرين الاقتصادي الفرنسي بول لوروي _ بوليو الذي كان يرى أن (( الاستعمار بالنسبة لفرنسا قضية حياة أو موت)) وذلك في دراسته (( الاستعمار لدى الشعوب العصرية La Colonisation chez les peuples modernes)) التي أعيد نشرها 5 مرات ما بين 1874 و 1908. (2) وبالاضافة الى التوسع الاستعماري الذي أصبح حاجة ملحة للبرجوازية التي قضت على المعارضة ، فان فرنسا التي فقدت منطقتي الالزاس واللورين ، في حربها مع بروسيا تريد أن تجد للمهاجرين الفرنسيين منهما (( وطنا فرنسيا آخرا )) . (3)

وباعتبار أن المعمرين هم الحلفاء الطبيعيون للاستعمار ، هم رأس الحربة بالنسبة له فان فرنسا الامبريالية ، في عهد الجمهورية ، لم تبخل عليهم بالامتيازات على حساب الشعب الجزائري ، لقد شجعت الاستيطان بكل الوسائل .

## - دعم حركة الاستيطان

انتهجت الجمهورية الثالثة سياسة في ميدان الاستيطان تختلف تماما ، في التوجه والهدف ، عن سياسة الامبراطورية الثانية ، فاذا كانت الامبراطورية قد اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي الذي فضل رجال المال الباريسيين قصد الحصول على الاموال والتخلص من التكاليف ، فان الجمهورية الثالثة قد ادعنت لمطالب أوروبيي الجزائر في جلب أكبر عدد ممكن من الاوربيين ، اي المعمرين يريدون دعما بشريا قويا أمام الجزائريين الاكثر عددا .

عادت الجمهورية الى طريقة بوجو ، في الاستيطان الصغير ، لكن المدني لا العسكري ، حيث شجعت سياسة الاسكان ، والملكية الصغيرة ، أي اقامة (( سكان

---

(1) Xavier YACONO. Histoire de la Colonisatio Française P.U.F. Paris. 1973. P.45

(2) Jaques JURQUET. La Revolution Nationale Algerienne et le P.C.F. Edi. du Centenaire. Paris. 1974. T.2. P.18

(3) نفس المرجع السابق ص. 387

يعيشون من عمل أيديهم )) ومساعدتهم ببناء المراكز وتقديم الارض لهم مجانا ٠(1) و بدأت العملية بتهجير واقامة سكان الالزاس واللورين الذين هاجروا المنطقتين نحو فرنسا رافضين السلطة البروسية ٠

لقد استخدمت الادارة الاراضي المصادرة نتيجة ثورة 1871 لتوسيع مناطق الاستيطان ، وهذا الحاكم العام نفسه دى جيدون يؤكد أن (( الاملاك المحتجزة من القبائل المتمردة تشكل المصادر الاكثر وضوحا لانشاء قرى جديدة ، بواسطة الحجز فان الدولة تحصل في الحين على المصادر الترابية التي هي في حاجة اليها للاستيطان ))٠(2) فعلا ، لقد وعدت الدولة سنة 1871 بتخصيص 100 ألف هكتار من هذه الاراضي لهؤلاء وتكفلت باقامة المراكز لهم ٠(1)

في أواخر سنة 1872 بدأ توافد المهاجرين من المنطقتين المذكورتين (3) فوجدوا في استقبالهم ثلاثة مراكز أنشئت خصيصا لهم ، هوسون فيل ، كون دى مارشال و بوخالفة ، الفائض عن قدرة هذه المراكز وزع على 15 مركزا في عمالة الجزائر و 17 في عمالة وهران و 28 في عمالة قسنطينة ٠(4) والملاحظ هنا أن هذه المراكز قد أقيم أغلبها في مناطق الثورة ، أى في المناطق الشرقية من البلاد ٠

لكن اقامة هؤلاء المهاجرين كلف الدولة أثمانا باهضة ، فقد بلغت تكاليف اقامة العائلة الواحدة 500 6 فرنك ، زيادة على أن هؤلاء المهاجرين ، وكلهم من عمال المصانع ، لم يستقر أغلبهم على الارض الممنوحة لهم ، فمن 183 1 عائلة أنشئت لم يبق منها على الارض سوى 387 عائلة فقط(5) ومعنى هذا ان العملية من وجهة النظر الفلاحية قد كانت فاشلة بنسبة 70٪ لكن من وجهة النظر الاستعمارية ناجحة 100٪ حيث دعمت التواجد البشرى الفرنسي في البلاد ٠

لقد عملت الجمهورية على اسكان الجزائر لا بالاوربيين ، كما كان الحال في السابق بل بالفرنسيين على الخصوص ، هذا يرجع الى طبيعة الفترة التاريخية التي تعيشها فرنسا حين ذاك ، حيث كانت فترة التنافس الاستعمارى ، ومن هنا فضلت العناصر الفرنسية على غيرها ٠

ان مرسوم 16 أكتوبر قد حاول أن يطبق ذلك بمنح الاراضي للفرنسيين فقط من أصل أوربي ، وبعد الاقامة لمدة تسع سنوات يستلم الممنوح شهادة الملكية النهائية للارض٠(6)

---

(1) CAMBON نفس المرجع السابق ص٠ 130

(2) انظر٠ LAMURIERE نفس المرجع السابق ص٠ 137

(3) VILLACROSE نفس المرجع السابق ص٠ 357

(4) AGERON نفس المرجع السابق ص٠ 49

(5) CAMBON نفس المرجع السابق ص٠ 131

(6) انظر٠ ESTOUBLON; LEFEBOURE ........ نفس المرجع السابق ص٠ 431 و 434

وواضح أن هذا المرسوم ، بإبعاده للعنصر الاوربي المتواجد بعد في الجزائر، هو تشجيع للهجرة الفرنسية للجزائر، لكن مرسوم 15 جويلية 1874 (1) عمل على تسهيل الاستيطان أكثر من المرسوم السابق ، بجعل فترة الاقامة لمدة 5 سنوات فقط ، كما وسع نوعا ما من العناصر المستفيدة من الاستيطان من (( الفرنسيين من أصل أوربي )) الى الفرنسيين المجنسين الذين لهم موارد تكفيهم للعيش مدة سنة ، كما أعطى لمجلس الحكومة الحق في منح (( الاهالي غير المجنسين الذين يقدمون خدمات لفرنسا ملفتة للانتباه )) نفس الامتيازات ، كما حدد الارض التي يمكن منحها للفرد الواحد بثلاثة هكتارات ، كما جعل المعمرين الذين استفادوا من مرسوم 1871 ، مستفيدين من الاجراءات الجديدة.

ويلاحظ هنا أن فرنسا ، بادماجها بعض الجزائريين ، ضمن قائمة المستفيدين من الارض الممنوحة ، انما تعمل من أجل ايجاد فئة اجتماعية جزائرية ترتبط بالتواجد الاستعماري مصلحيا ، فيكون هذا الارتباط دعما للاستعمار.

أعاد مرسوم آخر ، ليوم 30 سبتمبر 1878 ، تنظيم منح الامتيازات (2) ، وقد حرم المستفيدين من المرسومين السابقين من التنظيم الذي جاء به ، ولعل أهم شيء جديد فيه هو منح الضيعات للرأسماليين الذين لهم رأسمال يمثل 150 فرنكا مقابل الهكتار ، وهؤلاء الرأسماليون يمكن اعفاؤهم من شرط الاقامة على الارض في حالة ما اذا أقاموا ، خلال خمس سنوات عائلة واحدة أو عدة عائلات فرنسية من أصل أوربي أو أوربية مجنسة أو في انتظار التجنيس ، على أساس شخص واحد مقابل 20 هكتارا ، أو أقام الرأسمالي المستفيد تجهيزات على الارض قيمتها 150 فرنكا مقابل الهكتار الواحد . كما منح المرسوم المستفيد الذي أقام سنة على الاقل حق التخلي عن الامتياز لشخص آخر ، ويمكن للمستفيد الذي أقام منشآت سكنية أو فلاحية بمبلغ 100 فرنك للهكتار الواحد أن يحصل على شهادة الملكية بعد ثلاث سنوات ، والاهم من هذه الاجراءات الليبرالية هو أن المرسوم قد أعفى المستفيدين من الضرائب العقارية لمدة 10 سنوات ، بالاضافة الى هذه الاجراءات التي تستهدف تسهيل الاستيطان الرسمي ، فقد خصصت الجمهورية أموالا باهضة لهذا الغرض.

ففي الفترة 1871 ـ 1881 ، أقامت الادارة 175 قرية جديدة ، ووسعت منها 8، كما وسعت 34 قرية أخرى قديمة ومنحت للمعمرين 185 461 هكتارا أي ما قيمته أكثر من 36 مليون فرنك. (3) هذا في ما يخص الاستيطان الرسمي أما الاستيطان الحر فقد شجعته الجمهورية هو الآخر بفعل الغاء الملكية المشتركة الجزائرية بواسطة قانون 1873.

---

(1) انظر .... ESTOUBLON, LEFEBOURE نفس المرجع السابق ص. 431 و 434

(2) نفس المرجع ص. 496 ـ 503

(3) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ج 2 ص. 482 و 512.

نتيجة هذه المجهودات الاستيطانية ارتفع عدد الاوربيين في الجزائر سنة 1880 الى 750 376 نسمة ( 418 1985 منهم فرنسيون ) ·(1) وهذا يعني أن الجمهورية الثالثة قد حققت ، في ظرف 10 سنوات فقط حوالي 65% مما حققته فرنسا في ميدان الاستيطان خلال 40 سنة · في ميدان الاستيطان الريفي ، الذى ركزت عليه المجهودات أساسا فان النجاحات لم تكن كما كانت مرجوة · ذلك ان الكثير من الذين تحصلوا على الاراضي قد استغلوها بواسطة الجزائريين ، والبعض منهم أعاد بيعها مرة أخرى ·(2) لذلك كانت نسبة نمو الاستيطان الريفي ضعيفة ، فمن 549 100 نسمة سنة 1871 انتقل عدد المعمرين الى 710 145 نسمة فقط سنة 1881 ·(3) ومع ذلك فان الجمهورية قد حققت خلال هذه العشرية حوالي 45% مما تحقق في الفترة 1830 ـ 1870 في ميدان الاستيطان الريفي ·

## ـ توسيع التراب المدني أو توسيع نفوذ المعمرين

اذا كان مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذى يقضي بجعل التل ترابا مدنيا قد صدر نتيجة ضغوط المعمرين ، فان تطبيقه دفعة واحدة قد كان متعذرا ، لكن المعمرين استطاعوا أن يدفعوا الحاكم ، دى جيدون ومن جاء بعده الى تطبيقه ولو على مراحل ، انها قضية امكانيات فقط ·

كانت مساحة التراب المدني لا تبلغ ، في عهد الامبراطورية ، سوى 000 278 هكتار/000 493 نسمة تقطنها ( انظر الجدول رقم واحد ) أى بكثافة سكانية قريبة من 5 ر2 نسمة في الهكتار الواحد ، رفعها دى جيدون ( 1871 ـ 1873 ) في ظرف 4 سنوات الى 673 151 3 هكتارا ، وجاء خليفته شانزى ( 1873 ـ 1879 ) فرفعها هو الآخر خلال ست سنوات الى حوالي 000 850 4 هكتار ، لكن ألبير جريفي ، الحاكم العام ( 1879 ـ 1881 ) ، الذى كان مدنيا فعلا ، وأحد الجمهوريين المتحمسين ، والذى (( تعهد بارضاء رغبات جمهوريي الجزائر كاملة )) ، فانه قد (( وضع كل التل الجزائرى تحت سلطة جهاز ارتجالي من الاداريين و شيوخ البلديات الاوربيين )) ·(4) فبواسطة منشور 7 أكتوبر 1879 وضع الخطوط العامة لانطلاقة التوسيع السريع للتراب المدني ·(5) بفعل هذا المخطط أصبح التراب المدني يشمل ، في نهاية 1881 ـ 964 482 10 هكتارا يقطنه 530 135 2 نسمة من الجزائريين والاوربيين ، أى بكثافة سكانية قدرها حوالي 5 نسمات في

---

(1) CAMBON نفس المرجع السابق ص· 131

(2) نفس المرجع ص· 131

(3) AGERON نفس المرجع السابق ص· 50

(4) نفس المرجع ص· 46

(5) CAMBON نفس المرجع السابق ص· 28



Scanné avec CamScanner

الهكتار ( انظر الجدول رقم 1 ) . ولم يبق تحت القيادة العسكرية سوى 500 000 نسمة من الجزائريين . (1) وهكذا أصبح أغلب الجزائريين تحت السلطة المدنية ، انها سلطة المعمرين ، لقد حققوا اذن أحد أحلام ما قبل 1870 . فبعد أن أعطى الشرع الفرنسي السلطة للمعمرين في الحكومة العامة والعمالة ، منحهم كل السلطة في التراب المدني ، بواسطة البلدية .

لقد وضع مرسوم 24 نوفمبر 1871 (2) تنظيما بلديا جديدا . وحسب هذا المرسوم فان المنطقة التلية تشمل أنواعا مختلفة من البلديات ، فهناك البلديات ذات الصلاحيات الكاملة التي تخضع لـ (( القانون العام )) ، وبما أن عدد السكان الاوروبيين فيها كبير ، فانهم ينتخبون - مثل ما هو الحال في فرنسا تقريبا - مجالسهم البلدية ، البلديات المختلطة ، حيث أغلبية السكان من الجزائريين ، مدارة من طرف لجان بلدية أعضاؤها مختارون من بين السكان الفرنسيين ، يعين الحاكم العام رؤساءها ونوابهم . البلديات الاهلية ، وهي الدوائر التي شكلت نتيجة تطبيق سيناتوس - كونسولت لـ 22 أفريل 1863 ، وكذلك القبائل التي لم تخضع بعد لبلدية كاملة الصلاحيات أو بلدية مختلطة ، في المنطقة التلية ، ان هذه البلديات الاهلية قد سلمت ادارتها الى (( مدنيين أو عسكريين )) فرنسيين تساعدهم لجان بلدية ، أعضاؤها من رؤساء (( الجماعات )) . هذا بالاضافة الى الدوائر (( الاحواز )) التي يديرها الضباط في انتظار تحويلها الى بلديات مختلطة أو كاملة الصلاحيات ، ويلعب فيها الضباط دورين : دورا مدنيا مرتبطا بعامل العمالة ، ودورا عسكريا يتمثل في (( كل ما يهم النظام والامن العام )) مرتبطا مباشرة بالحاكم العام .

وواضح أن هذا التنظيم البلدي يستهدف السيطرة واستغلال الشعب الجزائري، ففي الوقت الذي يدير الاوروبيون أنفسهم بأنفسهم أصبحوا أوصياء على الجزائريين .

كتب البرلماني الفرنسي جول فيري حول البلديات التي لها الصلاحيات الكاملة يقول : (( انها استغلال الاهالي في العراء )) . (3) فعلا ، لقد ألحقت بهذه البلديات (( قبائل بأكملها )) لا لشيء آخر سوى زيادة موارد ميزانياتها بشكل واسع ، لهذا فان ثلث هذه البلديات قد تجاوزت مساحتها 10 000 هكتار ، بينما بلغت مساحة بعضها 30 ألف هكتار ، ولما تضاعف عددها ( 209 في سنة 1884 ، 261 في سنة 1900 ) انخفضت مساحتها لكن نظام الدوير بقي على حالته في هذه البلديات فانه لا يقرأ الحساب

---

(1) AGERON نفس المرجع السابق ص. 50

(2) انظر . . . . ESTOUBLON ,LEFEBOURE نفس المرجع السابق ص. 386

(3) انظر . AGERON نفس المرجع السابق ص. 46

## نمو التراب المدني ( جدول رقم 1 )

| السنوات | مساحة التراب المدني | عدد السكان الاوربيين والمسلمين | عدد البلديات | |
|---|---|---|---|---|
| | | | كاملة الصلاحيات | المزدوجة |
| 1870 | 1 278 000 | 493 000 | 96 | |
| 1873 | 3 151670 | | | |
| 1874 | 3 900 112 | 992 368 | | |
| 1876 | 4 200 000 | 1 361 000 | | |
| 1878 | 4 874 490 | | ؟178 | |
| 1879 | 5 349 646 | 1 417 879 | 181 | 44 |
| 1880 | 7 383 583 | 1 884 124 | 184 | 63 |
| 1881 | 10 482 964 | 2 135 530 | 194 | 77 |
| 1884 | 10 659 344 | 2 770.867 | 209 | 75 |
| 1886 | ؟12 075 692 | 3 224 475 | 232 | 78 |
| 1891 | 12 855 053 | 3 620 585 | 249 | 73 |

المصدر: CH.R.AGERON. Les MUSULMANS Algeriens et la France. ed1871 à1919 P.U.F. Paris 1968 T.II P. 162

سوى للسكان الفرنسيين ، فقد كان رؤساؤها الفرنسيون يتصرفون في ميزانياتها ، وبالتالي يتصرفون في الضرائب العربية كما يحلو لهم . ( 1 )

على العكس من ذلك فان عدد البلديات المختلطة قد بقي منخفضا ( 79 في سنة 1900 ) ، فكانت مساحتها أكثر اتساعا ( 113 000 هكتار ، 20 ألف نسمة ) . ( 1 ) هنا حيث سيادة العنصر الجزائري تطبق المركزية الادارية لكن ما ان يأتي عدد معين من الاوربيين حتى تصبح هذه البلديات من النوع الاول .

( 1 ) نفس المرجع السابق ص. 46



Scanned by CamScanner

لهذا فانه ما أن بدأت ثورة 1871 حتى أسرع المحافظ فوق العادة الى اصدار قرار 30 مارس 1871 معلنا تطبيق مرسوم 1845 (1) على (( الاملاك من كل نوع ، الجماعية والفردية التي تعود الى القبائل أو الاهالي الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي )) ضد من حددهم المرسوم المذكور ، وكلف القرار عمال العمالات والقادة العسكريين بتطبيق اجراءاته . وهو الشيء الذى يلبي رغبات المعمرين التي لا حدود لها .

وجاء الحاكم العام دى جيدون ليضع القرار ، بعد الثورة ، حيز التطبيق ، فوضع بواسطة العادرة تحت تصرف فرنسا الاراضي التي كان الاستيطان في حاجة اليها . (2) في كل الاماكن التي اشتدت اليها الانتفاضة ، وبالخصوص في منطقة القبائل الكبرى والصغرى . (3) هناك من القبائل ما نقلت من أراضيها الى أراضي أخرى ، مثل ما حدث لقبائل ضواحي جيجل التي نقلت الى أراضي أخرى في وادى زناتي وفرجيوة . (4) بطبيعة الحال فقد استعملت فرنسا طرقا قمعية ضد الجزائريين أثناء التطبيق .

---

- في التل : مليون ونصف مليون هكتار للدولة ، تملكها باسم " أملاك البايلك " وهي : " العزل " وهذه الاراضي مؤجرة أو مقدمة مقابل خدمات عامة ، " التويزة " وتفلح بواسطة أعمال السخرة أو مقابل الضرائب ، " المخزن " وهي الاراضي التي تقطنها قبائل المخزن ، " بلاد المطمور " أراضي المطامر والاراضي التي تقع عليها العائلات المكلفة بحراسة هذه المطامر التي تجمع فيها غلات " العشور " ، " الكاك " وهي الاراضي المخصصة لتخييم الفرق العسكرية على طول الطرقات ، " العزيب " وهي الاراضي المخصصة لحيوانات الدولة والتي مصدرها الضرائب ، 30 ملايين هكتار ملكية عامة باسم " بلاد الاسلام " وتمثل المراعي وأراضي الحلفاء والغابات والاحراش والصخور . 5 ملايين هكتار أراضي القبائل والتي كانت تسمى "العرش" وتملكها القبائل بصفة مشتركة بين أفرادها . مليون ونصف المليون هكتار " ملك " ويعود أصلها الى دخول الاسلام الى المنطقة .

في الصحراء : 3 ملايين هكتار " واحات " وهي ملكية خاصة ناتجة عن " الاراضي الموات " ، 23 مليون هكتار أراضي لا مالك لها .

أنظر .... LEFEBOURE , ESTOUBLON نفس المرجع السابق ص 396 ـ 397

(1) انظر . نفس المرجع ص 381 و 382

(2) CAMBON نفس المرجع السابق ص 28

(3) VILLACROSE نفس المرجع السابق ص 357

(4) CAT. نفس المرجع السابق ص 383

لقد أوضح المنشور الذى أصدره الحاكم العلم يوم 28 ماى 1880 (1) الغرض من انشاء هذه البلديات ، بأنها أنشئت لتهيئتها حتى تصبح بلديات ذات الصلاحيات الكاملة ، وبما أن هذه البلديات قد أنشئت على (( تراب واسع )) فإن مواردها المالية واسعة ويجب)) استخدامها لمساعدة الدولة (( في الاسكان الاوربي والاستيطان )) .

ان البلديات الاهلية المتواجدة في المناطق الاكثر عزلة ، حيث لا وجود للعنصر المدني أو الاوربي ، تصبح بلديات مختلطة بعد مجيء أدنى عدد من المعمرين أو المدنيين ، الشيء الذى يفسر قلة عددها ( 12 سنة 1900 ) . (2)
أما التراب الصحراوى فقد أبقاه المرسوم المذكور ( مرسوم 24 نوفمبر 1871 ) تحت رحمة العسكريين ، بالدولة العسكرية .

وهكذا نرى أن التنظيم البلدى هو تكريس لسلطة الاقلية الاوربية على الشعب الجزائرى ، انها سلطة 500 000 نسمة من الاوربيين (سنة 1891 ) ( 3 ) على أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون من سكان الجزائر . ( انظر الجدول رقم 1 ) .

## - مصادرات ما بعد ثورة 1871

ان فكرة مصادرة أراضي القبائل الثائرة قد بدأ تطبيقها في عهد بوجو ، بواسطة مرسوم 31 أكتوبر 1845 ( 4 ) لقد أباح المرسوم مصادرة أملاك الجزائريين العقارية والمنقولة ، الذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا أو ضد القبائل التي كانت تحت السلطة الفرنسية آنذاك ، وهذا المرسوم تشمل اجراءاته أراضي القبائل كما تشمل أراضي الافراد . وواضح أن المصادرة كانت تخدم هدفين :

1 ـ قمع انتفاضات الجزائريين ضد التواجد الفرنسي الاستعمارى .
2 ـ الحصول على الارض ، وبالخصوص على أراضي العرش التي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني . ( 5 )

---

( 1 ) ... ESTOUBLON, LEFEBOURE نفس المرجع السابق ص. 528
( 2 ) AGERON نفس المرجع السابق ص. 46 و 47
( 3 ) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص. ج 1 . ص. 203
( 4 ) .... ESTOUBLON , LEFEBURE نفس المرجع السابق ص. 77 ـ 80
( 5 ) جاء في تقرير النائب فارنيي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 4 أفريل 1873 ( وهو التقرير المقدم بشأن مشروع القانون العقارى الذى ارتبط به اسمه ، والذى سنتعرض له لاحقا ) أن مساحة الايالة الجزائرية في عهد الاتراك كانت تبلغ 40 مليون هكتار : 14 مليون هكتار في التل و 26 مليون هكتار في الصحراء .

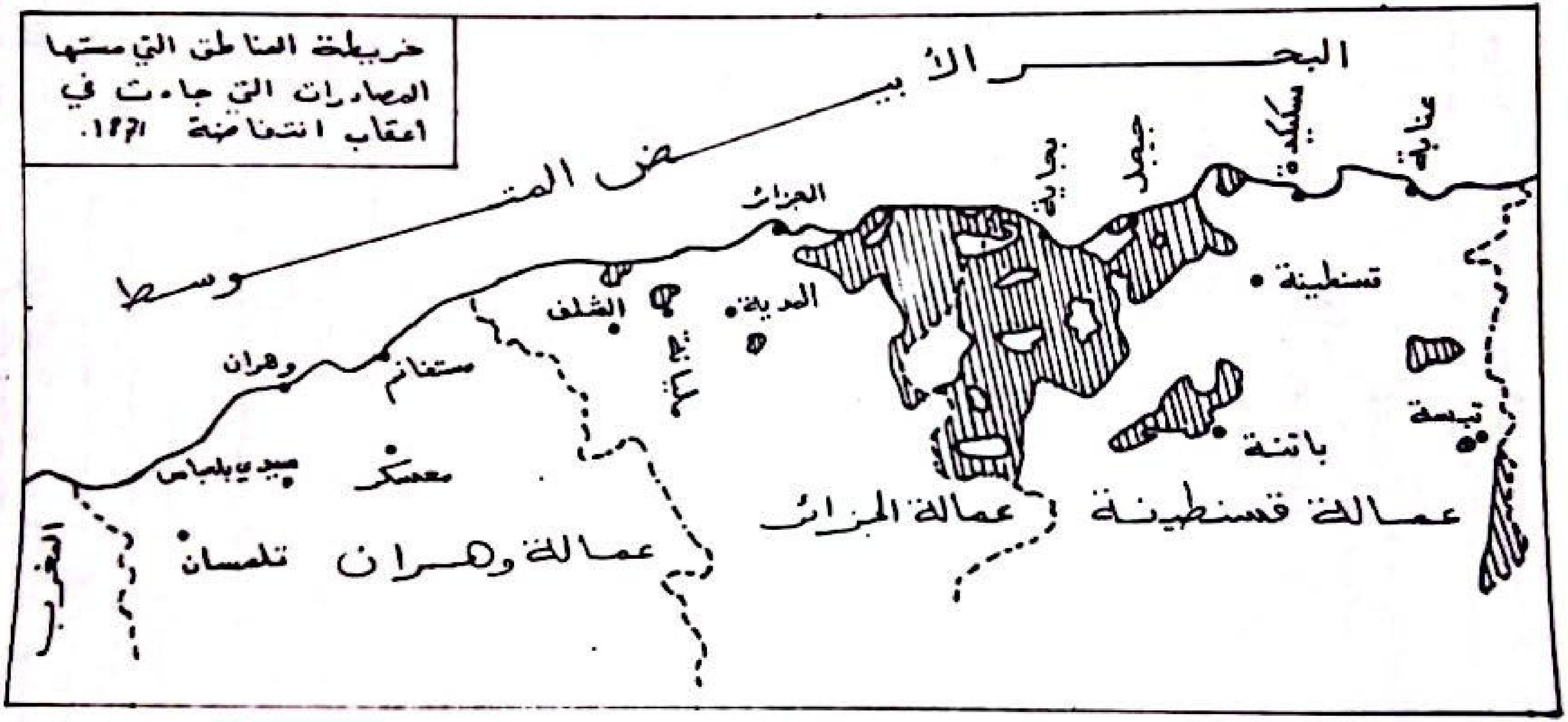


المصدر: DEPEYERIMHOFF. Enquete sur les Résultats de la Colonisation Officielle. de 1871 à 1895. Tome I. Alger. 1905. P. 74.

يصف كاتب هذه الاساليب التي استخدمتها السلطة الاستعمارية في الحصول على الغرامات بقوله : " ان الاوائل الذين رفضوا أن يدفعوا ( بحجة عدم المقدرة ) قد عوملوا بطريقة سيئة للعبرة ، وهكذا دفع الجميع ، لقد خرج الذهب والفضة من المخابئ " العميقة ... " ( 1 ) لقد كانت النتائج ثقيلة جدا على الجزائريين فقد كلفت الثورة الشعب الجزائري حوالي 65 مليون من الفرنكات الذهبية ، أي حوالي 4 و70 % من رأسمال الثائرين ( 2 ) . كما انتقل الى أملاك الدومين 000 446 هكتار من الاراضي التي كانت للثائرين . ( 3 )

منحت الاراضي المصادرة لمعمرين جدد ، وبالخصوص لمهاجري الالزاس واللورين ، أما الاموال المجموعة من الغرامات فقد استخدمت أيضا في صالح الاستيطان ، واصلاح ما تخرب من جراء الحرب : كنائس ، مدارس ، ثكنات . ( 4 )

واذا كانت المصادرات قد أعطت للاستيطان الرسمي دفعا جديدا فان اقامة الملكية الفردية محل الملكية المشتركة بين أفراد القبائل قد سهلت الاستيطان الحر بكل أشكاله .

## قانون 1873 أو قانون المعمرين

لقد حقق المعمرون ، في عهد الجمهورية مطلبا من مطالبهم الكبيرة وهو فتح المجال لهم للدخول الى أراضي العرش ، بواسطة قانون 26 جويلية 1873 ، المشهور باسم قانون فارني واضع شرحه ( 5 ) وهو الذى أقلم الملكية الفردية

---

( 1 ) نفس المرجع ص 383
( 2 ) و ( 3 ) AGERON. نفس المرجع السابق ص 44
( 4 ) Cat. نفس المرجع السابق ص 383
( 5 ) فارني : طبيب جراح ، ولد في سنة 1810 ، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832 حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر ، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الامير عبد القادر بمعسكر ، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848 ، ثم عين مقررا لدى المجلس الاعلى للادارة في الجزائر سنة 1849 ، لكن الامبراطورية أحالته على التقاعد الشئ الذى أدى به الى تكريس وقته في نشر الكتب التي تدافع عن المصالح الكولونيالية ، وهو محرر " الكراسات الجزائرية " "Les Cahers Algériens" التي اعتبرها المعمرون ميثاقا لهم " ضد الامبراطورية .

انظر : MARTIN نفس المرجع السابق ص 23 و 24



Scanné avec CamScanner

داخل أراضي القبائل الجماعية ، التي بقيت محافظة على صفتها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة حتى ذلك الحين رغم ما تعرضت له من مساس بفعل اجراءات مرسومي 1844 و 1846 وسياسة ( الحصر ) التي طبقها راندون واجراءات سيناتوس -كونسولت 1863 ، رغم كل هذا بقيت أراضي العرش محافظة على صفتها الجماعية، لكن ما لم تجرؤ على فعله ملكية جويلية والجمهورية الثانية والامبراطورية الثانية أقدمت عليه الجمهورية الثالثة الامبريالية •

أوضح كامبون ، الحاكم العام ( 1891 ـ 1897 ) ، في تدخلاته أمام مجلس الشيوخ يوم 30 ماي 1893 بأن قانون 1873 كان يهدف الى (( فتح هذه الملكية الاهلية التي بطبيعتها وحالتها غير القابلة للتجزئة ، بقيت مغلوقة أمام نشاطنا ، أمام الاستيطان ونشاط رؤوس الاموال الاوربية )) •(1) وفي تقريره ، المقدم يوم 4 أفريل 1873 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية باسم اللجنة المكلفة بدراسة (2) المشروع حلل فارنيي أهداف القانون الى أهداف استيطانية ، أهلية وفرنسية •

ـ في رأيه فـ (( ان المصلحة السياسية والادارية لفرنسا )) تكمن في عدم النسيان (( بأن الاستيطان له أيضا حاجة الى الارض )) ، ومن جهة اخرى فان الجزائريين لا يزرعون أكثر من 000 500 2 هكتار ، دون أن يعطي المقرر أي اعتبار الى طريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية لعدم توفر الاسمدة ، وبالتالي فان هناك (( ما لا يقل عن 3 أو 4 ملايين من الهكتارات شاغرة ، لا تعود الى أي احد )) ؟ وفي رأيه فان هذا القانون هو الذي يقضي على هذه الظاهرة بفتح الباب أمام المعمرين للدخول الى هذه الاراضي الـ (( الشاغرة )) ؟ •

ـ ويزعم فارنيي ان القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا ؟ لانه يمنحهم حق ملكية الارض ، ذلك أن رأي الاسلام في الملكية ـ في نظر فارنيي ـ (( ما هو الا مجموعة من الآراء والاعتقادات والوصايا الفردية تختلف حسب الازمنة والامكنة )) ؟ لهذا فان القانون يمنح الجزائريين دعما قانونيا مستقرا لملكيتهم ويطور العلاقات الاجتماعية بينهم •

فلما كانت الروابط العائلية مازالت (( قوية )) بين الجزائريين ، وهي (( معيقة )) لتطور الفرد الجزائري ، فان الملكية الفردية وحدها هي التي تسمح للفرد بأن ينفصل عن قبيلته (( ليؤمن استقلاله •• )) الاكبر ، ولهذا سيكون الفلاحون الجزائريون مسرورين جدا لهذا القانون (( مثل ما كان الفلاح الفرنسي ، تحت ثورة ( فرنسا ) الاولى ، مسرورا بما أصبح مالكا )) ، ولا بد أن يسود القانون الفرنسي العام (( في كل مكان حيث يرفرف العلم الوطني )) الفرنسي •

---

(1) CAMBON نفس المرجع السابق ص• 39

(2) انظر• التقرير الكامل في : ESTOUBLON, LEFEBOURE..... نفس المرجع السابق ص• 395 ـ 404

والحقيقة التي لا يمكن لفارنيي أن ينفيها هي أن اقامة الملكية الفردية في أراضي العرش، لم يكن له هدف تطوير المجتمع الجزائري، بل الهدف هو القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية، التي كانت تجعلها الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانتفاضة في كل وقت. ثم ان اقامة الملكية الفردية في ظروف استعمارية لن تمهد سوى المستعمر المسيطر على السياسة والادارة والاقتصاد، وهذا ما وقع فعلا. وليس هنا مجال لتشبيه ما وقع بفعل هذا القانون بما وقع نتيجة الثورة الفرنسية البرجوازية التي دكت قواعد الاقطاع وانهت العلاقات الاجتماعية الاقطاعية.

- لقد نظر فارنيي بقانونه هذا نظرة بعيدة، شملت مصالح رؤوس الاموال الفرنسية، فبالنسبة لرؤوس الاموال هذه، التي وصلت مرحلة التصدير الى الخارج، والصناعة الفرنسية التي أصبحت في حاجة الى مواد أولية من الخارج، فان القانون سيجعل مساحات الحلفاء التي (( لا مالك لها )) - كما جاء في التقرير - مساحات (( تعود ولن تعود الا للدولة )) الفرنسية الشيء الذي يوفر لصناعة الورق وأنواع (( مختلفة )) من الاقمشة موردا جديدا للمادة الاولية وهذا ما يلبي رغبات الذين قدموا عروضا للحكومة بهدف اقامة خطوط للسكك الحديدية قصد استغلال هذا النبات.

هذه هي أهداف القانون الاستعمارية الواضحة، لكن القضية لا تقف عند هذا الحد فقط، فقد وضع المشرع القانون بشكل يجعله قابلا لتأويلات وتفسيرات، تزيد من فاعلية آثاره على مصالح الجزائريين، عند التطبيق.

نص قانون جويلية 1873، أو (( قانون المعمرين )) كما وصفه أحد محامي تلمسان سنة 1904 (1)، نص على أن (( تنظم الملكية العقارية في الجزائر، الاحتفاظ بها، النقل التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية، مهما كان المالك تنظم بواسطة القانون الفرنسي )). (2) وهكذا، والحالة هذه، يكفي أن واحدا من أفراد القبيلة يريد أن يتحصل على نصيبه من ملكية الجماعة أو ملكية القبيلة فتقسم ملكية الجماعة الى أجزاء بعدد أفراد القبيلة فتتحول هذه الملكية المشتركة الى ملكية فردية، ومن ثم يمكن بيع هذه الاراضي للمعمرين أو الاستقراطية الجزائرية. ماذا يحدث لو اشترى أحد الاوربيين نصيب فرد من أفراد القبيلة، قبل التقسيم؟، ثم ان عملية القسم نفسها تؤدي الى خلافات، وهذه لا تنتهي الا في المحاكم حيث السيادة المطلقة للفرنسيين، حيث يعمل القضاة والمحامون على رفع تكاليف القضاء بمبالغ تساوي أحيانا قيمة أكثر من قيمة الارض

---

(1) SARI.La Depossession des Fellahs نفس المرجع السابق ص. 45

(2) انظر. ESPOUBLON,LEFEBOURE........ نفس المرجع السابق ص. 404 - 414

## جدول رقم 2

## مبيعات العقارات الريفية من 1877 الى 1898

| السنوات | مبيعات الجزائريين الى الاوربيين ( هكتار ) | مبيعات الاوربيين الى الجزائريين (هكتار) | الارصدة |
|---|---|---|---|
| 1877 | 22 194 | 2 520 | 19 674 — |
| 1878 | 11 288 | 2 848 | 8 449 — |
| 1879 | 18 129 | 4 164 | 13 965 — |
| 1880 | 40 143 | 2 917 | 37 226 — |
| 1881 | 54 184 | 1 171 | 53 015 — |
| 1882 | 29 093 | 2 465 | 16 628 — |
| 1883 | 64 375 | 3 951 | 60 424 — |
| 1884 | 32 713 | 3 705 | 29 008 — |
| 1885 | 21 997 | 1 612 | 20 385 — |
| 1886 | 21 557 | 5 037 | 16 521 — |
| 1887 | 13 404 | 5 013 | 8 391 — |
| 1888 | 15 576 | 5 073 | 10 503 — |
| 1889 | 13 641 | 25 234 | 11 593 + |
| 1890 | 19 683 | 6 463 | 13 220 — |
| 1891 | 13 404 | 10 458 | 2 946 — |
| 1892 | 17 806 | 8 869 | 8 967 — |
| 1893 | 32 102 | 5 423 | 26 679 — |
| 1894 | 23 133 | 5 061 | 18 072 — |
| 1895 | 21 796 | 6 250 | 15 546 — |
| 1896 | 18 643 | 6 619 | 12 024 — |
| 1897 | 31 472 | 6 381 | 25 091 — |
| 1898 | 27 429 | 10 140 | 17 289 — |
| المجموع | 563 762 | 131 374 | 432 388 — |

المصدر: DJILALI SARI; La Dépossession des Fellahs.
S.N.E.D. Alger. 1975. P.49.

المتنازع عليها نفسها ، الشيء الذي يؤدي بدوره الى بيع الاراضي في المزاد العلني ، لتذهب الاراضي هذه الى أيدي المضاربين ، ويخرج الجزائريون من المحاكم بدون أرض وبدون مال والامثلة على مثل هذه الفضائح التي أحدثها قانون فارنيي كثيرة . ففي مستغانم - مثلا - تحصل محامي دفاع ب 20 فرنك فقط على أرض مساحتها 292 هكتارا يملكها 513 ؛ (1)

انها الفرصة الذهبية للمضاربة لا بالنسبة للمعمرين فحسب ، لكن بالنسبة بالنسبة للموظفين أيضا ، الموثقين ، المحامين وغيرهم وساعدهم من الجزائريين (2) ، وبالنسبة للمرابين اليهود بالخصوص . (3) انه ليكفي أن يشترى أحد المضاربين نصيب فرد من أفراد القبيلة حتى يطلب تقسيم الملكية الجماعية كلها ، وفي أغلب الاحيان تعرض الملكية كلها للبيع ، لتعذر تقسيمها ، بأثمان بخسة فيشتريها المرابي . (4) عند التسجيل (التوثيق) تقع مشاكل أخرى حيث تسجل الارض أحيانا باسم شخص آخر لا علاقة له بها بتاتا . (5) ان هذه الفضائح التي فضت الطرف عنها الادارة اضطرت بعض النواب الفرنسيين في فرنسا الى فضحها في البرلمان . (6)

وتظهر نتائج القانون أكثر وضوحا ، في الاحصائيات التي تبين انتقال ملكية الارض من الجزائريين الى الاوربيين والعكس . يتضح من الجدول رقم 3 أنه في فترة تسع سنوات ( 1863 - 1871 ) لم يبع الجزائريون سوى 005 52 هكتارات من أراضيهم مقابل شرائهم ل 320 11 هكتارا من أراضي الاوربيين أي أنهم لم يخسروا خلال هذه الفترة سوى 685 40 هكتارا ، كما يتضح أيضا أن الجزائريين لم يكونوا يقبلون على بيع أراضيهم الا في الازمات كما هو الشأن خلال الازمة الاقتصادية 1866- 1869 ، من جهة أخرى توضح هذه الاحصائيات كيف أن الملكية الجماعية قد بقيت صامدة لمدة أكثر من 40 سنة أمام الاستعمار . ومن هنا تبدو خطورة قانون 1873 العقاري . ففي مدة 9 سنوات فقط بعد صدور القانون ( 1877 - 1885 ) ( انظر الجدول رقم 4 ) باع الجزائريون ما مساحته 115 294 هكتارا ، مقابل شراء ما مساحته 313 25 فقط . كما نجد في هذه الاحصائيات ظاهرة

---

(1) MARTIN. Les Israélites......... نفس المرجع السابق ص. 200
(2) SARI نفس المرجع السابق ص. 45
(3) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 201
(4) نفس المرجع ص. 200
(5) SARI نفس المرجع السابق ص. 45
(6) AGERON نفس المرجع السابق ص. 51

وهي أن التحكم في بيع الاراضي ، أو بالاحرى انتقال الاراضي ، الذي كان في أيدي الجزائريين ، قبل 1873 ، قد انتقل الى يد الاوربيين نملاء ففي الفترة ما بين 1880 و 1886 ارتفعت مبيعات الجزائريين بشكل كبير جدا لا لازمة اقتصادية بين الجزائريين بل لان الاوربيين أرادوا أن يحصلوا على الارض نتيجة ازدهار الكرم التي انطلقت ابتداء من 1880 . ويتضح هذا التكالب في سنة 1883 ( انظر الجدول 2 والجدول 3 ) حيث اشترى الاوربيون مساحة أرضية ( 375 64 هكتارا ) أكثر مما اشتروه في الفترة 1863 ـ 1871 .

ان نتيجة هذا القانون تكمن في أن الجزائريين قد خسروا في الفترة 1877 ـ 1898 أي في 21 سنة 388 432 هكتارا ، هذا حسب الاحصائيات الرسمية ، وهي ليست دقيقة ، كما أنها لا تشمل المبيعات التي لم تسجل لدى الموثقين . ( 1 ) ان هذا القانون قد فتح الباب أيضا أمام الارستقراطية الجزائرية . انه قد سمح للاقطاع الجزائري أن ينمو على حساب أراضي الفلاحين .

ان الشيء الملفت للانتباه أيضا ( انظر الجدول رقم 4 ) هو أن مبيعات الجزائريين كانت بسعر أدنى من سعر مبيعات الاوربيين الشيء الذي يثبت المضاربة وكون الجزائريين يبيعون الارض مضطرين ، وفي الوقت نفسه يثبت ارادتهم في الحصول على الارض مرة أخرى عندما تسمح لهم الظروف المادية . ففي الفترة 1880 ـ 1908 دفع الجزائريون 847 403 35 ليحصلوا على 354 197 هكتارا فقط ، بينما دفع الاوربيون 549 788 60 فرنك ليحصلوا على 677 648 هكتارا ، أي أن الاوربيين يحصلون على الهكتار الواحد بحوالي 51٪ مما يدفعه الجزائريون مقابل حصولهم على هكتار واحد أوربي .

كما يظهر أيضا أن هذه المضاربة قد اشتدت في عمالة قسنطينة أكثر من غيرها . فالاوربيون في هذه العمالة يشترون ليعيدوا البيع مرة أخرى الى الجزائريين مستفيدين ، في المتوسط ، 72 ر 56 فرنكا في الهكتار الواحد . أما في عمالتي الجزائر ووهران فان الاوربيين يشترون الارض للاحتفاظ بها في أغلب الاحيان ولعل ذلك يرجع لكون هذه الاراضي مروية أكثر من غيرها ، وأكثر صلاحية للكروم ، ومع ذلك فان المضاربة متواجدة هناك ، حيث يستفيد المضارب 82 ر98 فرنكا في الهكتار في عمالة الجزائر و 70 ر97 فرنكا في عمالة وهران . واذا كان الاوربيون يشترون في عمالة قسنطينة مساحات واسعة ليعيدوا بيعها بفائدة منخفضة فانهم في عمالتي الجزائر ووهران يحدث العكس ، مساحات ضيقة نوعا وفائدة مرتفعة . ( انظر الجدول رقم 4 ) .

---

(1) SARI نفس المرجع السابق ص. 48

## جدول رقم 3

## مبيعات العقارات الريفية من 1863 الى 1871

| السنوات | مبيعات من الجزائريين الى اوربيين ( هكتار ) | مبيعات من أوربيين الى جزائريين ( هكتار ) |
|---|---|---|
| 1863 | 123,97 | 3 762 42 |
| 1864 | 1 766,76 | 1 733,38 |
| 1865 | 1 338,30 | 236,44 |
| 1866 | 1 104,31 | 1 242,01 |
| 1867 | 4 513,66 | 1 307,03 |
| 1868 | 28 183,68 | 523,07 |
| 1869 | 2 797,29 | 810,76 |
| 1870 | 4 354,43 | 840,14 |
| 1871 | 7 822,72 | 865,23 |
| المجموع | 52 005,00 | 11 320,00 |

المصدر : تقرير فارني أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 4 أفريل 1873

انظر : ESTOUBLON, LEFEBØURE. CODE de L'ALGERIE.
Annoté 1830-1895 Adolphe.Jurdan.Librairie-Editeur.
Alger 1896. PP. 404-410

---

## نحو قوانين خاصة بالجزائريين

في الوقت الذي عمل المعمرون من أجل تطبيق القوانين الفرنسية على الارض الجزائرية ، أو الثروات الجزائرية ، حتى يسهل عليهم السيطرة عليها ، سعوا بكل ما في وسعهم من أجل ابعاد أية محاولة تستهدف تطبيق القانون العام الفرنسي على الجزائريين ، فكانت النتيجة أن وضعت قوانين أو عقوبات خاصة بالجزائريين ، هذه القوانين أقل ما يقال فيها أنها قوانين عنصرية قمعية ، بواسطتها تمكن فرنسا والمعمرون من استعباد الجزائريين ، انها القوانين المعروفة باسم قوانين الاهالي



Scanné avec CamScanner

جدول رقم 4

مبيعات الجزائريين في الفترة 1880 ـ 1908

| العمالة | المساحة (هكتار) | ثمن البيع (فرنك) | السعر الوسطي للهكتار (فرنك) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 125 949 | 2 838 822 | 78,11 |
| قسنطينة | 171 207 | 21 029 839 | 122,71 |
| وهران | 351 431 | 29 919 887 | 85,10 |
| المجموع | 648 677 | 60 788 549 | 93,71 |

مبيعات الاوربيين في الفترة 1880 ـ 1908

| | | | |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 43 227 | 8 538 093 | 177,03 |
| قسنطينة | 119 009 | 21 359 266 | 179,48 |
| وهران | 30 118 | 5 505 688 | 182,80 |
| المجموع | 197 354 | 35 403 047 | 179,38 |

المصدر: تقرير بارباديت أمام الجمعية العامة للمندوبيات المالية يوم 8 جوان 1910 • انظر:

G.G.A. Delegations Financieres. Assemblée Pleniere. Juin. 1910 PP. 585 et 586

في أعقاب ثورة 1871 وابتداء من سنة 1874 بدأت عملية انشاء ما يعسى بـ (( قضاة الصلح )) في القبائل الكبرى ، بدعوى أن (( محاكم القبائل الكبرى المسماة جماعة قد خربت نتيجة الانتفاضة )) وأن المنطقة بقيت بدون (( ممثل للعدالة )) .

لقد حدد مرسوم 29 أوت 1874 (1) صلاحيات (( قاضي الصلح )) ، وهو فرنسي يساعده (( عربي )) أو (( قبائلي )) ، في القضايا التي تمس (( النشاطات المدنية والتجارية والدينية والاحوال الشخصية )) ، أما قضايا (( الجرائم والمخالفات التي يبت فيها القانون الجنائي الفرنسي )) فقد أبقيت في يد المحاكم الجنائية - حيث هيئات المحلفين من الفرنسيين ، وكذلك القضاة - في الجزائر وقسنطينة ووهران بالنسبة للجزائريين القاطنين في التراب المدني ، وفي يد المجالس الحربية بالنسبة للقاطنين في التراب العسكري . أما القضاة المسلمون فلم يبق لهم المرسوم المذكور سوى مزاولة مهمة (( موثقي العقود )) فقط .

هذا في الوقت الذى وضعت فيه الادارة الاستعمارية مجموعة من الخطايا الخاصة بالجزائريين ، يعاقب عليها القانون ، ويصدر الاحكام في شأنها رؤساء البلديات المختلطة ، في التراب المدني (2) أما في التراب العسكري فـــان

---

(1) LEFEBOURE , ESTOUBLON نفس المرجع السابق ص. 437 - 442

(2) نفس المرجع ص. 822 - 896 : من الخطايا التي يعاقب عليها قانون الاهالي الخطايا التالية التي جاءت في قانون 25 جوان 1890 :

1 - أي كلام ضد فرنسا أو الحكومة الفرنسية .

2 - عدم تنفيذ أوامر عامل العمالة .

3 - رفض الحراسة أو عدم المواظبة عليها .

4 - عدم الخضوع لقوانين 1873 و 1887 الخاصين باقامة الملكية الفردية في أراضي العرش و 1882 الخاص باقامة تنظيم الحالة المدنية .

5 - عدم الامتثال للاوامر الادارية التي تمنع الاراضي الجماعية .

6 - التأخر في دفع الضرائب ، واخفاء المواد التي تستوجب دفع غرامات عليها

7 - مسك الحيوانات المتشردة أكثر من 24 ساعة .

8 - ايواء كل شخص أجنبي عن المنطقة ينتقل اليها بدون رخصة .

9 - عدم تسجيل الاسلحة النارية في مدة أقصاها 15 يوما .

10 - ضرب الخيام في أماكن معزولة عن الدشرة أو الدوار بدون علم أعوان الادارة

11 - الخروج من البلدية والاقامة في بلدية أخرى دون علم الادارة .

12 - السفر بدون رخصة .

13 - تجمع أكثر من 20 شخصا بمناسبة زردة أو زيارة .

14 - فتح مؤسسة دينية أو مدرسة تعليمية بدون اذن .

15 - رفض القيام أمام الشرطة .

16 - نقل قطعان الحيوانات من بلدية الى بلدية أخرى بمناسبة الاسواق الاسبوعية مثلا ، دون علم الادارة .

17 - عدم تقديم يد العون للادارة في حالة الاوبئة أو الكوارث أو الانتفاضات الجزائرية .



Scanned by CamScanner

اصدار الاحكام من اختصاص العسكريين •

فقد أنشأ قرار الحاكم العام يوم 14 نوفمبر 1874 (1) شبكة من (( لجان التأديب)) اعضاؤها من العسكريين بالخصوص، تسمى في القمة بـ (( لجنة التأديب العليا )) ، مهمتها البت في (( النشاط المعادى لفرنسا )) ، الجرائم والجنح والمخالفات المرتكبة من طرف الجزائريين في التراب العسكرى ، ويمكن لهذه اللجان أن تعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 30 و 300 فرنك ، وبالسجن لمدة تتراوح بين ثمانية أيام وشهرين ، الى أن ينظر الحاكم العام في القضية ويقوم القادة العسكريون بنفس المهمة في المناطق التي لا وجود لهذه اللجان فيها ، كما يمكن أن ينوب عنهم نوابهم •

يصف الشريف بن حبيلس هذا (( النظام القمعي )) بقوله : (( يخضع الجزائريون الاهالي ، فيما يخص قمع الجرائم ، الجنح والمخالفات ، لقوانين خاصة ، بعيدة بشكل ملموس عن القانون العام • هكذا فان النظام المسمى بالاندجينا ينشئ لهم مخالفات خاصة ، يحكم في شأنها لا القضاء العادى لكن أعوان النظام الادارى ، الشيء الذى يشكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات • ))

(( زيادة على ذلك ، هناك عقوبة مطبقة خصيصا على الاهالي ، انها الحجز الادارى ، الذى لا ينص عليه أى نص ، حيث تطبيقه لا يخضع لاى شكل من أشكال المقاضاة • فعلا ، يكفي قرار من الحاكم العام لينزع رجل ، كان من أكبر النبلاء ، من عائلته ، من أملاكه ، ودون أن يسمح له بأن يستفسر وأن يدافع عن نفسه ، يرسل ، لفترة غير محددة ، الى سجن خاص من سجون الاصلاح ، أو الى جهة بعيدة عن بيته وأعماله ، مع الاقامة الجبرية )) • (2) هذا وفي سنة 1875 ألغت الادارة (( المجلس الاعلى للشريعة الاسلامية )) (3) ، وهو المجلس الذى انشيء عام 1860 من طرف نابليون الثالث •

هكذا أصبح الجزائريون تحت رحمة المعمرين ، في عهد الجمهورية الثالثة ، ففي الوقت الذى كانت توضع فيه للجزائريين قوانين خاصة كانت فرنسا تعمل من أجل تحقيق الادماج الذى طالب به المعمرون •

---

(1) نفس المرجع ص• 443 ـ 446

(2) Gherif BENHABILES; L'Algerie Française Vue Par Un Indigéne. Imprimerie Oriontale. Fontana-Fréres. Alger 1914.PP.118 et 119

(3) Ageron نفس المرجع السابق ص• 64

## - تطلع الالحاقات أو قمة سياسة الادماج

بعد أن حصل المعمرون على اقامة النظام المدني ، وعلى الامتيازات الهامة في المجالس العامة والبلديات ، في العدالة والاقتصاد ، في مؤسسات الحكومة العامة ، في السنوات الاولى من عمر الجمهورية الثالثة ، أخذوا يعملون من أجل الادماج الاداري الكلي للجزائر "الاوربية" في فرنسا متحالفين مع اليسار الفرنسي في الحكومة والبرلمان .

في سنة 1873 قامت محاولة من طرف النواب اليمينيين ، من أجل منح الجزائر (( دستور)) وقوانين خاصة ، لكن هذه المحاولة فشلت أمام المعارضة العنيدة لممثلي المعمرين في الجمعية الوطنية الفرنسية .(1) ان المعمرين وممثليهم يريدون الادماج فقط ، حتى ... يبعدوا شبح النظام العسكري والجزائريين ، دون أن يعطوا للظروف أي اعتبار ، ولهذا يعادون أي مسؤول يعمل ضد هذا المطلب .

لقد عارضوا دي جيدون لانه لم يؤمن بالادماج الكلي ، كما طالبوا بـ((تطبيق أكثر صراحة للنظام المدني ، من التطبيق الذي قام به الجنرال شانزي (2) ، خليفة دي جيدون . لقد حاربوا وجهة نظر شانزي القائلة : في الجزائر المبادرة في تحضير المشاريع ، في باريس فحص هذه المشاريع من طرف الحكومة والبرلمان واعطائها الصبغة الرسمية ، في الجزائر عمليات التنفيذ ، وفي باريس المراقبة (3) . وتحت الحاح التمثيل النيابي (( الجزائري)) عين رئيس الجمهورية أخاه ، حاكما عاما مدنيا للجزائر سنة 1879 (2) وهو أول حاكم عام مدني ((فعلا)) وجمهوري ، عمل من أجل اشباع رغبات الجمهوريين (( الجزائريين)) .(4) مع العلم أن جمهوريي المتروبول في هذه الفترة كانوا يدافعون عن (( حقوق المعمرين)) (5) وهكذا تحالف النواب (( الجزائريون)) مع جمهوريي المتروبول من أجل ادماج كلي ، فهذا فارنيي ، صاحب مشروع قانون 1873 العقاري يستنكر التدابير التي اتخذها دي جيدون لانها - في رأيه - منافية لادماج الجزائر في فرنسا .(6) وهذا جول دوفال مساعد وصديق فارنيي يقول :

---

(1) GASTU نفس المرجع السابق ص. 105

(2) CAT. نفس المرجع السابق ص. 389

(3) PERONIS نفس المرجع السابق ص. 283

(4) AGERON نفس المرجع السابق ص. 46

(5) AGERON. Politiques Coloniales....... نفس المرجع السابق ص. 152

(6) GASTU نفس المرجع السابق ص. 87 و 88



Scanné avec CamScanner

(( ان الادماج رغبة الجزائر القطرية ، لقد كان دوما هدف الحكومة ، لقد كان دوما معلنا من طرف المعمرين ، ان البخار ، التلغراف و العلاقات تقرب المسافات )) ٠ ( 1 ) وأعلن النائب المتروبولي سيموتين في جريدة (( فرنسا )) يوم 26 أفريل ان المستعمرة يجب أن تدمج في العملات الفرنسية ٠ ( 2 ) وانضم الى الحركة المستشارون العامون ، ففي دورة أكتوبر 1878 عبر مجلس قسنطينة العام عن (( رغبته في ادماج الجزائر في فرنسا و بدون تأخير )) ٠ ( 3 )

ان فرنسا التي كانت تحضر في هذه الآونة ، لفرض حمايتها على تونس ، والتي تمت في أواخر 1881 ، قد قدمت للمعمرين ما كانوا يطالبون به ، ولعل ذلك لتدعيم وجودها في المستعمرة الجديدة في شمال افريقيا ٠

في هذه الظروف يأتي تعيين جريفي في مهمة خاصة هي دراسة الاصلاحات المطلوبة ٠ ( 4 ) ٠

لقد طالب جريفي بانشاء لجنة لدراسة الاصلاحات التي يجب ادخالها على الحكومة العامة للجزائر و هي اللجنة التي أنشأتها الحكومة بواسطة القرار الوزارى ليوم 24 نوفمبر 1880 والتي وضعت تحت رئاسة وزير الداخلية ٠ ( 5 ) وهي التي قدمت نفس اقتراحات جريفي ( 6 ) وهذه الاقتراحات انتجت بدورها مرسوم 1881 الذى أقام نظام (( الالحاقات )) ٠

لقد ألحق مرسوم 26 أوت ( 7 ) المصالح الادارية الجزائرية بالوزارات المختصة بباريس ، الادارة العامة ، العمالية والبلدية والاستيطان بوزارة الداخلية ، العدالة الاسلامية بوزارة العدل ، الضرائب المباشرة والمتنوعة وتنظيم الملكية الاهلية وادارة الاملاك المصادرة بوزارة المالية ، التعليم العام الاسلامي بوزارة التعليم العام والفنون الجميلة ، الطرق والجسور والملاحة والسكك الحديدية والمناجم بوزارة الاشغال العمومية الفلاحة والتجارة والغابات بوزارة الفلاحة والتجارة ، البريد والتلغراف بوزارة البريد والتلغراف ٠

---

( 1 ) انظر ٠ نفس المرجع ص ٠ 88

( 2 ) نفس المرجع ص ٠ 89

( 3 ) انظر ٠ نفس المرجع ص ٠ 100

( 4 ) MALLARME نفس المرجع السابق ص ٠ 76

( 5 ) نفس المرجع ص ٠ 78 و 79

( 6 ) نفس المرجع ص ٠ 80

( 7 ) انظر ESTOUBLON , LEFEBOURE نفس المرجع السابق ص ٠ 558 و 559



Scanné avec CamScanner

لقد جعل المرسوم الحاكم العام وسيطا بين عمال العمالات والقادة العسكريين الاداريين والوزارات المختصة في باريس، ان رأيه أمام الوزراء لم يعد سوى رأيا استشاريا .

هذا النظام ، الذي هو قمة سياسة الادماج ، التي طالب بها المعمرون وناضلوا من أجلها سنوات ، قد جعل الشؤون الجزائرية كلها تحل في الوزارات بباريس، ولم يعد الحاكم العام سوى (( مستشار للاستعمار في قصر ملك كسول )) كما وصفه جول فيري ، لقد أصبحت السلطة في الحاكم العام تيرمان ( 1881 ـ 1891 ) ، في الحقيقة ، بيد النواب من أمثال طومسون وأوجين اتيان ، بما كان لهم من نفوذ على الموظفين الباريسيين الذين يجهلون وضع الجزائر. ( 1 )

وهكذا فان نضال المعمرين الطويل قد حول السلطة ، في الجزائر من يد العسكريين ليضعها في يد النواب.

---

(1) AGERON; Histoire de l'Algerie..... نفس المرجع السابق ص 47 و 48

# الفصل الثالث :

# نحو الاستقلال الذاتي

## من أجل دعم الاستيطان

تابعت الجمهورية الثالثة مجهودات الاستيطان في الفترة ما بين 1881 ـ 1900 • فقد نشط النواب " الجزائريون " من أجل الحصول على الاموال و الاراضي ، مدعين أن الاستيطان لم يكلف حتى سنة 1881 سوى 5 ر16 مليون فرنك و طالبوا فرنسا بالمزيد من الاموال • (1) اقترحت الحكومة العامة ـ حيث كان نفوذهم قويا ـ تكوين صندوق خاص بالاستيطان ، دافع عنه نائب عمالة الجزائر البرلماني ، جاستو ، مقرر ميزانية الجزائر لسنة 1880 ، كما دافع عنه أيضا نائب عمالة قسنطينة ، طومسون ، مقرر ميزانية السنة التالية ، و قدم كونستانس ، وزير الداخلية و ماجينين وزير المالية مشروعا الى غرفة النواب يوم 3 أفريل 1881 ينص على تخصيص 50 مليون فرنك للاستيطان • (2) و رغم دفاع الحاكم العام تيرمان و وزير الداخلية عنه ، الا أنه كان موضوع انتقاد شديد في الغرفة ، من طرف النواب بالـو ، جيشار و لوبودى • (3) و لما رفض المشروع أعاد تقديمه السيد والديك روسو وزير الداخلية في ثوب جديد : 50 مليون فرنك تقسم على خمسة أقساط يقام بواسطتها 300 قرية ، نصف هذا العدد في أراضي الدومين و النصف الآخر على أراضي الجزائريين ، التي تشترى بطريقة (( ودية )) أو بطريقة (( جبرية )) ، لكن الغرفة رفضت المشروع مرة أخرى سنة 1887 ، بحجة أن نزع 000 300 هكتار من الجزائريين يسبب اضطرابات خطيرة في الحياة الاقتصادية للجزائريين • (2) لقد رفض المشروع بـ 249 صوتا مقابل 211 صوتا ، بعد حملة الاقتصادى لوريو بوليو و (( الجمعية الفرنسية لحماية الاهالي )) التي كان يرأسها بنفسه • (4)

و في سنة 1885 اقترح السيد دوسون فيل تسليم مليون هكتار من أراضي الدومين للاستيطان ، عن طريق البيع بـ 50 فرنكا للهكتار الواحد ، الشيء الذى يسمح باستغلال الـ 50 مليون فرنك • و قدمت الحكومة العامة في نفس السنة مشروعا ينص على انشاء (( صندوق للاستيطان )) ، وافق عليه مجلس الشيوخ سنة 1889 ، لكنه لم يظهر في جدول أعمال غرفة النواب • (5)

اذا كان النواب قد فشلوا في الحصول على مزيد من الاموال للاستيطان

---

(1) AGERON نفس المرجع السابق ص• 50

(2) CAMBON نفس المرجع السابق ص• 132

(3) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ج •1 ص• 61

(4) AGERON; Politiques Coloniales.... نفس المرجع السابق ص• 152 و 153

(5) CAMBON نفس المرجع السابق ص• 132 و 133



Scanné avec CamScanner

فانهم قد حصلوا على قانون يسمح بنزع أراضي الجزائريين مرة أخرى •
ان قانون 1887 قد أدى الى الحاق أراضي واسعة من أراضي الجزائريين ،
ان هذا القانون المكمل لقانون 1873 (1) قد أعاد تطبيق سيناتوس ـ كونسولت
لسنة 1863 ، على القبائل التي لم يمسها هذا الاخير ، في عهد الامبراطورية •

حتى سنة 1889 طبقت عمليات تحديد أراضي القبائل على 224 قبيلة لم
يمسها السيناتوس ـ كونسولت المذكور ، الشيء الذى زود الدومين بـ 000 957 هكتار
مجانا ، بالاضافة الى الاراضي التي الحقت بالبلديات • (2) وقد أعاد الدومين
توزيع جزء هام منها على المعمرين •

في الفترة 1881 ـ 1900 ، منح الدومين للاوربيين ما مساحته 970 296
هكتارا ، وبالاضافة الى ما تم توزيعه في الفترة 1871 ـ 1880 ، فان الجمهورية
قد منحت المعمرين خلال الثلاثين سنة الاخيرة من القرن التاسع عشر ما مساحته
الاجمالية 000 687 هكتار تقريبا • (3) في الوقت الذى بقيت فيه الهجرة
الاوربية متواصلة نحو الجزائر • وفي الوقت الذى اشتد فيه الاستيطان الحر
بفعل قانون 1873 •

انتقل عدد الاوربيين الى حوالي 000 590 نسمة ، (4) (انظر
الملحق الثاني) انخفضت نسبة الاسبان والطاليان من 75٪ في 1881 الى 52٪
في سنة 1901 ، نتيجة تطبيق قانون 1889 الذى جنس أطفال (( الاجانب ))
أوتوماتيكيا ، وهم الاطفال الذين ولدوا في الجزائر ، على أن يحق لهم المطالبة
بجنسيتهم الاصلية في سن الواحد والعشرين ، ان هؤلاء الاطفال لم تكن تربطهم
بأوطانهم الاصلية إلا اللغة وحتى هذه الاخيرة امتزجت بكلمات عربية ، فأصبحت
لهم لهجة مميزة • ان هؤلاء (( الفرنسيين )) الجدد ، ما عدا الذين لهم رؤوس أموال ،
قد نجحوا بمشقة في الاستيطان ، بعكس الحال بالنسبة للفرنسيين • (5) ابتداء من
1896 فان عدد الاوربيين المولودين في الجزائر قد تغلب على عدد المهاجرين •
(( ان شعبا جديدا في طريق الولادة )) الشيء الذى جعل بعض (( المحرضين
السياسيين )) يعتقدون أن وقت (( جزائر حرة )) قد حان • (6) ان ظروفا
اقتصادية واجتماعية وسياسية ستعجل بظهور مثل هذه الفكرة •

---

(1) انظر • ESTOUBLON, LEFEBOURE نفس المرجع السابق ص• 740 ـ 742
(2) AGERON; HISTOIRE DE L'ALGERRIE نفس المرجع السابق ص• 50
(3) نفس المرجع ص• 50
(4) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص• 203
(5) LACOST, NOUCHI, PRENANT نفس المرجع السابق ص• 383 و 384
(6) AGERON نفس المرجع السابق ص• 55



Scanné avec CamScanner

## تمركز الملكية العقارية

ان ظاهرة تركيز ملكية الارض ، في يد كمشة من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروعا قد بدأت مع بداية الاستعمار ، لكنها اشتدت في عهد الجمهورية الثالثة أكثر فأكثر ، اننا أمام رأسملة الفلاحة الجزائرية.

لقد أوضح فيلاكروز أن الاراضي التي تمنحها الدولة لعدد كبير من المعمرين تصبح ملكا لعدد قليل منهم بقوله : عندما (( تنشئ الادارة قرية ، بها 40 بيتا ، تقيم فيها 40 عائلة ، وعندما تزدهر القرية فان 20 عائلة فقط هي التي تسكنها وتصبح مالكة لل 20 امتيازا الباقية ، حيث اختفى أصحابها الاولون )) (1) ، كما أوضح دي بيرمهوف ، محافظ الحكومة العامة ، ومدير الفلاحة والتجارة والاستيطان ، أمام المندوبيات المالية ( فرع المعمرين ) يوم 11 مارس 1904 ، كيف ان المضاربين يستغلون فرصة حصول المعمرين الجدد على الارض من مصلحة الاستيطان وصعوبة استغلالها ، لعدم توفر الامكانيات المادية ، فيقدمون لهم قروضا يعجزون عن اعادتها مع الفائدة ، وفي ظرف ثلاث أو خمس سنوات يجد المعمر نفسه مضطرا لبيع أرضه للمضارب. (2) كما أعطى المندوب أيامس في نفس الاجتماع الاجتماع أمثلة عن هذه الظاهرة ، في المنطقة الواقعة بين دلس وعين بسام حيث أكد أن 5 الى 6 × فقط من المعمرين الرسميين يحافظون على أراضيهم خلال 10 سنوات. (3) لقد أصبح المعمرون الصغار جسرا تمر عليه الاراضي الى أصحاب الجاه والمشروعات الفلاحية.

لقد سهلت الدولة من جهتها ظاهرة التركيز بواسطة قانون 1873 العقارى ، وبواسطة مرسوم 3 سبتمبر 1878 سالف الذكر الذى أباح بيع أراضي الدومين بأشكال مختلفة : بسعر محدد أوبالدفع الفورى ، بالمزايدة العلنية أوبالتراضي ، والذى رفع مساحة الاراضي الممنوحة الى 200 هكتار. ان تطبيق المرسوم قد كان ضربة قاسية للاستيطان الصغير ، حيث فضل الاستيطان الكبير المعتمد على المزارع الكبرى الملائمة لزراعة الحبوب والمكننة الزراعية. (4) لكن أزمة الكرمة ، في فرنسا ثم في الجزائر بعد ذلك ، كانت لها الآثار الاكثر سلبية على المعمرين الصغار عجلت في تركيز الملكية ورأسملة الفلاحة في الجزائر.

---

(1) VILLACROSE نفس المرجع السابق ص. 361

(2) G.G.A. Delégatios Financiéres-COLONs. Mars. 1904 PP. 94 et 95

(3) نفس المرجع ص. 97

(4) LAHURIERE نفس المرجع السابق ص. 141

ابتداء من سنة 1880 أخذت الكروم الجزائرية تتوسع بشكل كبير ، في الوقت الذى أتت فيه الفيلوكسيرا على الجزء الاكبر من الكروم الفرنسية الشيء الذى جعل الطلب المتروبولي يشتد على الخمور الجزائرية .(1) بالاضافة الى استخدام طرق صناعة الخمور المكيفة مع الطقس الجزائرى ، هذه الظروف شجعت الادارة على دفع زراعة الكرمة بشكل واسع في العمالات الثلاث الجزائرية .(2)

وصف ترابوت و مارس تهافت المعمرين على زراعة الكرمة بقولهما : (( زرعت الكرمة في كل مكان ، حتى في الاراضي الاكثر رداءة و في الاماكن البعيدة عن طرق المواصلات . زيادة على ذلك فان الرأسماليين الاكثر جهلا بأعمال الارض قد أنشأوا كروما هامة )) .(3) لقد توجه كل المعمرين ، الكبار منهم والصغار نحو الكروم المربحة . وتدخلت المؤسسات المالية للسيطرة على الكروم .

التم " بنك الجزائر " الذى كان نشاطه في الميدان الفلاحي قليلا و بتقديم قروض ضخمة للمعمرين .(4) كما أنشيء سنة 1880 " قرض الجزائر العقارى و الفلاحي " الذى كان امتدادا لـ " قرض فرنسا العقارى " .(5) وانطلقت عملية انشاء محاسب القطع من طرف تجمعات المعمرين ، على شكل تعاضديات ، ففي الفترة 1871 ـ 1881 ، لم يكن في الجزائر كلها سوى أربعة محاسب : واحد في السيق وثلاثة في المتيجة ، بينما بلغ عددها سنة 1889 ـ 22 محسبا .(6) لقد ازدهر النشاط المالي وانتقل رأس المال المالي من فرنسا الى الجزائر .

هذه العوامل جعلت مساحة الكروم تتضاعف من 1881 الى 1890 ، الشيء الذى جعل الانتاج ينتقل حجمه من 041 730 هكتولتر سنة 1881 الى 773 914 4 هيكتولتر سنة 1900 .( انظر الجدول رقم 5 ) .

لكن المعمرين ، في غمرة النجاحات ، نسوا أن الوقت سوف يحين لتسديد القروض ، في الوقت الذى ظهرت فيه الفيلوكسيرا في الجزائر ، انها أزمة

---

(1) L.TRABUT,MARES. L'Algerie Agrecole En 1906. Imprimerie Algerienne. Alger 1906. p; 134;

(2) LACST,NOUCHI,PRENANT...... نفس المرجع السابق ص. 386

(3) TRABUT, MARES............ نفس المرجع السابق ص. 134 و 135

(4) FREDERIC. COLONISATION Officielle et Crédit Agrecol en Algerie.

(5) نفس المرجع ص 145

(6) نفس المرجع ص. 136 و 137



Scanned by CamScanner

Scanné avec CamScanner

## جدول رقم 5

### انتاج الكرم الجزائرية ابتداء من 1881

| السنوات | المساحة المنتجة ( هكتار ) | الانتاج ( هكتولتر ) | المردود الوسطي (هكتو في الهكتار) |
|---|---|---|---|
| 1885 _ 81 المتوسط | 48 681 | 730 001 | 14,9 |
| 1890 _ 86 " " | 98 526 | 2 442 556 | 24,7 |
| 1895 _ 91 " " | 116 169 | 3 571 773 | 30,7 |
| 1900 _ 96 " " | 136 498 | 4 914 143 | 36,0 |
| 1905 _ 01 " " | 168 354 | 6 609 802 | 39,2 |
| 1910 _ 06 " " | 168 007 | 7 925 304 | 47,1 |
| 1915 _ 11 " " | 171 624 | 7 627 687 | 44,4 |
| 1920 _ 16 " " | 199 691 | 7 223 430 | 36,1 |
| 1924 _ 21 " " | 177 178 | 6 486 418 | 36,0 |
| 1925 | 201 467 | 12 366 115 | 61,3 |
| 1926 | 206 087 | 8 379 142 | 40,6 |
| 1927 | 215 647 | 8 031 499 | 61,2 |
| 1928 | 221 756 | 13 666 623 | 61,6 |

**المصدر:** Félix FALCK. L'Algerie. Un SIECle de Colonisation. Française.Notre Domination. Coloniale. Paris. 1929. P. 57

---

الكرمة لسنوات 1887 _ 1892 .(1) ثم ان المعمرين قد واجهوا مشكلة أخرى ، تمثلت في القضاء على الفيلوكسيرا في فرنسا و بذلك أصبحت الجزائر لا تعول كثيرا على بيع خمورها ، بسعر مجز ، الا في السنوات التي يكون فيها انتاج المتروبول ضعيفا و (( ابتداء من الآن فان الكثير من ملاك الكرم قد وجدوا انفسهم في وضعية حساسة جدا و يتأسفون بمرارة لكونهم سلموا انفسهم للتنويم المغناطيسي الذى مارسته عليهم

---

(1) LACOST, NOUCHI,.... نفس المرجع السابق ص. 385

الارباح التي ذرتها عليهم الكرم بكثرة)) . (1)

هكذا نشأت ظاهرة الافلاس بين المزارعين الذين أخذوا يبحثون عن مسببها ، لقد اتهموا ، بعنف " البنك " ( بنك الجزائر ) ، ووصفوا سياسته ، في ميدان القروض ، بأنها سياسة (( مكيافلية )) ، سمحت له "أن يحتكر ، بثمن زهيد الكروم ، الضيعات والغابات ، ووصفه أحدهم بـ (( انه ليس بنكا أبدا ، انه متضايق من الاملاك العقارية )) التي أصبح يسيطر عليها . (2)

في حركة موازية للتركيز العقاري كانت تجري عملية أخرى ، تتمثل في التركيز المالي . لقد استغل " بنك الجزائر " الازمة لفرض مراقبته على المحاسب ، في مرحلة أولى ، ثم أخذ يبتلعها ، في مرحلة ثانية ، وابتداء من سنة 1887 الى أن قضى عليها نهائيا . (3)

كان للازمة الاقتصادية نتائج اجتماعية خطيرة ، لقد قضت (( بلاشفقة )) على صغار المعمرين الذين نفذت احتياطاتهم المالية ، بسبب البيع بالخسارة ، ثم ان اعادة انشاء كروم مقلمة كانت تتطلب أموالا هامة تتراوح بين 1 700 و 2000 فرنك ذهبا للهكتار الواحد ، الشيء الذي لا يتمكن منه الا الرأسماليون ، فحل ، نتيجة ذلك ، المالك الكبير أو الشركة محل المالك الصغير ، وهكذا تخربت الكثير من مراكز الاستيطان . (4) ونزح سكانها الى المدن الشيء الذي أدى بدوره الى ارتفاع عدد الاوربيين القاطنين في المدن ، ففي سنة 1872 كان 60٪ من الاوربيين يقطنون المدن ، في سنة 1886 ـ 61ر6٪ ، وفي سنة 1906 ـ 4ر65٪ وفي سنة 1926 ـ 4ر71٪ . (5)

لا شك أن هؤلاء المعمرين الصغار قد تحولوا الى عمال في المزارع أو في المناجم (6)

---

(1) TRABUT, MARES,.;;;.... نفس المرجع السابق ص. 135

(2) LACOST, NOUCHI,..... نفس المرجع السابق ص. 386

(3) FREDIRIC نفس المرجع السابق ص. 141 و 142

(4) LACOST , NOUCHI,.... نفس المرجع السابق ص. 386

(5) AGERON نفس المرجع السابق ص. 54

(6) جاء في تقرير الحكومة العامة أمام الجلسة العامة للندوبيات المالية في ماي 1903 أن عدد الامتيازات الممنوحة لاستغلال المناجم قد انتقل من 51 في أول جانفي 1898 الى 69 في أوائل جانفي 1903 وأن عدد رخص البحث والتنقيب قد تطورت كما يلي : 227 رخصة عام 1897 ، 314 عام 1898 ، 465 عام 1899 ، 545 عام 1900 . انظر :
G.G.A. Délégations Financiéres. Assemblée Pléniére. Mai 1903 P. 56

التي أخذت تزداد أهميتها في هذه الفترة التاريخية بالنسبة للصناعة الفرنسية، أو في الطرق وبناء السكك الحديدية التي زادت أهميتها هي الاخرى في عهد الجمهورية الثالثة، أو في بناء الموانئ.. (1) اننا أمام ظاهرة اعادة تقسيم اجتماعي داخل الجالية الاوربية، وداخل المجتمع الجزائري الذى أدى الى انعكاسات سياسيقورية.

على المستوى السياسي، بدأت تظهر حركة معادية للرأسمالية اتحدت مع اللاسامية. (2) و (( الوطنية المتعجرفة للاجانب الذين فرنسوا حديثا )). لقد أدانت هذه الحركة نظام الالحاقات. (3) انها الحركة الاستقلالية المعاكسة تماما للمطالب الادماجية التي سادت منذ الامبراطورية الثانية الى الازمة الاقتصادية.

أوضح جاستو أن الاستقلال الذاتي يراد به أن تنظم (( الجزائر )) والمستعمرات مصالحها بنفسها وأن تشكل هي بنفسها (( حكومتها، ادارتها وقوانينها )) وأن (( برلمانا كولونياليا هو وحده الذى يستطيع أن يسن القوانين )) لانه أدرى بالاوضاع، وعليه فان (( المركزية )) السياسية يجب أن تكون في مدينة الجزائر، ويضيف جاستو (( ان الجزائر لن تصبح حرة ومزدهرة الا بشرط أن تضع هي بنفسها قوانينها وتنظم ادارتها. وأن يكون لها دستور خاص، ميزانية خاصة، برلمان كولونيالي )). (4)

---

(1) كان في الجزائر عام 1878 ـ 650 كلم من خطوط السكة الحديدية مستغلة، و 700 كلم في طور الانجاز، وانتهت الدراسة بالنسبة ل 600 كلم. وفي الفترة ما بين 1872 و 1879 انتقلت شبكة الطرقات من 700 6 كلم الى 280 9 كلم، أى بزيادة قدرها 42٪ في سبع سنوات.

انظر: PERONNE نفس المرجع السابق ص. 283

(2) لقد ادى انهيار الاقطاعية في أوربا الشرقية الى هجرة أعداد كبيرة من اليهود الى أوربا الغربية الشيء الذى خلق حركة لا سامية قوية بين صفوف (( الطبقات المتوسطة )) ولقد تصاعدت هذه الحركة في فرنسا خاصة ابان قضية دريفوس، في أواخر القرن التاسع عشر. انظر حول قضية اللاسامية في العالم: ابراهام ليون. المفهوم المادى للمسألة اليهودية، دار الطليعة ـ بيروت. الطبعة الثانية. 1973).

(3) .......LACOST, NOUCHI نفس المرجع السابق ص. 386

(4) GASTU نفس المرجع السابق ص. 84 و 101



Scanné avec CamScanner

لقد ظهر التيار الاستقلالي في عهد الامبراطورية الثانية كمظهر من مظاهر المعارضة الاوربية للسياسة النابوليونية ، لكن منذ اندثار الحركة البلدية في 1871 فان هذه (( الفكرة الانعزالية لم تجد مدافعين عنها )) (1) بين الاوربيين ، لكن مع ذلك كانت ترتفع بعض الاصوات هنا وهناك من حين لاخر منادية بالاستقلال الذاتي ، وخاصة في منطقة وهران حيث كانت النسبة الكبرى من المعمرين من الاسبان .

كانت عمالة وهران (( حصن الاستقلال الذاتي )) ، في الفترة 1876 ـ 1879 ، فقد ذكر بيكارت في الكلمة الموجهة الى المجلس العام لوهران ، يوم 2 أكتوبر 1876 ، وبصفته رئيس هذا المجلس أن كلمة (( الاستقلال الذاتي )) قد (( اصبحت موضة )) وأن الذين يتزعمون الفكرة هم من غير الفرنسيين ، كما أكد السيد سيلي في تقرير أمام نفس المجلس يوم 3 ماي 1879 أن أحد المعمرين النشطين المنادين بالاستقلال ، قد قدم الى المجلس المذكور طلبا يريد فيه (( أن يكون النظام الجديد لادارة الجزائر مبنيا على الاسس الاكثر لامركزية وعلى الحريات البلدية )) لكن الاستقلاليين لم تكن لهم شعبية في الجزائر ، أما في فرنسا فان نشاطهم قد كان منعدما . (2) لكن التيار الاستقلالي بدأ يلقى نوعا من التأييد بعد اقامة نظام الالحاقات.

لقد أعلن دعاة الاستقلال الذين زعموا ، في الانتخابات التشريعية لعام 1881 ، انهم ضد (( امتداد القوة الوزارية الى الجزائر )) ، أى انهم ضد نظام الالحاقات وبالتالي ضد سياسة الادماج . (3)

وجدت الفكرة الاستقلالية ، بعد 10 سنوات من التجربة الادماجية ، مساندة من أكثر الصحف قدما ، ومثل كل الصحف فان صحيفة (( الاخبار )) قد خضعت خلال عمرها الطويل لتأثيرات متعددة ، في اتجاهها السياسي ، لكن التيار الاستقلالي كان يمارس عليها (( جاذبية خاصة )) ، فرغم اختلاف الاقلام التي كانت تكتب فيها ، فقد أحيت ما طالبت به في 21 جوان 1862 ، في عددها الصادر في 7 أوت 1881 ، والمتمثل في الدعوة الى انشاء (( جمعية انتخابية ، مجلس أعلى ، يصبح برلمانا حقيقيا مثل برلمان كندا وأستراليا )) . (4) وهذا وهذا الرأى أصبح المثل الاعلى لمجموعة هامة من الصحف (( الجزائرية مثل " المعمر الصغير Le Petit Colon " و " الجزائري الصغير Le Petit Algérien " . (5)

---

(1) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 315

(2) انظر . GASTU نفس المرجع السابق ص. 106 ـ 108

(3) نفس المرجع ص. 98

(4) انظر . نفس المرجع ص. 102

(5) نفس المرجع ص. 102

ان التيار الاستقلالي قد تدعم بشكل واسع جدا خلال وبعد الازمة الاقتصادية ، واتخذ اللايهودية مظهرا من مظاهره ضد السياسة الفرنسية في الجزائر ، تماما مثل ما اتخذ من اللاعهكرية وسيلة ضد فرنسا في أواخر عهد الامبراطورية وبداية الجمهورية•

## الحركة اللايهودية - الاستقلالية

لقد كان النضال ضد اليهود تعبيرا عن النضال ضد الرأسمالية•وهذه الظاهرة توضح بشكل جلي كيف أن الرأسمالية الاوربية ، والطبقة الوسطى بالخصوص قد حولت النضال المعادى للاحتكار والهيمنة الرأسمالية ، الى نضال عرقي ، لقد استطاعت هذه الرأسمالية أن تلقي مسؤولية خراب المعمرين الصغار على الربا اليهودى وحده• (1)

في هذه الظروف نشأ التيار " الاشتراكي " المعادى لليهود ، وقد أسسه ، في أول الامر ،فيرناند جرجوار سنة 1892 •(2) لكن التيار المعادى لليهود كان يحمل في طياته ميولا استقلالية أيضا وكأنه يلقي المسؤولية على

---

(1) كتبت صحيفة المعمر يوم 24 أفريل 1898 تحت عنوان " الخبز لدى اليهود " تقول : (( ايها العمال والصيادين والموظفين ، انتم الذين تدفعون 8 سو مقابل كيلو ، انتم الذين تحفظون اسماء نقابة المحتكرين اليهود الذين يجوعونكم •

النقابة الدولية المشهورة التي تحتكر القمح والتي يوجد مقرها في باريس لدى ايفروسي ، كبير عائلة روتشيلد ، انها تتكون من : ايفروسي ، يهودى ،طالمان، يهودى ، نيجروبونت ، يهودى ، لودوك ، يهودى ، والتير ، يهودى ، بومبارج ، يهودى ، ستيرهيمبوت ، يهودى ان الاسم الاقل شهرة هو اسم النقابة التي تحتكر الفرينة ، تديرها عائلة دريفوس اليهودية وعائلة ايرلانجير اليهودية ، مالكتا احد مراكز الطحن الرئيسية الفرنسية ، تحت اسم شركة مغفلة•

في قسنطينة ،فان نقابة الطحانين ، التي تضغط على أسعار الفرينة في العمالة تقودها عائلة باركاتز ، اليهودية• انه اذن لبسبب المحتكرين اليهود يرتفع سعر الخبز•

ان خبازينا مضطرون للتعرض للمذارى اليهودية •••)) :

Le Colon. 24-4-1898 № 1816

(2) AGERON Politiques Coloniale?....... نفس المرجع السابق ص•162•

التي منحت اليهود الجنسية الفرنسية ، والتي سمحت لهم بالتغلغل في فرنسا نفسها ، ان التخلص من الشاكل الاجتماعية للمعمرين يكمن في التخلص من اليهود ، والتخلص من اليهود يقتضي التخلص من السيطرة الادارية والسياسية الفرنسية. (1) هذه هي الاسباب التي جعلت اللايهودية والاستقلال الذاتي مرتبطين ببعضهما ، بالاضافة الى الوجود المدني للجنسيات الاوربية المختلفة في الجزائر.

---

(1) جاء في افتتاحية صحيفة المعمر تحت عنوان " اليهودي الملك " يوم 6 فيفري 1898 على الخصوص : (( ان الكتاب الذي نشره مؤخرا السيد فيال ، حول السلطان اليهودي المطلق ، لمن أكبر الثيرات واننا ننصح كثيرا الذين يعلنون عن غير وعي أو عن مصلحة ، أنه لا توجد مسألة يهودية ، أن يطالعوا الصفحات الستين من (( اليهودي - الملك )) ، ان لم يخرجوا من هذه المطالعة مقتنعين بالطغيان المسلط على بلادنا ، فانهم لا يريدون أن يبصروا بوضوح .

ان عدد اليهود في فرنسا يساوي 130 ألفا تقريبا من 39 مليون نسمة أي 1/300 من مجموع السكان .

مع ذلك ، فان النفوذ الذي يتمتعون به ، بعيد عن أن يكون مناسبا لعددهم القليل ، انه يفوق ما يمكن تخيله .

ان الموجودات الثابتة من (( ثروة فرنسا المنقولة وغير المنقولة )) تصل الى 260 مليارا من رأسمال خام . ان اليهود يملكون منها هم وحدهم 80 مليارا : الثلث تقريبا ، بدلا من جزء من ثلاثمائة .

في الجيش تحصلوا على رتب ، على مر 17 سنة أدخلوا 110 من أبنائهم على الاقل الى المدرسة البوليتكنيكية وذلك بفضل نظام ماهر ، بواسطته شكلوا بعناية لجان الامتحان في أول الامر بنسبة يهوديين من أربعة ممتحنين .

لقد احتكروا تموينات الجيش ، في عدة حاميات ، انهم هم الذين طعموا اللحم المسمم لعساكرنا الصغار خلال المناورات . شيء مرعب اليهود يحتلون المواقع الهامة من خطوط السكك الحديدية التي تنتهي الى حدودنا .

في الميدان الفلاحي ، الكل يعرف أن النقابة الدولية التي تحتكر تخزين القمح متكونة من سبعة يهود أجانب ، وأن (( ملك الكرمة )) اليوم ليس أحدا آخرا غير ملك المالية أ . دي روتشيلد .

وشركات السكك الحديدية اذن ! اليهود سادة مطلقون في خمس شركات : شركات الشمال وحدها تحتوي ستة أفراد من عائلة روتشيلد في مجلس ادارتها . في شركات الشرق فردان .

انهم يمسكون أيضا التجارة باحتكار منتوجات وطنية ومستوردة الصناعة يعود اليهم جزء كبير منها . بالاضافة الى معامل تكرير البترول والسكر ، صناعة الكبريت ، معامل الغاز ، الخ .

لكن في ميدان المالية خاصة يسبح اليهودي كالسمكة في الماء ، هناك يسود ، -

كتب دانيال سوران ، المحامي الاشتراكي اللايهودي في صحيفة ((صدى وهران )) يوم 3 ديسمبر 1884 ، يقول ان الانفصال عن فرنسا سيتحقق (( لانه في يوم ما فان الاجزائر لن تكون فرنسا أبدا ، فعلى الاقل لن تكون عدو فرنسا)) (1)
وفي السنة التالية كتب هذا الاشتراكي المتحمس في صحيفة (( الاخبار)) :
(( ان الجزائر ليست فرنسا ،لكن الجزائريين مازالوا فرنسيين ... غدا أو بعد غد .

---

- لا بصفة ملك دستوري لكن بصفة ملك مطلق .
في البورصة ، يرفع أو يخفض النسبة حسب اراداته . بالنسبة للبنوك ، انها أيضا بين يديه ،ابتداء من بنك فرنسا ،حيث محافظه هو البارون ألفونس ، حتى آخر بنك في المقاطعة .
في باريس نقط 120 مصرفيا يهوديا من 282 . النصف تقريبا بدلا من 1/300 الشرعية .
لنعد الآن الى فرنسا الادارية ولننتقل الى نشرات المصالح المختلفة .
من سبعمائة ألف موظف ، نعتقد أننا لسنا مغالين اذا قلنا أن اليهود ربما يُعَدّون بخمسين ألفا . لقد رأينا في مبدا الامر انهم أرهقوا وزارة الحربية وانهم أسياد مطلقون في وزارة المالية حيث يسيطر روتشيلد وحيث يخضع لملك الذهب هذا 27 موظفا ساميا يهوديا .
انهم في الداخلية أكثر من ثلاثين عاملا ونائب عامل ! في وزارة العدل ، هناك منهم جمهرة مكتظة : 10 يهود مستشارون في محكمة الاستئناف بباريس و 10 يهود في مجلس الدولة .
في وزارة المواصلات العمومية ، يوجد 30 ،بالاضافة الى 8 مفتشين عامين للجسور والطرقات . في ادارة البريد والتليغراف ، 21 يهوديا .
في وزارة التعليم العمومي والفنون الجميلة ، انهم 30 ، بغض النظر عن اليهود الذين يملأون ملحقات الوزارة .
انهم يمسكون بأيديهم الجزء الاكبر من الصحف الباريسية ، حيث لا تعد سوى خمس صحف العنصر اليهودي يبعد منها بشدة :
'La Parole
'L' AUTORITE 'Le Soleil 'La Petite Republique 'L'Intransigeant
كذلك فان اليهودية تسير الرأي العام حسب رغباتها وخاصة حسب مصالحها قائدة دبلوماسيتنا الى أن انفضحت ، في القسطنطينية مؤخرا . باختصار فان اليهودية في كل مكان وهي كل شيء...)) :

Le COLON.6-2_1898.№ 1780

(1) انظر MARTIN نفس المرجع السابق ص. 315

ستصبح الجزائر ببساطة جزائرية ٠ ان المتروبول التي أذلتنا بدون رحمة تعجل ، ويا للاسف ، أجل الاستحقاق الرهيب لانه في يوم ما يجب الا تكون الجزائر هي فرنسا ٠٠٠)) ٠ (1)

بعد المشاكل التي أحدثتها سياسة الادماج ، وبعد الفجائع الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها أزمة الكروم ، تخلى (( الجزائريون )) عن التيار الادماجي ، وبدأوا يعبرون عن الرغبة في الاستقلال المالي الذاتي وانشاء " جمعية جزائرية تشكل برلمانا (( حقيقيا )) وطالبوا بأن يترك لهم المجال حتى يديروا أنفسهم بأنفسهم ، كي يعطوا للمستعمرة شروط تنميتها الاقتصادية ٠ (2)

اتهموا المتروبول بأنها سلمتهم للسيطرة اليهودية ، ولا يمكن القضاء على هذه السيطرة الا بالتخلص من المتروبول نفسها ، وهكذا ارتفعت الاصوات ضد مجنسي مرسوم كريميو منذ 1871 ، لكن القضية في ذلك الوقت لم تكن سوى تنافسا في الانتخابات ، حيث أصبح لاصوات اليهود أثر ملحوظ ٠

لقد اعتبر د ى بوزى تجنيس اليهود في 1871 (( خطرا على السيادة الفرنسية في افريقيا )) لان اليهود يشكلون (( قطيعا من المنتخبين )) يرفعون المترشحين اليهود في المدن الكبرى ، (( يضعون المسلمين تحت نيرهم )) ، كما أوضح د ى بوزى أنه في بوسعادة وعين البيضاء وتيارت يشكل اليهود عددا أكثر من عدد الفرنسيين ، وأن عددهم يساوى عدد الفرنسيين في تلمسان ، وفي وهران يساوى عدد اليهود 3/2 عدد الفرنسيين ، أما في قسنطينة وفي معسكر فهم أكثر من نصف عدد الفرنسيين ، في مستغانم يشكل اليهود 5/2 الفرنسيين ، أما في الجزائر فيشكلون الثلث ، في السبق الرنع ، في مليانة ، بجاية ، بلعباس وبرج بوعريريج فان اليهود يشكلون نصف عدد الفرنسيين ، كما اعتبر د ى بوزى المرسوم ، والضغط المالي لليهود السبب في جعل هؤلاء اليهود (( أسياد البلدية )) وفي رأيه فان خطر اليهود يكمن في أنهم متحدون لا ينقسمون أمام الفرنسيين والجزائريين ، يقودهم الكونيستوار الذى (( يعتبر مؤسسة سياسية أكثر منها دينية )) بماله من سيطرة على التجارة والمالية (( ان الكونيستوار سيد مطلق على الانتخابات الجماعية للاسرائليين الاهالي )) ، وأوضح أن القوة المالية اليهودية تجعل شيخ البلدية الفرنسي الذى عليه دين لليهود ، تحت رحمتهم ، ويدعي د ى بوزى ـ دفاعا عن الجزائريين؟ ـ ان المرسوم كان من أسباب ثورة 1871 ٠ لهذا كله طالب بالغاء المرسوم ٠ (3) ومهما يكن من أمر فان اليهود قد أصبح لهم وزن كبير في الانتخابات ٠

---

(1) انظر ٠ JURQUET نفس المرجع السابق ج ١٠ ص ٠ 65 و 66
(2) MARTIN نفس المرجع السابق ص ٠ 315
(3) DU BOUZET نفس المرجع السابق



Scanné avec CamScanner

في الانتخابات التشريعية ، عام 1881 ، لم يصوت اليهود ففي تلمسان ، مثلا لصالح مرشح الفرنسيين ، بينشو وانتصر مرشحهم كانوى بـ 700 2 صوت مقابل 350 صوتا لمرشح الفرنسيين ، الشيء الذى أدى الى بعض الحوادث بين الشباب الاوربي والشباب اليهودى ، على اثرها شرع ، في وهران ومليانة في تكوين تنظيمات معادية لليهود ، و في العام التالي ( 1882 ) انفجرت حركات معادية لليهود في مدينة الجزائر ، حيث فشل الجمهورى جاستو في الانتخابات التشريعية أمام "المعتدل" لوتولي مساعد كريمو ، لان هذا الاخير حصل على أصوات اليهود • ( 1 )

أمام هذا الدور الذى أصبح اليهود يلعبونه ، عمل الراد يكاليون على اسقاط مرسوم كريمو ابتداء من سنة 1884 الى تكوين تنظيم يجمع المعادين لليهود •

في 6 جويلية من نفس السنة كون الراد يكاليون (( جامعة الفرنسيين في الجزائر )) الهدف منها اسقاط مرسوم كريمو ، وكان من بين أعضاء هذه الجامعة مارشال و باسيت اللذان ساندا المسألة اليهودية في سنة 1871 • ( 2 ) ان مارشال نفسه هو الذى تقدم مع مستشارين آخرين طلبا الى المجلس العام لعمالة الجزائر ، في نوفمبر 1883 يريد فيه الغاء الكونسيستوارات اليهودية • ( 3 ) باعتبارها تعرقل تعرقل التعبير الحر لليهود •

ان الصراع الانتخابي قد ظهر واضحا اكثر فأكثر في الانتخابات التشريعية لعام 1885 ، بين الراد يكاليين والكونسيستوارات • فقد أوصت الكونسيستوارات يهودها بالاقتراع لصالح المرشحين (( المعتدلين )) من أمثال ليتيان ، طومسون ، لوتيلي ، مورجان ديسولي و بورلي ، بينما طالب الراد يكاليون من أمثال لوليفر ، مارولار ، عضوى المجلس البلدى لمدينة الجزائر في 1870 ـ 1871 و نويليرموز ، الذى ساند المرسوم قديما ، طالبوا بالغاء مرسوم كريمو • لقد اشتريت الاصوات ضد الراد يكاليين بالفرنكات كما كان الحال في سطيف أين بلغ ثمن الصوت الواحد من 3 الى 5 فرنكات ، في قسنطينة بين 2 و 5 فرنكات ، لقد خسر الراد يكاليون الجولة ، فرفعوا أصواتهم عالية ضد اليهود أكثر من ذى قبل ، في وهران تشكلت عصابات من الشباب الفرنسي وأخذت ترمي بالحجارة بيت "المنتخب الكبير كانوى" • ( 4 )

---

( 1 ) MARTIN نفس المرجع السابق ص• 212

( 2 ) نفس المرجع ص• 214

( 3 ) نفس المرجع ص• 210

( 4 ) نفس المرجع ص• 215 و 216 : يشير مارتان الى الدور الاقتصادى لليهود في الجزائر بقوله : (( ان ليفي فالانسي ، رئيس الكونسيستوار في مدينة الجزائر ، قد كان يملك أكبر سفينة في المدينة بالاضافة الى 12 سفينة وعقارات تقدر بـ 500 ألف فرنك • المصرفي مايير شيش ، عضو الكونسيستوار ، كان مشتركا مع يهوديين من يهود الاهالي ، شيد ثلاثة محلات من أكبر محلات مدينة الجزائر ، ان عائلات كوهين صولال ، أبو الخير ،

ان الحركة المعادية لليهود قد اتخذت منعرجا خطيرا أثناء و بعد الازمة الاقتصادية حيث أخذت صفة جديدة ، محاربة الدور السياسي والدور الاقتصادي لليهود ، كما لقيت دعما في تصاعد الحركة اللاسامية في فرنسا نفسها بفعل محاكمات دريفوس اليهودي . ( 1 )

لقد انضم الاشتراكيون الى اللايهودية -كما رأينا سابقا- حتى جان جوريس فوجيء بالوضع عند زيارته للجزائر سنة 1895 ، لكنه لم يعارض أصدقاءه ، ولم يقبل مخططهم ، لكنه عند عودته الى فرنسا خضع لشكاوى هؤلاء وكتب يوم 27 أفريل 1895 أن (( اليهودية قد كانت المستغل للمعمرين والعرب معا )) كما نشر يومي 1 و 8 ماي في صحيفة " La DEPECHE DE LOULOUSE " مقالتين : " المسألة اليهودية " و " أمور جزائرية " فيهما رد الكثير من حجج الاشتراكيين " الجزائريين " ضد مجنسي مرسوم كريميو ، وخلص الى أنه من الضروري التوفيق بين العربي و الاوربي و (( نزع السلطة من الانتهازية اليهودية التي احتكرتها )) . ( 2 )

---

- كوهين صولال ، أبو الخير ، كانوى ، دوران ، سيمان ، لوفي بيرام ، ستورا ، ولبد ، سرور ، الفوندري كانت تشكل ممالك التجارة . في البليدة يملك أحد أفراد عائلة بن ايشو أكثر من 100 ألف فرنك من الثروات . في وهران يملك كاروبني رئيس الكونسيتوار و مدير بنك الجزائر ألف هكتار من الاراضي ، لقد كان يملك أبناء عائلة كانوى الارض المتواجدة في قلب المدينة ، أبناء عائلة لاسرى كانوا يمثلون الاثرياء في أعين الاوربيين . في قسنطينة يملك أبناء عائلات حاسم ، ناربوني ، لالم ، زرييب ، أكثر من 5 آلاف من الهكتارات من الاراضي ... )) . انظر : نفس المرجع ص. 171 و 172

( 1 ) ألفريد دريفوس ، ضابط فرنسي يهودي ( 1859 - 1935 ) اتهم بالخيانة ودامت محاكماته من 1894 الى 1906 . انتهت بالبراءة .

لقد حضر الصحفي اليهودي النمساوي ، تيودور هيرتزل هذه المحاكمات سنة 1894 ولاحظ العداء للسامية الذي أثارته المحاكمات و (( خلص الى الاستنتاج بان الحل الوحيد )) للمسألة اليهودية يكمن في (( أن تكون لليهود دولة خاصة بهم )) . وفي عام 1896 نشر كتابه (( الدولة اليهودية )) . ( انظر . ج . م . ن . جفريز . فلسطين اليكم الحقيقة . ترجمة أحمد خليل الحاج . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة 1971 . الجزء الاول ص. 81 و 82 ) .

في السنة التالية عقد المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة بازل السويسرية الذي حضره (( 197 وفدا من 15 دولة مختلفة : روسيا ، المانيا ، النمسا ، رومانيا ، بلغاريا ، هولندا ، بلجيكا ، فرنسا ، سويسرا ، السويد ، انجلترا ، الولايات المتحدة ، الجزائر ، فلسطين )) بدعوة من هيرتزل نفسه . الذي أوضح طبيعة الحركة المعادية للسامية ، في كتابه ، بقوله : (( ان ضغط الظروف ، قد أدى الى تكوين طبقة متوسطة يهودية .. هي في منافسة مباشرة مع الطبقة المتوسطة المسيحية )) . انظر . محمود عوض . ممنوع من التداول . دار الشروق . ط 6 . القاهرة 1973 ص. 17 و 18 . لقد وضع هذا المؤتمر الاسس الاولى التي انطلقت منها الحركة الصهيونية .

( 2 ) انظر . JURQUET نفس المرجع السابق ص. 64



Scanné avec CamScanner

عبر اشتراكيو الجزائر عن معاداتهم لليهود بشكل واضح في مؤتمر 1895 ، فقد جعلوا اليهود مسؤولين عن كل الصعوبات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية التي يواجهها المعمرون الصغار والمتوسطون .

لقد حضر دانيال سوران ، الذي أصبح الكاتب الهمام لـ (( اشتراكي الجزائر)) مؤتمر الجزائر الاشتراكي الثالث ( 22 ـ 24 جوان 1895 ) ، في مصطفى باشا وهو المؤتمر الذي حضره 65 مندوبا ، أكدوا على ضرورة اقامة الحكم الكولونيالي الذاتي ، وصرح مندوب قسنطينة ( مندوب فرق قسنطينة الثورية ) على الخصوص : (( انه لفي الجزائر يجب أن تحضر قوانيننا )) ، لقد طالب المؤتمرون بنظام جمركي حمائي (( بدون تأخير من العواطف الضحكة التي تهز المعادين للاستقلال بغباء بفصل الوحدة الوطنية المزعومة والحمقاء )) كما صرح سوران ، وقد انتهى المؤتمر من أشغاله بالاقتراع على مذكرة جاء فيها على الخصوص : (( ان المؤتمر الاشتراكي يطالب بحزم بتشريع أكثر مطابقة للضروريات الخاصة بالاستيطان في الجزائر . انه يحتج ضد عدم كفاية الامتيازات التي تحجز أكثر بكثير من أن تمنح وتثقل المعمرين بالتزامات كثيرة . )) . ( 1 )

تجدر الاشارة هنا الى أن هؤلاء الاشتراكيين قد كانت تسيطر عليهم العقليات البرجوازية الصغيرة وأنهم لا علاقة لهم بالاشتراكية العلمية ، فقد أوضح موريس كوران اشتراكيتهم سنة 1899 بقوله : (( اننا اشتراكيون ، لكن اشتراكيتنا تختلف )) اننا لسنا (( فوضويين ، لا نؤمن بزوال الدولة والغاء كل الحكومات . اننا لسنا من " دعاة التعاون " ولا نؤمن بالغاء الملكية الخاصة )) ، ان الاشتراكية في نظره هي (( المسألة الاجتماعية التي بحصر المعنى ، مسألة انسانية )) . ( 2 )

---

( 1 ) انظر . نفس المرجع ص . 65 و 66 : بعد انشاء المندوبيات المالية والميزانية الخاصة تحول الاشتراكيون " الجزائريون " الى ادماجيين . لقد جاء في تقريرهم الى المؤتمر الاشتراكي الفرنسي في 1912 : (( . . . ان الاستقلال الذاتي لا يمكنه الا أن يزيد في خطورة الداء بزيادة قوة هؤلاء الذين أوجدوه . سيسلبوننا من الضمانات الفرنسية نهائيا . سيحرموننا من الاستفادة من القوانين الاجتماعية نهائيا . سيسلمون البروليتاريا الجزائرية ، الاهلية او الاوربية نهائيا وبدون تردد الى شهوة عصابة نهمة . اننا نعلن للمؤتمر ، أنه على الحزب الاشتراكي أن يضم صوته الى صوتنا ويأتي لمساعدتنا ، ان ما يريدون تحاشيه بأي ثمن ، هو المراقبة البرلمانية ، هو التدخل العميق لرفاقنا في التجمع التجمع الاشتراكي في غرفة النواب . )) وقد أيد المؤتمر مطالبهم وأعلن أنه من اجل (( الغاء الوظيفة غير الضرورية والثقيلة للحاكم العام ، كذلك نظام المندوبيات المالية التي ليس لها من دور سوى تنشيط النهب الوقح للمالية التي تقلدت مراقبتها )) انظر : نفس المرجع . ج . 2 . ص . 428 ـ 430

( 2 ) انظر . La France Algerienne et Tunisienne 30-4- № 14

قبل انعقاد المؤتمر الاشتراكي بسنة رفع فليكس دي سولبي ، وهو من مواليد الجزائر ، ومن المؤمنين بـ (( ضرورة صهر داخلي للاجناس الاوربية في الجزائر من أجل تشكيل شعب جديد )) مثل ما حدث في أمريكا اللاتينية ، ورفع شعار (( الجزائر الحرة )) معبرا عن رغبته في أن تتصرف الجزائر في ميزانيتها و أن تدبر شؤونها بنفسها بواسطة برلمان محلي . ( 1 )

في ديسمبر 1897 تحولت (( الجامعة الراديكالية الاشتراكية اللايهودية )) الى (( الجامعة اللايهودية )) بقيادة ريجي واخوته ، انضم اليها بعض المحامين البرجوازيين من الحزب المحافظ مثل جيرارد دي موريكو والاشتراكي دانيال سوران ، وانضم اليها بالخصوص الموظفون الصغار من أصل وضيع ، الذين لهم ميول اشتراكية ، ليون ، الموظف المطرود من بلدية الجزائر ، لنشاطه السياسي ، و شاز و سودرو ، العاملان في السكك الحديدية وبعض المعمرين . ( 2 ) اعلن هؤلاء جميعهم الحادهم ونسيانهم للماضي ، لقد كان هدفهم اتحاد فرنسي المستعمرة ضد (( الخطر اليهودي )) وبناء مجتمع أكثر عدالة بالنسبة للبطقات المتوسطة و البرليتاريا .

كان شاز منظر اللايهودية ، في الجزائر ، اقترض أفكاره من أفكار درومون في اللاسامية والاشتراكية ، انطلقت حملته من أن اليهودي (( خائن بالولادة )) (3)

حضر شاز قانونا بهدف تقديمه الى الجمعية التأسيسية المكلفة باعطاء تنظيم جمهوري لفرنسا . نص مشروع قانونه على طرد كل اليهود (( من فرنسا و مستعمراتها في أجل ثمانية أيام )) وتكوين لجنة من 30 عضوا مهمتها تفتيش أملاك اليهود أو غيرهم ، وتحويل ما جمع منها عن طريق المضاربة الى (( ملكية وطنية )) ، ويرى المشروع أن تحقيق ذلك لا يتم بالاعتماد على الحكومة التي (( باعت نفسها للماليين الاسرائليين )) . ( 4 ) ان اللايهودية قد انتشرت انتشارا واسعا في سنة 1897 بين أوربيي الجزائر ، لقد أكد فيرناند جريجوار أنه (( في كل قلب فرنسي جزائري هناك شعور لا يهودي يستيقظ )) . ( 5 ) ولتحقيق شعار اللايهودية : (( اليهود على الباب )) رأى سودرو أنه يكفي مقاطعة اليهود في تجارتهم ، وذهبت صحيفة ريجيس الى أبعد من ذلك حيث نشرت قوائم بعناوين المحلات اليهودية التي

---

( 1 ) AGERON نفس المرجع السابق ص . 156

( 2 ) MARTIN نفس المرجع السابق ص . 311

( 3 ) نفس المرجع . 311 و 312

( 4 ) نفس المرجع ص . 312

( 5 ) نفس المرجع ص . 282 .



Scanné avec CamScanner

بجب مقاطعتها ومحلات التجار الفرنسيين التي يجب اقتناء الحاجات منها ، معتبرة التجار اليهود (( لصوصا )) . عدد 22 جويلية 1987 من صحيفة " اللايهودي L'ANTI-JUIF " . (1)

ويتضح هنا كيف أن الصراع كان في الحقيقة بقيادة الطبقة الوسطى الاوربية التي تتكون من جر البرجوازية الصغيرة والعمال ضد اليهودية مستغلة في ذلك النعرة العرقية .

التجأت صحيفة اللايهودي الى التجسس على الذين لم يقاطعوا المتاجر اليهودية وأخذت تنشر أسماءهم وسمتهم بـ (( الذين لا يعرفون حتى الواجب الاولي للتضامن اللايهودي )) وركزت على النساء بالخصوص ، باعتبارهن أكثر خجلا ، معتبرة اياهن (( فرنسيات سيئات )) . (2)

ابتداء من ماي 1897 بدأت عملية نهب المتاجر اليهودية والاعتداء على المعابد اليهودية ، من طرف الاوربيين وعمال عرب ، بعد مستغانم ، عين كرمان ، عين تموشنت انتقلت الاضطرابات الى وهران ومن الغرب انتقلت الى الجزائر وضواحيها . نهبت محلات اليهود في باب الواد ، مع العلم أن لجنة التحقيق البرلمانية قد برأت العرب من النهب . لقد زاد الطين بلة أن الشرطة قد غضت الطرف عن هذه العمليات ، خاصة وأن اليهود قد طردوا منها من طرف المجالس البلدية ، حتى ان الجيش الذي استدعي لاخماد الحركة كان به ضباط معادون لليهود بسبب مسالة دريفوس . من 19 الى 25 جانفي 1898 أصبح مثيرو الفتن اللايهودية هم (( أرباب الطرقات )) ، الشيء الذي أدى الى تدخل فيالق القناصة السلمين . لقد كان ماسيلمانو ريجيس ، المدعو ماكس ريجيس قائدا لهذه (( الحركة الشعبية )) ، لقد اعتبره أوربيو الجزائر (( شورتـ )) سهم . (3)

اقترنت هذه الحركة اللايهودية بالتيار الاستقلالي - كما رأينا سابقا - لقد أوقفت الشرطة رسائل الاخوة ميلانو ( ريجيس ) ، واتضح أنها كانت (( نداء للتمرد ضد المتروبول )) ، كما أوضح ريجيس يوم 25 ديسمبر 1898 : (( انني أردت أن أضع نفسي على رأس استقلال الجزائر هذه )) كما أوضحت صحيفة (( ليكسبراس ألجيريان L'Expresse Algerien )) في عددها الصادر يوم 7 جوان 1899 ، أن الصحافة المعادية لليهود قد كانت تتكلم عن (( اعادة حرب الاستقلال الكوبية )) . (4) وهذا ما ذهبت اليه صحيفة " الوطن لقد اتهمت كريميو بأنه يعرض وحدة فرنسا للخطر بواسطة مرسومه : (( ان كل فرنسي

---

(1) انظر ، نفس المرجع ص 312 و 313

(2) نفس المرجع ص 312 و 313

(3) AGERON نفس المرجع السابق ص 161

(4) نفس المرجع ص 161 . ( انظر الملاحظات أيضا ) .

يلاحظ بنزاهة ، وببرودة الدم ، ضعية الجزائر لا يستطيع أبدا أن يكتم احتدام الانفعالات ، وعنف السخط ، التي تعرض للخطر وحدة وازدهار وحتى أمن فرنسا الافريقية )) .(1) بعد حوادث 1897 انتقل الصراع الى الانتخابات التشريعية ، في 8 ماى 1898.

شن المعادون لليهود حملة واسعة ضد المرشحين اليهود أو المتعاطفين معهم . في قسنطينة مثلا ، كتبت صحيفة " المعمر " ، في افتتاحيتها تقول ضد المرشح اليهودى طومسون : (( في قسنطينة يمثل طومسون حزبا ، يدافع عن سياسة، يحمي أصدقاء . انه محاط بمناصرين ، أخيرا ، انه يمسك علم الانتهازية اليهودية في الجزائر . هنا لا يمثل طومسون سوى بيرطينيا ، لا يدافع سوى عن مصالح لا يحمي سوى أصحاب الفوسفات، غير محاط سوى بالمغاربين ، أخيرا ، لا يمسك بيده ، سوى أسلحة بطرزة بذهب بيرطينيا .

ان بيرطينيا يحتاج ممثلا له في البرلمان وطومسون هو الذى يحاول أن يؤدى المهمة ..)) .(2) لقد استخدم أصحاب الحملة كل القضايا التي تحط من اليهود ، بما في ذلك مسألة دريفوس. في يوم الانتخابات ، 8 ماى 1898 ، نشرت " المعمر " نداء موجها الى الفرنسيين يعبر بوضوح عن الحركة اللايهودية :
(( أيها المنتخبين ، لا غيابا ، ان عليكم أن تناضلوا : ضد دراهم الطغيان السياسي والتجارى لليهود ، ضد المواطنة العالمية ليهود بدون وطن ، يريدون الاغلبية في الغرفة ( النيابية ) لرد اعتبار الدني " الخائن دريفوس، ضد مرسوم كريميو المشؤم الذى وضع الجزائر تحت سيادة اليهود : الفرنسيين والاهالي المغزوين .

أيها المنتخبين ، اننا نتوجه الى الجميع ، دون التمييز في الرأى .
ان الفرصة لفريدة للتخلص من اليهود ، انكم العدد ، انكم الحق ، لا غيابا .
انتخبوا لصالح فورسيولي المعادى لليهود )) .(3)

كانت نتائج الانتخابات لصالح المعادين لليهود : من 6 نواب للجزائر كان 4 من المعادين لليهود ، هم مارشال ، دريمون ، فيرمان ، ومورينو، انهم (( الفرسان الراديكاليون )) المشهورين .(4)

أوضحت نتائج الانتخابات ان اللايهودية مشتدة أكثر في عمالة الجزائر ، فقد حصل دريمون ، منظر اللايهودية ، في الدائرة الانتخابية الاولى على

---

(1) Le Colon 20-6-1897 № 1726
(2) Le Colon 10-4-1898 № 1807
(3) Le Colon 8- 5-1898 № 1816
(4) AGERON نفس المرجع السابق ص. 164

756 11 صوتا من أصوات الناخبين الذين بلغ عددهم 751 15 كما تحصل مارشال على 481 6 من 060 12 في الدائرة الثانية ۰ ( 1 )

بعد الانتخابات توقفت الاضطرابات ، ولعل المعادين لليهود قد اعتمدوا على (( الفرسان الراديكاليين )) لتحقيق مطالبهم ، بالاضافة الى تحقيق رغبتهم ، من طرف الحكومة الفرنسية ، بانشاء (( المندوبيات المالية )) ۰

رغم اختلاف الاتجاهات السياسية لهؤلاء (( الفرسان )) فانهم متفقون في معاداتهم لليهود ، لقد انضم دريمون الى يسار غرفة النواب المتطرف بينما انضم مارشال و موريتو الى الراديكاليين ۰ كانت مطالبهم العاجلة هي اطلاق سراح المساجين الذين أحدثوا الاضرابات في الجزائر ۰ لقد وافق الوزير بيرسون وزير الداخلية ، على العفو عن 48 سجينا منهم ريجيس يوم 13 جوان 1898 ؛ (2) لكن مطالبهم تعددت واتجهت نحو خلع الموظفين ۰

طالب دريمون بنقل كل من المدعي العام ومحامي الجمهورية لانهما عاملا ريجيس كناهب ، أما موريتو فقد طالب بابعاد رؤساء محاكم قسنطينة ، سكيكدة وعنابة ، وأما فور فكانت مطالبه طرد رئيس محكمة وهران ، الحاكم العام ، المحافظ المركزي للجزائر وعامل عمالة الجزائر متهما أياهم بأنهم السبب بتصرفاتهم ، في حوادث 1898 ، من جهة أخرى طالب الفرسان بابطال انتخاب منافسيهم طوسون اليهودي ، لكن هذه المطالب رفضت من الحكومة ۰ (3) وفشلوا فشلا ذريعا في الغاء مرسوم كريميو ، بل ان عنفهم في البرلمان قد ألب عليهم زملاءهم لذلك فقد انضموا دائما الى المعارضة ۰ ( 4 )

ان المعادين لليهود يريدون الاستقلال الذاتي ، لان ذلك ، في نظرهم ، ضروري لتنمية البلاد ، ولعل الاستقلال الذاتي يفتح لهم المجال لادارة انفسهم بأنفسهم ۰ ( 5 ) فعلا بعد انشاء (( المندوبيات المالية )) يوم 25 أوت 1898 حدث منعرج هام في الحركة ۰

بعد سنة من انشاء (( المندوبيات المالية )) تخلى جزء هام من الديمقراطيين الجزائريين عن ماكس ريجيس ، فأحدث ذلك انشقاقا في الحركة

---

1) Le Colon 12-5-1898 № 1817

( 2 ) MARTIN نفس المرجع السابق ص۰ 318

( 3 ) نفس المرجع ص۰ 319

( 4 ) نفس المرجع ص۰ 352

( 5 ) نفس المرجع ص۰ 316

اللايهودية .(1) وكان جوريس قد عبر ، في مقالاته ، في (( الجمهورية الصغيرة La Petite République )) من 29 جانفي 1898 الى ماي 1899 عن تخليه عن اللايهودية وانضم الى مجموع الاشتراكيين الفرنسيين ضد مسألة دريفوس. لقد أوضح أمام الغرفة النيابية يوم 29 فيفري 1898 رأيه بقوله : (( انني أعرف أيضا أن اليهود ليسوا وحدهم المذنبين . انني أعرف أن أنانية الحكومات والطبقات الحاكمة الفرنسية ، لقد استهلكت ، هناك بوسائل مختلفة ، مثل شعب بأكمله (الشعب الجزائري) ... اختلسوا منه حضارته حين كان اليهود يسرقون أرضه )) كما رفض حجج المعادين للسامية التي تقدم اليهود على انهم المغتصبون وحدهم للملكية العربية ، ووزع المسؤولية في ذلك بين (( الربا اليهودي )) و (( رجال القانون المسيحيين )) والمعمرين والحكومات الفرنسية .(2) كما سار في نفس الطريق بعض الاشتراكيين (( الجزائريين )) تجاه اللايهودية مثل بلوجرين ، الذي كتب في (( المعركة الجزائرية Le Combat algerien )) يقول : (( ان المعادين لليهود ليسوا اشتراكيين .. عندما بدأ المعادون لليهود هجومهم الدنيء ، اعتقد الكثير من زملائي بأن ذلك من أجل النضال ضد الرأسماليين )) .(3)

بعد ان هدأت فتنة 1897 ـ 1898 أدرك الحاكم العام لافورييير (( ان شقاق الشارع يشكل بلا وعي ، بالنسبة للاوربيين ، اجراء اوجبها لتعويض نقص المؤسسات الحقيقية ، على المستوى المدني وفي سير الشؤون العامة للبلاد . لقد أوصى منذ ذلك باصلاحات كان عليها أن تميل الى انشاء حكم ذاتي سياسي وبواسطة ثلاثة قرارات سياسة هامة جدا : انشاء مندوبيات مالية ، اعادة تنظيم المجلس الاعلى وتشكيل الميزانية الخاصة )) (4) كما يقول لاموريير . لقد تخلى أوربيو الجزائر عن المعادين لليهود في الانتخابات التشريعية لعام 1900 .

في هذه الانتخابات ، التي جرت يوم 27 أفريل ، فقد (( الفرسان )) المعادون لليهود مناصبهم وفشلوا فشلا ذريعا ، فقد فشل درومون أمام كولين ، الجمهوري " المعتدل " بـ 692 8 صوتا ضد 906 9 صوتا ، كما فشل مورينو في قسنطينة ، مارشال في البليدة وفور في وهران .(5)

لقد أرسلت فرنسا حاكما عاما قادرا على اخماد اللايهودية بتلبية مطالب المعمرين ، انه جونار . لقد دعا عمال العمالات الا يهتموا بالنضال السياسي

---

(1) AGERON نفس المرجع السابق ص. 165
(2) نفس المرجع. 161 و 163
(3) JURQUET نفس المرجع السابق ، ج 1 ص. 70
(4) LAMURIERE نفس المرجع السابق ص. 135
(5) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 353

( منشور 15 _ 2 _ 1900 ) ، وهذا ما كان يخيم على أغلب (( الجزائريين ))
كما تحصل من ريجيس على وعد بعدم التكلم عن (( اليهودية )) والتعاون معه • ( 1 )

## - الغاء نظام الالحاقات أو نهاية سياسة الادماج

في ظل نظام الالحاقات ، فان البرلمانيين (( الجزائريين )) هم الذين كانت لهم السلطة الفعلية ، هم الذين يوجهون الموظفين في باريس ، هؤلاء الذين ليس لهم أية دراية بالشؤون الجزائرية • ان نوابا أقوياء مثل طومسون أو ايتيان أوجين ، في عهد حاكم ضعيف مثل تيرمان ( 1881 _ 1891 ) قد أصبحوا الاسياد الحقيقيين ( 1 ) • ان النائب هو الذى (( يمثل )) الحاكم العام ، ثم ان النائب هو ممثل مصالح الذين انتخبوه ، ان القضية هنا هي قضية تبادل الخدمات بين المعمرين و البرلمانيين ( 2 ) ، وهكذا فان الالحاقات تعني وضع الجزائر تحت تصرف النواب •

لقد اشتكى الجزائريون من هذا النظام ، أرسلوا شكاوى الى بعض البرلمانيين المعادين للالحاقات مثل السيناتور بولها ، وأيين روزى و بعض الصحفيين مثل لور بوليو و فينون ، لكن هذه الشكاوى لم تجد أمام احتجاجات النواب و الصحف (( الجزائرية )) ( 3 ) نفعا

لقد أدان النائب بيردو ، في تقرير له سنة 1891 ، سياسة الادماج التي اتخذها المعمرون سلاحا ضد المسلمين والعسكريين • في السنة التالية كشف جونار ، المدير السابق ل (( مصلحة الجزائر )) حقائق الادارة الجزائرية • ( 4 )

بعد فضائح بلدتي مليانة و سور الغزلان ( أومال ) أدت استفسارات السيناتور ديد أمام مجلس الشيوخ سنة 1891 الى فتح ملف الجزائر ، في مجلس الشيوخ ، خاصة نظام الالحاقات • لقد شكل مجلس الشيوخ ، يوم 6 مارس ، لجنة من أعضائه لبحث القضية ، هي لجنة الشيوخ ال 18 أو (( لجنة دراسة المسائل الجزائرية )) التي وضع على رأسها السيناتور جول فيرى • ( 5 )

في شهري ماى وجوان 1892 ارسلت اللجنة وفدا ، برئاسة جول فيرى ، الى الجزائر ، لاجراء بحث الاوضاع ، لقد جمع الوفد شهادات المعمرين و بعض الاهالي

---

( 1 ) نفس المرجع ص• 345
( 2 ) ..... AGERON.Histoire de l'Algerie نفس المرجع السابق ص• 47 و 48
( 3 ) نفس المرجع ص• 387
( 4 ) AGERON نفس المرجع السابق ص• 48
( 5 ) MALLARME نفس المرجع السابق ص• 96 و 97•



Scanné avec CamScanner

كما جمعت اللجنة شهادات هامة في نرسانقشها . وقد كلف جول فيري بـ (( تنظيم صلاحيات حاكم الجزائر العام )) . ( 1 )

أدان جول فيري نظام الالحاقات ، و (( روح الاحتكار )) لدى فرنسيي الجزائر ، كما أوضح أن المعمرين لا يعرفون مصالح أخرى غير مصالحهم ، وانهم ينظرون الى الجزائري على أنه وجد لـ (( الاستعباد والسخرة )) . ( 2 )

ان جول فيري ، الذي حضر لاحتلال تونس لا يضع نفسه ، بطبيعة الحال ، الا في اطار استعماري ، قد قدم اقتراحات لاعادة التنظيم السياسي للمستعمرة .

حسب رأيه لا بد من تركيز الحكومة والادارة العليا في مدينة الجزائر ، في يد الحاكم العام ، توضع كل المصالح المدنية للجزائر تحت ادارة الحاكم العام ، ماعدا مصالح العدالة غير الاسلامية ، التعليم الديني ، والتعليم العمومي التي تبقى تابعة مباشرة للوزارات المختصة . لقد نوقشت هذه المقترحات في مجلس الشيوخ ، في ماي 1893 ( 25 ، 26 ، 30 ماي ) وانتهت هذه المناقشات باتفاق مجلس الشيوخ على (( ضرورة الغاء مراسيم الالحاقات واقرار سلطات حاكم الجزائر العام ، بما يتماشى مع نتائج التقرير ومع تصريحات اللجنة )) . ( 3 ) كما اعتبرت غرفة النواب سنة 1896 نظام الالحاقات بأنه (( يشكل عقبة في طريق التسيير الجيد للمصالح العامة في الجزائر ، وفي طريق تحقيق الاصلاحات )) ، ودعت غرفة النواب الحكومة الى (( الغاء هذه المراسيم فورا واعادة الادارة العليا للمستعمرة )) كما طالبتها بتقديم "مشروع قانون لانشاء تنظيم لمراقبة الادارة وكذا تركيب وسير المجلس الاعلى " . ( 4 )

ان العدو الاكبر لنظام الالحاقات قد كان جول كامبون ، الحاكم العام ( 1891 ـ 1897 ) ، الذي عين ضد المثلين (( الجزائريين )) بتوصية من جول فيري . ( 5 ) لقد أوضح جول كامبون رأيه حول النظام السياسي للجزائر في الخطاب الذي ألقاه أمام لجنة مجلس الشيوخ ، في دورة جوان 1891 .

أدان نظام الالحاقات وأكد استحالة ادماج الجزائر في فرنسا لان (( الجزائر ليست بلدا أوربيا ، لكنها بلد شرقي .. )) انها (( تحتوي فرنسيين ، اسبانا ، ايطاليين

---

( 1 ) CAMBON نفس المرجع السابق ص. 4

( 2 ) AGERON نفس المرجع السابق ص 47 و 48 ، 99 و 100

( 3 ) MALLARME نفس المرجع السابق ص. ـ

( 4 ) نفس المرجع ص. 103

( 5 ) AGERON نفس المرجع السابق ص. 48

مالطيين ، وعربا وأتراكا ، قبائليين ،مزابيين وهجينا )) ولكل من هؤلاء شريعته وعاداته الخاصة ، (( لا يمكن التفكير في ادارة شل هذا التركيب من الشعوب مثل عمالة فرنسية )) ، لكن هذا لا يعني أن جول كامبون من مؤيدي الاستقلال الذاتي ، ، (( المتروبول لها حقوقها )) التي يجب أن (( تضايقها المصالح الخاصة بمستعمرة أنشأتها لعظمتها الخاصة )) ، (( ان لها أن تحمي النفوذ الفرنسي في الجزائر ، ان تؤمن معمريها ضد كل خطر داخلي ، ان تحمي ، من جهة أخرى ، رعاياها الاهالي )) (( ضد التعسفات التي تنشأ بالضرورة من منافسة الاجناس )) وهكذا فان (( المعمرين والاهالي )) على السواء في حاجة الى ابقاء سيادة المتروبول بعد هذا التحليل للوضع في الجزائر – وهو تحليل استعماري – خلص كامبون الى أن النظام الاليق بالجزائر هو النظام الواقع بين (( الادماج )) و (( الاستقلال الذاتي )) .(1) وهذه النظرة هي التي نادى بها الحاكم العام السابق دي جيدون ، ولتحقيق الاصلاحات اقترح كامبون ثلاث نقاط :

1 – المجلس الاعلى ، الذي يتداول حول الشؤون الخاصة بالمستعمرة ، اقترح ان يمثل فيه السكان الفرنسيون والاهالي ليدافعوا عن مصالحهم والموظفون الذين يمثلون الدولة باعتبارها (( المعمر الاكبر للجزائر )) بما لها من (( مصالح مادية في المستعمرة )) : (( الاراضي الواسعة ، الغابات ... )) .

2 – التمثيل النيابي للسكان الفرنسيين ، لتأمين مصالحهم ولمزاولة حقوقهم السياسية بالمشاركة في (( ادارة الشؤون العامة للبلاد ، مثل السكان الفرنسيين في فرنسا )) .

3 – الحاكم العام الذي (( لا يمثل خصيصا مصالح فرنسيي الجزائر ، لكن يمثل مصالح فرنسا ، ويحدث أحيانا أن هذه المصالح تتناقض في ما بينها . )) ورد على المطالبين بالغاء منصب الحاكم العام متسائلا : (( كيف يدار الجنوب الجزائري من باريس ؟ )) .(2) .

وأوضح في مجلس الشيخ ، يوم 30 ماي 1893 ، عندما طرح تقرير جول فيري للمناقشة ، المصالح التي يجب الحاقها بالحاكم العام ، وهي مصلحة الاستيطان ولواحقها من الري الفلاحي ، الاشغال العمومية ، البريد والتلغراف ، المصالح الخاصة بالاهالي ... (3)

لكن هذا البرنامج الاصلاحي لقي معارضة شديدة من المنتخبين البرلمانيين " الجزائريين " ، الذين تمكنوا من تجميد كل مشاريعه في وزارة الداخلية ، أو في اللجان البرلمانية .(4) ومع هذا فان كامبون قد تمكن من اعادة الاعتبار الى

---

(1) CAMBON نفس المرجع السابق ص. 9 و 10
(2) نفس المرجع ، ص. 11 و 18
(3) نفس المرجع ص. 35 و 36
(4) AGERON نفس المرجع السابق ص. 48 و 49



Scanné avec CamScanner

الحكومة العامة بواسطة مرسوم 31 ديسمبر 1896 الذي ألغى نظام الالحاقات.

لقد ترك النظام الجديد ادارة المصالح المتشابهة مع مصالح المتروبول، للوزارات، واسند المصالح الخاصة بالجزائر الى الحاكم العام، لاشباع الحاجيات الخاصة بالجزائر، وفي هذا الاطار أعطي الحاكم العام سلطات خاصة، تمكنه من اتخاذ الاجراءات الضرورية للمسائل الجزائرية. (1)

ان المصالح المدنية الجزائرية قد وضعت تحت الادارة المباشرة للحاكم العام، بينما أبقيت المصالح الثلاث غير الاسلامية، العمالة، التعليم العمومي، الخزينة الجمركية للمالية ملحقة بالوزارات المختصة، و دور الحاكم العام فيها استشاري، و الحاكم العام مسؤول أمام وزارة الداخلية في ما يخص المصالح المسندة اليه، وانشئ بوزارة الداخلية مصلحة خاصة بالشؤون العامة الجزائرية، وفي ما يخص الضرائب المباشرة و غير المباشرة، الدومين، البريد و المواصلات فان الحاكم العام مسؤول عنها أمام الوزارات المختصة. (2)

لقد شن ايف جويوط حملة، في صحيفة العصر "Le Siecle" ضد كامبون الذي وصفه بـ (( اللامسؤول أمام أي أحد )) وطالب بـ (( الحاق الحاكم العام بالبرلمان )) ، في رأيه فان كامبون يعمل من أجل (( تنظيم الفوضى في الجزائر. )) . (3)

ان استدعاء كامبون قد أظهر أن أية (( سياسة ارشاد متروبولية )) غير ممكنة في الظروف العادية، الا في الحالات الخطيرة كانتفاضة جزائرية. (4) ومهما يكن من أمر فان الغاء نظام الالحاقات قد كان الخطوة الاولى نحو منح فرنسيي الجزائر دورا أكثر أهمية في ادارة أنفسهم بأنفسهم. لقد انتجت حركة المعمرين الاستقلالية - اللايهودية تنازلات فرنسية تتمثل في انشاء المندوبيات المالية واعادة تنظيم المجلس الاعلى و الاكثر أهمية وخطورة هو انشاء (( الميزانية الخاصة )).

لقد أنشأ أحد المراسيم ( مرسوم 23 أوت 1898 ) ، تحت اسم (( المندوبيات المالية )) جهازا جديدا عن المستعمرة، مهمته - كما نص المرسوم - (( تقديم مساعدات، بالآراء الحرة، والنصائح التوضيحية والرغبات المتعلقة بمسائل الضرائب والرسوم المدمجة من طرف الممثلين لدافعي الضرائب الجزائريين، الى الحاكم العام )). (5)

وقد قسمت المندوبيات المالية الى ثلاثة فروع:

فرع المعمرين و يحتوى 21 مندوبا، فرع غير المعمرين و يحتوى 21 مندوبا أيضا، فرع الاهالي و يحتوى 21 مندوبا منهم ستة مندوبين من القبائل الكبرى، كما أن

---

(1) MALLARME نفس المرجع السابق ص. 113

(2) نفس المرجع ص. 105

(3) Yves GUYOT. L'OBVRE De M. JULES CAMBON. La Politique Radicale Socialiste en Algerie. Framarion.. Paris 1897. P. 2 et 5

(4) AGERON نفس المرجع السابق ص. 49

(5) LACOST , NOUCHI, PRENANT نفس المرجع السابق ص. 401

ستة مندوبين من مندوبي الاهالي يعينون من طرف الحاكم العام لمثلوا تراب القادة العسكرية ، ينتخب المندوبون لمدة ستة سنوات ، يعبرون عن آرائهم في المسائل المطروحة بواسطة المداولات التي تجرى داخل الفروع في وقت واحد ومنفصل كل فرع عن الاخرى الا اذا دعاها الحاكم العام الى جمعية عامة أو في حالة الاقتراع على الميزانية • وهذه المندوبيات لها دور استشارى فقط ، قبل انشاء الميزانية الخاصة •(1) لكنها خطوة نحو الاستقلال المالي الذى سيحقق سنة 1900 بانشاء الميزانية الخاصة ، ونحو تدعيم سلطة المعمرين في الجزائر ، ونحو زيادة الضغط على الجزائريين ، ان الاجحاف في حق الشعب الجزائرى لواضح جدا في هذه المندوبيات المالية •

ان الفرنسيين الذين بلغ عددهم 379 591 نسمة سنة 1901 (2) يرسلون الى المندوبيات المالية 42 مندوبا ، أى حوالي ثلثي المقاعد ، بينما يرسل الجزائريون الذين بلغ عددهم في نفس السنة حوالي أربعة ملايين نسمة (3) 21 مندوبا فقط أى ثلث المقاعد (4)، بالاضافة الى ذلك تحصل المعمرون على حق زيادة عدد المنتخبين في المجلس الاعلى للحكومة العامة ، بواسطة مرسوم آخر لهم 23 أوت 1898 •

---

(1) نفس المرجع ص• 401

(2) DE PEYERIMHOFF نفس المرجع السابق ص• 203 •

(3) JURQUET نفس المرجع السابق ج •1 ص•76

(4) كان الفائزون في الانتخابات للمندوبيات المالية سنة 1899 والذين حضروا الجلسة الأولى لهذه المندوبيات هم :

مندوبية المعمرين

| عمالة الجزائر | عمالة وهران | عمالة قسنطينة |
|---|---|---|
| لوروس | لاكرتال | بواس |
| ألتيراس | فيدال | جاكي |
| أيماس | فارو | دوجاردان |
| بيرطود | جيتي | شومونت |
| ريفاى | ديلوسي | كوريس |
| بيجي | بيريت | غوليي |
| بيراد | شارفوني | دى بيزيلون |

انظر:

G.G.A. Delégation Financieres-COLON Novembre 1899;

لقد حدد مرسوم 1875 عدد الاعضاء المنتخبين من طرف المجالس العامة بـ 18 ، لكن عدد الاعضاء الموظفين بـ 20 ، بينما قلب مرسوم 1898 الآية ، فجعل عدد الاعضاء المنتخبين 31 ، أما عدد الاعضاء الموظفين ف 29 فقط (1) ، لكن مع هذا بقي دوره استشاريا ومهما يكن من أمر فان المجلس الاعلى قد أصبح بيد المعمرين .

النتيجة ان المعمرين حققوا انتصارا كبيرا : يرسلون ممثليهم الى مجلس الشيخ والى غرفة النواب وحدهم ، يسيطرون على المجلس الاعلى والمندوبيات المالية ، لقد تراجعت فرنسا أمام ضغط المعمرين ولعل هذا هو السبب الذى أدى الى انشاق الحركة المعادية لليهود .

## المعمرون يحصلون على الاستقلال المالي

في سنة 1900 منحت الجزائر (( الميزانية الخاصة )) ، أى منحت الاستقلال المالي الذاتي ، ففي 22 ماى وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بـ (( انشاء ميزانية خاصة بالجزائر )) ، وفي ديسمبر وافق الجهاز التشريعي على المشروع (2)

---

### مندوبية غير المعمرين

| عمالة الجزائر | عمالة وهران | عمالة قسنطينة |
|---|---|---|
| جوردان | رولان | دى سانت جيرمان |
| بيرار | فانسي | ديميرتي |
| زيفكو | بيسون جالراس | لوسي ور |
| ريمي | ابير | شيستوفل |
| كازانوفا | صاباتي | لابوريك |
| مارتان | بيران | بولهاريس |
| دى مونشرافل | تيدبشي | بنيبلي |

انظر . G.G.A. Délégatios Financiéres -Non -Colons.Novembre 1899

### مندوبية الاهالي

المندوبون العرب : _ مصطفى حاج موسى _ محي الدين محمد بن الطاهر _ الحراق بن كريطلي _ بلشير ملزارى _ وليد مولاى علي _ بن يعقوب علي _ معيزة محمد بن التوهامي _ الحاج محمد الطيب _ محمد بن لحرش _ الحاج ولد مبخوت _ بوطيبة الحاج بن يمينة _ لققون محمد بن حسن _ سي الدين حمزة _ محمد بوعزيز قانا _ محمود بن علي مسرلي .

مندوبو القبائل : _ أورابح محمود أورابح _ آيت محمد أورابح _ بن عبيد علي _ معمرى غانا _ قادرى السعيد .

انظر .

G.G.A. Délégatios Financiéres -Non-Colon.Novembre 1899

(1) MARTIN نفس المرجع السابق ص. 110

(2) FALCK نفس المرجع السابق ص. 37

تحت المادة الاولى من القانون الخاص بهذه الميزانية على : (( ان الجزائر قد منحت الشخصية المدنية ، يمكنها أن تحوز على ثروات ، انشاء مؤسسات للمنفعة الكولونيالية شق خطوط السكك الحديدية ، أو أشغال أخرى كبرى عمومية ، قبض القروض )) •

(( يشغل الحاكم العام الجزائر في نشاطات الحياة المدنية ، انه لا يستطيع أن يقبض قروضا ولا أن يمنح 5 خطوط السكك الحديدية أو وأشغالا أخرى كبرى عمومية الا بموجب المداولات طبقا للمندوبيات المالية والمجلس الاعلى المصادق عليها بقانون )) وحددت المادة الثانية مداخيل الميزانية الخاصة بـ (( كل الضرائب بمختلف أنواعها )) ، (( منتوج الضرائب التي ستخلق في ما بعد )) أما المصاريف فهي : (( مجموع المصاريف المدنية )) ، (( معاشات الموظفين والوكلاء الكولونياليين )) • ( 1 )

تمر الميزانية الخاصة بالمراحل التالية :

1 ـ تحضر الحكومة مشروع الميزانية تحت رقابة وزارة الداخلية •

2 ـ في المندوبيات المالية يناقش المشروع ، ويقترع عليه في جمعية عامة ، بعد تقدم تقرير اللجنة المالية التي تتكون من 11 عضوا منتخبين من طرف كل مندوبية على أساس : 4 عن مندوبية المعمرين ، 4 عن مندوبية غير المعمرين و 3 عن مندوبية الاهالي •

3 ـ يقدم المشروع للتداول في المجلس الاعلى ، الذى تقدم له بدوره لجنته المالية المكونة من 9 أعضاء منتخبين ، تقريرا حول المشروع • وعلى المجلس أن يرفض المشروع كاملا أو يقبله كاملا • مع العلم ان المجلس يسيطر عليه المعمرون أيضا •

4 ـ يصدر رئيس الجمهورية الميزانية بمرسوم بعد الاضطلاع على التقرير المقدم من وزير الداخلية بشأنها • ( 2 )

وهكذا نرى كيف ان الاستقلال المالي للجزائر لا يعني سوى وضع الميزانية والاقتصاد الجزائريين بين أيدى المعمرين • في المندوبيات المالية نجد مندوبيتين ( مندوبية المعمرين ومندوبية غير المعمرين ) متحالفتين ضد مندوبية المسلمين ، أى 2 ضد 1 ، ذلك لانه ليس هناك تناقض مصلحي بين المندوبيتين الاوليين ، الكل لهم مصالح عقارية ، فالمحامي أو التاجر الفرنسي نجده ، في عمالة قسنطينة مثلا من الملاك العقاريين الكبار ( 3 ) • ان السيطرة ، في بلد فلاحي اساسا ، لاصحاب المزارع فليس من العجب ان طالب مقرر الاستيطان رولون باسم اللجنة الخاصة بالاستيطان

---

( 1 ) نفس المرجع ص• 38

( 2 ) نفس المرجع ص• 38

( 3 ) LACOST, NOUCHI, PRENANT... نفس المرجع السابق ص• 402

في مندوبية غير المعمرين ( 16 نوفمبر 1899 ) بـ (( المتابعة والتطبيق الليبرالي للتشريع حول الملكية الاهلية )) وبرفض (( كل اصلاح )) من شأنه (( حماية الملكية الاهلية )) ( 1 ) من التكالب الاوربي • وحتى المندوبين المسلمين يملك الكثير منهم اقطاعيات ولا يختلفون كثيرا عن المعمرين ( 2 ) بالاضافة الى ان المندوبين المسلمين ، والحالة هذه ، لا يمثلون الشعب الجزائري • انهم يتسابقون للحصول على رضا الادارة الاستعمارية وذلك بالصمت عند المناقشات ، في سنة 1912 ، عندما طرحت قضية الضرائب العربية التي تمس 4 جزائريين من 5 ، فان الذين كانوا يناقشون انما هم الاربيون ، اما المندوبون الجزائريون فكانوا صامتين • ( 3 )

اذن فان الجزائريين الذين ، علاوة على ما يدفعون مثل الاوربيين من الضرائب يدفعون ما يسمى بالضرائب العربية ، لا ممثل لهم في هذه المندوبيات التي تحدد الضرائب العربية •

جاء في تقرير المندوب جارو باسم لجنة الضرائب العربية أمام

مندوبية المعمرين يوم 13 نوفمبر 1899 ما يلي : (( ان مسألة الضرائب العربية العربية تأخذ اهمية من الدرجة الاولى لان هذه الضرائب تشكل احد مصادر دخولنا الاساسية ، فعلا فان 17 الى 18 مليون من 54 مليون ، حسب السنوات تعود الى الضرائب العربية )) وطالب برفعها • ( 4 ) اذن فالمستفيدون من الميزانية هم انفسهم الذين يضعونها •

ان المعمرين هم الذين يتداولون في الميزانية ، في المندوبيات المالية ، وهم الذين يتداولون فيها في المجلس الاعلى ، ويعمل نوابهم في فرنسا من اجلها ايضا •

يصف مؤلفو (( الجزائر ماضيا وحاضرا )) المندوبيات المالية بقولهم : في الوقت نفسه فانها جمعية طبقية ، لكن ايضا جمعية حيث الاقلية العرقية تضع القانون )) • ( 5 ) ووصفها المؤرخ الفرنسي جوليان بأنها (( قلعة )) (( لا تمثل الرجال ))

---

(1) G.G.A. Délégations Finonciéres-Non-Colon.1899.PP.525

(2) CH.A.JULIEN,L'Afrique du Nord en Marche.3Eme Edition. Ju[illegible]liard. Paris 1972P44

(3) LACST,NOUCHI,PRENANT..... نفس المرجع السابق ص• 402 و 403

(4) G.G.A. Délégatios Financiéres-Colon 1899. PP. 184,186

(5) LACOST,NOUCHI,......... نفس المرجع السابق ص• 402



Scanné avec CamScanner

لكن تمثل (( المصالح )) التي هي (( مصالح الملاك العقاريين خاصة )) .(1)
أما فرحات عباس فيصف الميزانية الخاصة ودور المعمرين فيها بقوله : (( بواسطتها قبضوا على زمام الحكم بيد من حديد وخلقوا نظاما اقتصاديا استعماريا محضا للدفاع عن مصالحهم ومصالح أصحاب المصانع والمعامل الفرنسية لا غير .وأما الاعتمادات المخصصة للجزائريين في هذه الميزانية ، فهي تافهة لا تسمن ولا تغني من جوع )).(2)

ان المندوبين الفرنسيين لم يكن لهم ای تكوين سياسي أو وعي سياسي في أغلب الأحيان ، بالنسبة لهم فالنشاط يعني تحقيق المصالح ، ففي أكتوبر 1919 نشر أندري جوليان ، في صحيفة النضال الاجتماعي (( La Lutte Sociale )) مقالا أوضح فيه عقلية هؤلاء المندوبين التي تتميز بالافق الضيق .(3) ان هؤلاء هم الذين سيطروا على الاقتصاد الجزائري ، وليس هذا فقط بل كان لهم دور كبير في توجيه السياسة والقضايا الاجتماعية .

في سنة 1907 ، لما حاولت فرنسا ادخال نظام العطلة الاسبوعية في ميدان العمل الفلاحي الى الجزائر ثار المندوبون ضدها ،واعتبرها مندوب المعمرين طوندوني (( انتهاكا لحرية العمل )) ولما رد عليه زميله بيرتوند ،بان هذا الموقف سياسي وبأن المندوبيات المالية ليس من حقها التدخل في السياسة ، أجابه طوندوني قائلا : (( انني أتكلم عن السياسة الاجتماعية ، عن سياسة التقدم التي تنتج القوانين التي تحضر من خلال المناقشات النزيهة . انني أعتبر أن من واجبنا الاول ممارسة هذه السياسة النافعة )) التي تعتبر الحكومة الفرنسية التي تجهل وضع الجزائر الخاص ، وقد لقي المندوب طوندوني تأييد أغلبية زملائه .(4) كما نوقشت مسألة الخدمة العسكرية سنة 1908 في هذه المندوبيات (5) وفي بعض الاحيان ، تنتقد سياسة فرنسا في فرنسا نفسها كما حدث سنة 1906 حيث قدمت مندوبية المعمرين احتجاجا شديد اللهجة الى الحكومة الفرنسية لان هذه الاخيرة أخذت تبحث مسألة تخفيض الرسم الجمركية المفروضة على الخمور الاسبانية الواردة الى فرنسا .(6)
ومهما يكن من أمر فان القضايا المالية لا يمكن فصلها عن السياسة ، بل ان السياسة ما هي الا اختصار شديد للاقتصاد . لهذا كانت المندوبيات المالية تناقش كل القضايا التي تهم المعمرين سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

---

(1) JULIEN نفس المرجع السابق ص. 44
(2) عباس. نفس المرجع السابق ص. 114

(3) CH.A.JULIEN,PIERE HERMARD. UNE Pensée Anti- Coloniale. Sindibed. Paris 1979. PP. 36et38
(4)G.G.A. Délégations Finonciéres-Colons 1907 P. 363
(5)G.G.A. Délégations Financiéres- Assemblée Plieniére.1908 P. 56
(6) G.G.A. Délégations Financiéres -Colons.1906 PP. 83 et 84



Scanné avec CamScanner

# الخاتمة

اعتبرت فرنسا الجزائر منذ بداية الاستعمار مستعمرة لاسكانها بالفرنسيين ، لكنها اصطدمت بانخفاض الهجرة الفرنسية الى الجزائر ، الشيء الذى جعلها تتجه نحو الاوربيين عامة والاسبان والايطاليين ، بصفة خاصة . وهكذا كان الاوربيون ، في الجزائر عبارة عن خليط من اجناس مختلفة ، العنصر الاكثر عددا فيهم هو العنصر الفرنسي . كانت فرنسا تهدف من اقامة هؤلاء المدنيين خدمة الاستعمار . ولما كانت السياسة الفرنسية تقوم على ابقاء الجزائر بلدا زراعيا ، فان هؤلاء الاوربيين قد ارتبط اغلبهم بالارض ، مع مرور الزمن ، وخاصة في عهد الجمهورية الثالثة ظهر جيل جديد من المعمرين الذين ولدوا في الجزائر ، روابطه بالمجتمع الفرنسي ضعيفة ، واخذت تزداد ضعفا مع مر الزمن ، لكن ارتباطهم بالسلطة الفرنسية كان قويا ، اذ كانوا حلفاء للاستعمار لان مصيرهم مرهون بالتواجد العسكرى والسياسي الفرنسي في الجزائر .

في الفترة 1830 ـ 1870 لم تكن الظروف مواتية لهؤلاء المعمرين كي يفرضوا انفسهم ومصالحهم في الجزائر ، بفعل عوامل عدة : المقاومة الجزائرية المسلحة ، التردد في مواقف فرنسا تجاه الجزائر وخاصة في عهد الامبراطورية الثانية ، وهذا التردد كان بفعل ضعف الرأسمالية الفرنسية نفسها . لكن هذه الفترة عرفت ميلاد النشاط السياسي للمعمرين ، هذا النشاط الذى كان يستهدف الوصول الى المؤسسات السياسية للمستعمرة ، والوصول الى هذه المؤسسات لن يتحقق الا بالاطاحة بالنظام العسكرى في الجزائر .

ان سقوط الامبراطورية الثانية قد فتح المجال أمام المعمرين ، حيث رفعوا شعار (( الادماج )) الذى يعني ، في نهاية المطاف ابعاد العسكريين عن السلطة ، لقد استغلوا هزائم الجيش الفرنسي أمام الجيش البروسي لتصفية النظام العسكرى ، فخلعوا ، باسم الجمهورية ، موظفي الامبراطورية ، قبل ان تتدخل سلطة الجمهورية الثالثة . لقد كانت سنتا 1870 و 1871 فترة زمنية حاسمة في علاقاتهم بالنظام العسكرى ، لقد مكنتهم تحالفاتهم مع جمهوريي المتروبول ضد الامبراطورية من اقامة الحكومة المدنية في الجزائر ، والوصول الى المؤسسات السياسية في الحكومة العامة ، العمالة والبلدية . ووسعت لهم حكومة الجمهورية المؤقتة مجالات نشاطاتهم وفرض سلطتهم على

الشعب الجزائري بتوسيع التراب المدني ، لقد انهوا كل المحاولات التي كانت تظهر من حين لآخر من اجل حماية الجزائريين والتي كان يتبناها عسكريون في اغلب الاحيان .

ورغم التناقض بين حركة المعمرين وثورة باريس العمالية فان المعمرين قد اعلنوا تأييدهم لهذه الثورة ، وهذا التأييد في الحقيقة لم يكن صادرا انطلاقا من مبادئ تحررية ولكنه رد فعل عشوائي ، الهدف الآني منه هو الضغط على حكومة الجمهورية المؤقتة . وقد ادركت الحكومة الفرنسية ذلك ، ولهذا قمعت بلدية باريس بوحشية وأغرقتها في بحر من الدماء ، وكذا فعلت مع الثوار الجزائريين ، ثوار 1871 ، 1872 ، لكن هذه الحكومة واجهت حركة المعمرين بتحقيق مطالبهم الاستعمارية .

تمكن المعمرون ، بعد اسقاط النظام العسكري ، من الحصول على الكثير من مطالبهم : ـ اقامة الملكية الفردية في اراضي القبائل التي كانت لا تقبل المتاجرة فيها ، بهذه الصفة ، صفة الجماعية في الملكية ، تمكنت من حفظ المجتمع الجزائري من التخريب واعادة التركيب . لقد فتح قانون 1873 المجال واسعا أمام المعمرين ، وخاصة الكبار منهم ، لسلب أراضي الجزائريين الذين انهزموا قبل ذلك بسنة واحدة ، وتحول الكثير من الفلاحين الجزائريين الى خماسين وأجراء ، هذا بعد المصادرات الشهيرة والواسعة لاراضي الثائرين الجزائريين .

لقد مكن قانون 1873 ، وهو اخطر قانون اصدره الاستعمار في الجزائر حتى الآن ، من تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا . وفتح المجال امام المضاربين من الاوربيين واليهود ، كما سهل نمو الاقطاع الجزائري . وللقضاء على ردود الفعل الجزائرية أمام هذا الواقع المؤلم ، وضعت فرنسا ، وبالحاح من المعمرين ، الذين وصفوهم بالوحشية والهمجية والتخلف ، وضعت الجزائريين في قفص من المخالفات والجنايات والجنح الخاصة ، وسلمت اصدار العقوبة في شأنها للاداريين في التراب المدني ، والعسكريين في التراب العسكري ، في الوقت الذي انشأت فيه هيئات المحلفين ووضعتها تحت تصرف المعمرين . لقد كانت هذه الهيئات وسيلة قمعية ضد الجزائريين ، اتضحت فاعليتها بشكل جلي في محاكمة ثوار 1871 ، 1872 ، كما كانت وسيلة سرقة ، في ظل المنازعات التي اشتدت بين الجزائريين ، بفعل تقسيم الارض المشتركة ، وهكذا اصبح السلب والنهب يمارسان قانونيا على الجزائريين .



Scanned by CamScanner

Scanné avec CamScanner

لقد عملت الجمهورية الثالثة ، التي بنشأتها انتصر الحزب الاستعماري في فرنسا نهائيا ، على اشباع كل رغبات المعمرين ، لقد سمحت لهم ان يرسلوا ممثليهم الى البرلمان ومنحتهم حق الوصاية على الجزائريين ، وخصصت اموالا ضخمة لتنشيط الاستيطان ، وسهلت لهم التوسع في مناطق بعيدة عن المراكز العمرانية ، بفضل شبكة من الطرقات والسكك الحديدية انشأتها من اجلهم ومن اجل نقل المواد الاولية الى فرنسا ، واصبح المعمرون القوة الوحيدة التي يقرأ لها الحساب في الجزائر.

تكريسا لمطالبهم وتأكيدا على ابعاد الجزائريين والعسكريين من اية مشاركة في المؤسسات السياسية بالمستعمرة ، وضعت ، وضعت حكومة الجمهورية ، بعد عشر سنوات من حياتها ، نظام الالحاقات ، الذي اضعف مركز الحكومة العامة ، في ظل الالحاقات ، اصبحت السلطة الفعلية في الجزائر ، في يد ممثلي المعمرين في البرلمان.

في ظل نظام الالحاقات ازدهرت زراعة الكرم في الجزائر ، بفعل تخريب الفيلوكسيرا للكروم الفرنسية في فرنسا ، الشيء الذي سمح بانتقال رؤوس الاموال الفرنسية الى الجزائر وازدياد النشاط المصرفي . لقد تمكنت رؤوس الاموال من السيطرة شيئا فشيئا على الفلاحة ، واصبحت هذه الاخيرة مشروعا في يد الرأسماليين لتحقيق الارباح ، في الوقت الذي اشتدت فيه حمى البحث والتنقيب عن المواد الاولية المنجمية ، وجاءت ازمة الكروم الجزائرية في الوقت الذي انتهت فيه في فرنسا ، وادى ذلك الى تخريب الكثير من المعمرين الصغار وانتقال الاراضي التي تحت ايديهم الى يد المعمرين الكبار والرأسماليين . هذا كله ادى الى احداث تقسيم طبقي بين المعمرين خاصة ، والاوربيين عامة ، وتحول الكثير من المعمرين الصغار الى عمال اجراء.

لقد طرحت هذه الازمة ردود فعل سياسية ، عشوائية ، وظهر التيار المعادي للرأسمالية ، لكن ظروف الاستعمار والتناقض بين المعمرين المرتبطين بفرنسا والشعب الجزائري سمح للبرجوازية الاوربية في الجزائر ان توجه نشاط هذا التيار ضد البرجوازية اليهودية فقط . انها الحركة المعادية لليهود ، لقد القت هذه الحركة المسؤولية كلها على اليهود وعلى الحكومة الفرنسية التي سهلت لليهود النشاطات المالية ، بواسطة مرسوم 24 اكتوبر 1870 ، وهو المرسوم الذي منحهم الجنسية الفرنسية . بلغت الحركة درجة الهجوم على المتاجر اليهودية ، وجرت معها (( الاشتراكيين )) الذين رأوا في ذلك نضالا ضد الطغيان الرأسمالي . لقد جاءت الحركة اللايهودية في وقت اشتدت فيه الحركة اللاسامية في اوربا وفرنسا على الخصوص كما تصادفت مع بداية الحركة الصهيونية.

في الوقت نفسه ازداد التيار الاستقلالي وزنا ، تيار الاستقلال الذاتي ، بعبارة اخرى تيار الطاليبة بوضع الجزائر سياسيا وماليا بالخصوص تحت يد الفرنسيين المتواجدين في الجزائر والذين يشكلون النسبة الكبرى من الاوربيين ، والكلام هنا عن الاوربيين انما هو في الحقيقة عن المعمرين الذين يشكلون القوة الحاسمة في ظل مجتمع فلاحي اساسا . لقد انتهت المطالب الادماجية اذن ، الآن يمكن المطالبة بالاستقلال الذاتي بعد انهاء دور العسكريين السياسي والمدني ، في العشرية الاولى والثانية من حياة الجمهورية ، بعد ان تأكد المعمرون من ابعاد الجزائريين عن اية مشاركة في المؤسسات السياسية للمستعمرة ، وبعد ان اصبحت الارض الجزائرية خاضعة للقانون الفرنسي وانتهت (( الشيوعية الاسلامية )) في الجزائر .

تحقيقا للاستقلال الذاتي انتخب المعمرون نوابهم الى البرلمان من المترشحين المعادين لليهود ، انتخبوا (( الفرسان الراديين )) . واستجابت فرنسا التي كانت تعمل من اجل تثبيت اقدامها في تونس خاصة وافريقيا عامة ، والتي كانت تعمل لضم المغرب الاقصى ، والتي اكتشفت الكثير من المواد الاولية المنجمية في الجزائر ، خاصة الحديد والفوسفات ، ان فرنسا الامبريالية هذه قد استجابت لمطالبهم بدون تردد .

في الوقت الذي انهت نظام الالحاقات ، واعادت الاعتبار الى الحكومة العامة ، باعتبارها تمثل اساسا مصالح الرأسمالية الفرنسية ، اعادت تنظيم المجلس الاعلى للحكومة العامة بشكل يزيد من دور المعمرين فيه . وانشأت (( المندوبيات المالية )) التي كان لها دور استشاري في ما يخص المالية ، ومع هذا فان التمثيل فيها لم يكن في حقيقة الامر سوى للمعمرين ، فالعسكريون مبعدون عنها والجزائريون ممثلون فيها بعناصر الطاعة مرتبطة ، في اغلب الاحيان بالاستعمار نفسه ، ولم يكن ذلك سوى خطوة هامة نحو اطلاق يد المعمرين في المالية الجزائرية .

ان اخطر اجراء اتخذته الجمهورية الثالثة في القرن التاسع عشرة بعد قانون 1873 ، انما هو قرار انشاء الميزانية الخاصة بالجزائر سنة 1900 . ان الميزانية تعني الاقتصاد ، ومن يضع الميزانية انما هو الذي يتحكم في الاقتصاد ، هو الذي يوجهه الوجهة التي يريدها . لكن الميزانية الخاصة بالجزائر كان يضعها المعمرون . ففي الحكومة العامة يساهمون في اعداد مشروعها ، وفي المندوبيات المالية يناقشونها ويصادقون عليها ، وفي المجلس الاعلى للحكومة العامة يناقشونها مرة اخرى ويقررونها . وهكذا اصبح مصير الجزائريين بيد المعمرين .



Scanné avec CamScanner

ومع بداية القرن العشرين انتهت الحركة اللايهودية ، رغم ان فرنسا لم تلغ مرسوم 24 اكتوبر ، واتضح ان الحركة المعادية لليهود لم تكن سوى التعبير عن اطماع سياسية اقتصادية .

وتستقبل الجزائر القرن العشرين بسلطة الاقلية الاوربية والاقلية اليهودية ، في مواجهة الغالبية العظمى من السكان في الجزائر التي كانت تتشكل من الجزائريين حتى الوقت الذي اصبح كل شيء بيد الاقلية بقيت الاغلبية ترزح تحت القوانين الخاصة ( قوانين الانديجينا ) والضرائب العربية بعد ان فقدت ارضها وثرواتها .

وهكذا فان التغييرات الجذرية التي احدثها الاستعمار في الجزائر انما كانت في الفترة الواقعة بين 1870 ـ و 1900 ، انها فترة التوسع الامبريالي الفرنسي . وهي فترة لا زالت في حاجة الى المزيد من الدراسة والتحليل .

انتهى

صالح عباد

جيجل يوم 26 ماي 1982

# الـــــــلاحـــــــق

## اسرائيليو الجزائر الاهالي

عريضة الى الجمعية الوطنية الفرنسية ضد مرسوم 24 أكتوبر 1870.

لشارل دي بوزي
عامل وهران سابقا ، محافظ الجزائر فوق العادة سابقا .

أيها السادة النواب ،

لي الشرف أن أطلب منكم : أولا ، الغاء مرسوم 24 أكتوبر 1870 باعتباره يعلن ان الاسرائيليين الاهالي مواطنون فرنسيون و يمنحهم الممارسة الكاملة للحقوق السياسية و ثانيا ، تثبيت اجراء نفس المرسوم الذي بموجبه ينظم التشريع الحقيقي والشخصي للاسرائيليين الاهالي ، لا بواسطة القانون الحاخامي ، لكن بواسطة القانون الفرنسي ، من الآن فصاعدا .

هكذا يعاد نقل الاسرائيليين الاهالي من طرفكم الى الوضعية التي كانوا عليها منذ قرون وحتى اقامة الاقتراع العام ، بالنسبة للغالبية العظمى من السكان الفرنسيين . سيخضعون لقوانيننا الفرنسية ، دون أن يصبحوا ناخبين .

زيادة على ذلك يصبح بامكانهم الحصول على حقوق المواطن بسهولة . ان الذين يتمكنون منهم تجاوز مستوى اخوانهم ، الذين يظهرون الكفاءة للدخول الى المجتمع الفرنسي ، سيجدون السبيل مفتوحا أمامهم بشكل واسع بواسطة تشريعنا ، وذلك عن طريق التجنيس الفردي . ان نوعية المواطن الفرنسي ، بدلا من ان تخفض الى جمهرة أجنبية من مدنيتنا ، مثل ما هو حاصل بواسطة 24 أكتوبر ، تصبح اذن مكافأة للذين يرتفعون الى مستوانا .

ان مرسوم مندوبية تور لهو موضوع مراجعة ، بهذه الصفة يتم البحث في مسألة ذات مصلحة دائمة ، وأجنبية عن الدفاع الوطني ، بصفة نهائية . آمل أيها السادة أن تكونوا مقتنعين بأن الغاء ضروري ، وانه من باب المصلحة العامة . ان دعوة الملك الانتخابي للجزائر و وهران يوم 9 جويلية تضفي على المسألة صفة الاستعجال .

اني أبعد كل ما يتعلق بالدين ، ولن أتمسك الا بالحجة السياسية . يجب الا يكون دينهم حجة لقبول أو رفض ممارسة الحقوق السياسية للاسرائليين الاهالي . هل الاسرائيليون الاهالي فرنسيون أم أنهم ليسوا سوى عرب يعتنقون الديانة الموساوية ؟ لهم جدارة ممارسة حقوق المواطن أم لا ؟ انضمامهم الى المجتمع الفرنسي ضار أم نافع ؟ كل المسألة هنا .

ليس الاسرائيليون الاهالي فرنسيين ولكنهم عرب لهم ديانة يهودية . ان لغتهم الام هي العربية ، التي ينطقونها مشوهة ، و يكتبونها بعادات عبرية . عدد قليل منهم يعبر بالفرنسية بسهولة ، القليل جدا هم الذين يكتبون لغتنا . أما بالنسبة للغالبية العظمى ، فانها لم تكتسب ، في علاقاتها معنا ، الا رطانة مشوهة ، لا غنى عنها في تجارتها . عاداتهم شرقية ، ولدى الكل تقريبا ، فان التقاليد هي تقاليد الشرق . ليست هناك أية تربية ثقافية ، مهنة واحدة هي التجارة ، صبر فريد من نوعه ، انه صبر جمع النقود ، اجانب عن الجنسية الفرنسية ، مستقرون خارج المدنية الاوربية ، فان هؤلاء الاسرائليين لا وطن لهم .

حقيقة ، بوجود المسلمين ، اعدائهم منذ القديم ، يتجه الاسرائيليون الاهالي نحو الفرنسيين . لقد حررتهم فرنسا من الاهانات ، منحتهم الامن لذواتهم ولثرواتهم ، وغزونا في افريقيا وسع حقل استغلالهم التجاري ان الاسرائيليين الاهالي لن ينسوا هذا الجميل ، لكن سيادة قوة أخرى ستؤمن لهم نفس الامتيازات ، يصبحون اذن رعايا انجليز ، أمريكيين ، أو بروسيين ببرودة فائقة .

انكم تقيمون ايها السادة ، الدعوة الى الموافقة على صفة المواطن الفرنسي لاهالي ليسوا فرنسيين لا باللغة ولا بالعادات ، لا بالتقاليد ولا بالمصالح . يمكنكم ذلك ، لكن ان تجعلوا الاسرائيليين الاهالي قادرين على فهم واجبات المواطن الفرنسي وممارستهم للحقوق بمنفعة هذا يتجاوز قدرتكم . جماعيا ، ان الاسرائيليين الاهالي مضروبين بفشل طبيعي ، انه لا يمكنهم أن يكونوا لا جنودا ولا محلفين وسيكونون ناخبين خطرين .



Scanné avec CamScanner

ما عدا بعض الحالات النادرة جدا ، فان الاسرائيلي الاهلي لا يمكنه ان يكون جنديا : ان الحرب غير متواجدة في عاداته . لكي يطلق رصاصة واحدة من بندقية دون ان يقع على قفاه يتطلب الامر ثلاثة أشهر من التدريب. لكم يتطلب الامركي يطلق رصاصات عديدة مرة واحدة دون ان يفرّ؟ (1) والحالة هذه ، لا يغيب عن بالكم أيها السادة ، انه في حالة انتفاضة عربية ، فان على كل فرنسي افريقيا ان يقدموا عونا نشيطا لجنودنا . هل يكون ذلك استثناء في صالح الاسرائيليين الاهالي الذين اصبحوا مواطنين ؟ هذا الامتياز لن يكون عادلا . هل يسيرون مع الفرنسيين الحقيقيين ؟ ان فكرهم قليل الروح العسكرية ، سيكونون شللا خطيرا . اخيرا ، اما ان يحاربوا أو يفروا ، ان وجودهم في صفوفنا يكفي لزعزعة وفاء المسلمين ، ولاغاظة العدو.

فكروا في ذلك ، فعلا ، ايها السادة ، ان المسلم لا يعتبر اليهودي ندا له أبدا انه لايقبله ان يكون رفيق السلاح . ان حكمت عليهم الاهانة بخوض الحرب مع يهود ولنفس القضية ، ان عرضوا للتأنيب أو الاهانة باطلاق الرصاص مع يهود ضد مسلمين ، فان القوم ( القومية ـ المعرب) يبقون أوفياء و ينتقلون الى جانب العدو ، ان القاصة الاهالي ، هؤلاء الجنود الشاة الباهرين ، الذين لم يخونوا أبدا سيرفضون الحرب. (2)

---

أقدّم (1) – إستثناء شريفا في صالح الجمعية الاسرائيلية التي وجدتها منظمة في ( مدينة ) الجزائر . ان حماس مليشياتها قد اثبت انه يمكن جعل الاسرائيليين فرنسيين حقيقيين ، باخذهم واحدا واحدا . لكن اسلحتهم خطيرة ، انهم يحرضون العرب. كان على خليفتي ان يحلها .

(2) اليكم مثالا حديثا . قيل في " الاخبار " :

(( بعد قضية عالما التي وقعت قبل امس ، حيث تقاتلوا ، بالمناسبة كالاسود ، ابناء التوركو (+) ، الذين يعلمون بوجود يهود اهالي في صفوف المليشيا المجندة ، انهم لا يستطيعون القبول بيهود يحاربون مسلمين بالزي العسكري الفرنسي وان اليهود في اول المعركة يطلقون الرصاص على التركام لانهم لا يميزون .

(( ان السلطات العسكرية العربية ، والتي تريد تدارك مصيبة شبيهة ، قد قررت انه من التبصر اعادة المليشيات اليهودية من عالما ، لقد وصلت الى ( مدينة ) الجزائر مساء امس ، بالاسلحة والامتعة .

---

(+) توركو ( Turcos ) طائفة من القناصين الجزائريين في الجيش الفرنسي اطلق عليهم هذا الاسم في حرب القرم عام 1854 . ( المعرب) .

نفس الفشل نفس الخطر في ما يخص عمل المحلفين . ان الاسرائيليين الاهالي ، الذين يصبحون مواطنين فرنسيين ، سيصبحون محلفين في قضايا متهمين مسلمين . انني اعتقد انهم لا يجرأون على اعتبار احد المسلمين مذنبا . وان النتيجة الوحيدة من حضور احد اليهود في هيئة محلفين هي اعتبار العرب لهذا الحضور احراجا مهينا . ان أى حكم عادل ، يعلن في وضع مثل هذا الوضع ضد احد المسلمين يظهر لهم كأمر صادر من طرف عدو حقير . انكم لا تريدون ايها السادة ان تفقد العدالة الفرنسية احدى قوانا الاحسن تنظيما والاكثر اهمية في الجزائر ، اعتبارها ، بواسطة ادخال الاسرائيليين الاهالي الى هيئات المحلفين .

مكلفا بتطبيق مرسوم 24 اكتوبر ، فانه كان علي ان اسعى في ذلك من اجل تخفيف الاخطار ، استخدام المصادر القانونية الى الحد الاقصى . لقد امرت الا يرد في قوائم المحلفين الا الاسرائيليون الذين يفوزون بالشرط المزدوج : اولا ، بالتثبت من سنهم ومن اصلهم الاهلي ؛ ثانيا ، معرفة لا الكتابة فقط كما يشترط قانون 1831 ، لكن التحرير باللغة الفرنسية بسهولة ايضا ، ان جهل الاسرائيليين والتاريخ الحديث لتنظيم سجلات الحالة المدنية قد سمحا ، هكذا ، بابعاد اغلبية الاسرائيليين . (3)

---

. ان الحقد المتبادل يغذي الخصام بين التوركو والتجار اليهود ، في الاسواق . هؤلاء يصفون التركو بـ (( آكل الخنزير )) ، يوبخونه بانه (( باع دينه للمسيحيين )) .

هذه الشتائم تغيظ التوركو وتغضب بغرنيه . استشيروا حول هذه النقطة ضباط القناصة الجزائريين .

(3) لقد كتب الي وزير العدل يوم 29 نوفمبر 1870 :

(( ان ملاحظاتك حول تواجد الاسرائيليين في هيئات التحكيم لرزينة .)) اشار علي كعلاج بوسيلة ادارية ، رأيت انها ليست عملية . ولما اخبرته انني توصلت الى الهدف بطريقة نصف شرعية ، رد على يوم 21 ديسمبر :

(( ان الطريقة التي استوحيتها من المادة 2 من قانون 1831 ، من اجل ابعاد العقبات التي يمكن ان تنشأ من تجنيس الاسرائيليين الجزائريين تتطابق مع انشاء هيئات المحلفين ، انها تحمل مزية مزدوجة في كونها فعالة ومستوحاة من نفس الادماج الذي نريد تنميته . ممتاز جدا .))

في رأيي ، ليس هنا ما هو ممتاز . ان الطريقة المستعملة تبدو لي غير فعالة ، وترتكز على اشداد فاحش اعطيته لترجمة قانون 1831 .



Scanned by CamScanner

Scanné avec CamScanner

انكم تدركون الموقف ايها السادة ، في حالة ما اذا بقي احد المراسيم حيز التطبيق ولا يمكن تجنب النتائج الا بشكل من اشكال العنف الشرعي .

ان منح الحقوق الانتخابية للاسرائيليين الاهالي يخلق خطرا اكثر شدة ايضا ، في الانتخابات البلدية ، فانه يمنح ، في البلديات الكبرى ، التفوق للاسرائيليين على الفرنسيين ويضع المسلمين تحت نيرهم . في الانتخابات الى الجمعية الوطنية ، يخضع المصلحة الفرنسية للمصلحة الاسرائيلية . خذوا في الاعتبار ، ايها السادة ، القوة الانتخابية التي يمنحها للاسرائيليين الاهالي تمركزهم في البلديات الكبرى ، انضباطهم ورؤوس اموالهم .

في بوسعادة ، في عين البيضاء ، في تيارت ، فان الاسرائيليين الاهالي اكثر من الفرنسيين عددا . متساوون في العدد في تلمسان ، انهم يصلون ، في وهران الى عدد يساوي ثلثي عدد السكان الفرنسيين ؛ في قسنطينة ومعسكر ، عددهم اكثر من النصف . يوجد اسرائيلي اهلي واحد مقابل فرنسيين في مليانة ؛ في بجاية ، في بلعباس ، في بني بوعريج . ان الامة الاسرائيلية ( هكذا ) مساوية ، في مستغانم لخمس الامة الفرنسية ( هكذا ) ؛ في الجزائر ، للثلث ، في سان دونيس دي سيق ، للسدس . ( 4 )

حتى الآن ، ليس للاسرائيليين تفوق في الادارة البلدية . ان القانون المعمول به يعطي الاغلبية في المجالس للعنصر الفرنسي . في الجزائر مثلا ، حيث يتكون المجلس البلدي من اربعة وعشرين عضوا ، هناك ستة عشر فرنسيا مقابل ثلاثة مسلمين ، ثلاثة اجانب واسرائيليين فقط . ينتج مرسوم 24 اكتوبر الغاء المستشارين باسم الاسرائيليين . ينتخب الاسرائيليون الاهالي المستشارين الفرنسيين . بواسطة الانضباط الانتخابي والقوة المالية ، سيصبحون اسياد الادارة البلدية .

ان الاسرائيليين الاهالي يتغلبون على الفرنسيين بالانضباط ؛ امام فرنسيين أو مسلمين فانهم لا ينقسمون أبدا ؛ انهم سينتخبون حسب امر الكونسيتوار . لاحظوا ايها السادة ، في الجزائر ، الكونسيتوار مؤسسة سياسية اكثر منها دينية ، ويأخذ على عاتقه ترقية مصالح الامة الاسرائيلية . ( 5 )

---

( 4 ) توجد الارقام الرسمية في L'Annuaire de l'Algérie

( 5 ) يحاول الاسرائيليون الاهالي ابعاد الاسرائيليين الاوربيين من الكونسيتوار ويريدون الوصول الى ذلك بالاقتراع

ان قوته لعظيمة جدا • انه يصبح عضوا لانه غني و رأسماليوه يسيطرون على التجارة الصغيرة بواسطة القرض• انه يسير ادارة الاحسان الاسرائيلي ، الذي لا يغنى ،ومن هنا يمسك بيده الفقراء• ان الكونسيتوار سيد مطلق على الاقتراع الجماعي للاسرائيليين الاهالي •

بالعكس ،ان الفرنسيين ينقسمون دائما ، حتى في الانتخابات البلدية ، الى حزبين ، الى قوتين متساويتين تقريبا : الحزب المعتدل و الحزب المتحمس • ينتصر من يحصل على الاسرائيليين • اذن عليه ان يبرم صفقة انتخابية • عليه ان يوفر لهم مكانة كبيرة في المجلس، وان يسلم لهم المسلمين بالخصوص•

انكم لا تجهلون أيها السادة ، العداوة الشديدة بين المسلمين والاسرائيليين • المسلم يحتقر اليهودى ؛ و اليهودى يحقد على المسلم ، و يريد ان يأخذ بثأره من ضغط عريق • أتوافقون على وضع عرب المدن تحت رحمة اعدائهم ،بالموافقة للاسرائيليين الاهالي على الاقتراع باسم فرنسي ؟

ان لم تلغوا مرسوم 24 أكتوبر ، فستتشكل في بوسعادة وعين البيضاء اى في وسط بلاد العرب مجالس بلدية اسرائيلية بحتة ؛ و ان الاحتقار الذى سترحبي به تجاه المسلمين سينعكس على فرنسا • في تلمسان ، اربعة عشر الف مسلم سيديرهم أربعة آلاف واربعمائة يهودى كما يحلوا لهم •

لما دخل رفاق عبد القادر ، الشيخ ، الى معسكر ، ربما شاهدوا فيها شيخ بلدية اسرائيلي اهلي ، رئيس مصير الاربعة آلاف وثمانيمائة من اخوانهم في الدين ؛ و ذلك لان في هذه المدينة ، عدد الاسرائيليين 565 1 متحدين بقوة ، مقابل 426 2 فرنسيا منقسمين دائما • هل غزوتم الجزائر اذن لتسلموا المسلمين لليهود •؟

يقال عبثا ، ان المستشارين الفرنسيين ، الذين ليس لهم ضد مسلمي المدن حقد تقليدى او ثأر يأخذ ، يحمونهم ضد اليهود • انهم لن ينتخبوا الا بفضل عون الاسرائيليين • زد على ذلك فان الاسرائيلي يسيطر على الاوربي في اغلب الاحيان ، بصفته دائن • ان شيخ بلدية عليه ديون يجد نفسه تحت رحمة اليهود • اليس هناك خطر في ان يتخلى لهم عن المسلمين • ( 6 )

---

( 6 ) مثال حديث يوضح كم هي المسائل الادارية تتعقد في الجزائر ؛ بفعل تعارض المصالح ، والانفعالات الدينية للاسرائيليين و المسلمين •

في ( مدينة ) الجزائر ، في جانفي اريد تسليم عشر منازل

اما بالنسبة للانتخابات للجمعية الوطنية ،هل من المقبول ان رجالا ليس لهم شيء من الفرنسية ، يساعدون في منح فرنسا مشرعين ؟ العرب لهم هذه الصفة اذن ، من هنا فان القضية تنحصر في كونهم من ديانة موسى فقط ، لكن يقدمون آراءهم حول السلم او الحرب ، حول المستقبل حول شرف فرنسا ! حتى في المسائل الجزائرية ،فان مثلا ، منتخبا بفضل نفوذ الاسرائيليين الاهالي ، لن يوحي لكم بأية ثقة ، بالوضعية سيكون مجبرا على ان يقدم لكم معلومات عن الجزائر ،لا كمواطن فرنسي ، لكن كمحارب وكعدو للمسلمين .

اخيرا ايها السادة ، حتى ولو اصبح الاسرائيليون الاهالي فرنسيين ...ة و بخلاف ما هو حاصل من الاستفادة من مرسوم 24 اكتوبر ؛ حتى و ...معترفون لهم بكفاءة ممارسة حقوق المواطن من الآن ، فانني اطلب ...م ايضا باسم سلم الجزائر وامن السيادة الفرنسية في افريقيا الا توافقوا ...م بممارسة الحقوق السياسية جماعيا .

اننا في الجزائر كمشة من الفرنسيين أمام مليونين و نصف المليون من المسلمين . ان السياسة تفرض علينا الا نصدم في وقت واحد احكامهم المسبقة ، الا نثير صبرهم ونجرحهم في كبريائهم . انها تمنعنا من كل اجراء يحطنا في اعينهم . زد على ذلك ، فان التجنيس الجماعي للاسرائيليين الاهالي يعتبر من طرف العرب انحطاطا لاسم فرنسا واهانة للمسلمين .

---

* من منازل الدومين لاحد الاسرائيليين ، عن طريق المبادلة . جاء الي وفد يتكون من 450 مسلما نبيلا و قدم شكوى . لقد ذكروني بأن هذه المنازل ما هي الا البقية الباقية من القطاع الحضري الواسع ، الذي استولت عليه فرنسا اثناء الغزو ، وانه اكتسب بالوراثة أو عن طريق الاعطيات الخيرية . لقد اعلموني ان هذه المنازل مؤجرة بسعر منخفض لاربعين عائلة مسلمة اهلية ستلقى في الخلاء . تحت كلام العرب المتحفظ دائما ، بهذا الشكل ، شعرت بغيظ مكتوم ، انهم يختاظون من مشاهدة احد اليهود يستلم ثروات اهلها اسلامي ، و يستغل الفرصة لابتزاز مسلمين فقراء . ان المسألة الادارية قد اصبحت نزاعا عرقيا ، صراعا بين دينين .

ذهبت لزيارة المنازل ،وقلت للفقراء الذين يسكنونها : (( لن تخرجوا من هنا )) .

اخشى ان يخطئوا . سيخرجون ، عندما يصبح اليهود اسياد الجزائر ؛ و سيصبح اليهود اسيادا ، اذا اعترفت الجمعية الوطنية بأنهم مواطنون فرنسيون .

ان مرسوم 24 اكتوبر لهو الضربة القاضية التي يمكنها ان تلحق بالسيادة الفرنسية في الجزائر • بوضع اليهود فوق المسلمين يجرح العرب بعمق في كبريائهم ؛ انه ينفر العرب ، وانه من الاسباب الثانوية للانتفاضة الحالية •

ان العرب يعترفون بتفوق الفرنسيين في كل شيء ماعدا في ما يخص الدين • انهم ينظرون الى اليهود بالعكس على انهم جنس منحط • حسب رأيهم ، فان اليهود ليسوا أبدا من سلالة الاسرائيليين ؛ تنسبهم الرواية الاسلامية لاصل دني ء ، ويعاملونهم على هذا الاساس • يمكن ليهودي ان يدخل الى خيمة او بيت عربي ، متى شاء ؛ النساء لا يحجبن الوجه عنه والزوج لا يغير منه ؛ بالنسبة لمسلمة ، اليهودي ليس رجلا • قتل يهودي يعتبر ذنبا لا يمحى ؛ يسلب اليهودي بالقوة ، لكنه لا يقتل ، ابدا مثل امرأة ؛ الاول والثانية يحميهما ضعفهما • (7)

انظروا الى هذا الغني الاسرائيلي الذي يذهب الى القبيلة لعقد صفقة مع احد كبار الاسياد انلس ، انه يتقدم بتواضع ، يركع ، و يقبل برنس الرئيس الهادي باحترام • المركنتيلي ( التاجر ) الفرنسي يقدم كفة اليد • ان اليهودي يشعر بانه منحط و يحافظ على مسافته •

---

(7) في السنة الماضية ، في قضية مذبحة قافلة تقصة ، سمعت ابن غانا ، في مجلس حرب قسنطينة ، يرد بهذه العبارات على التهمة الموجهة له وهي تهمة قتل يهودي :

(( انا اقتل يهوديا ! ـ كما قال ـ قتلت افرادا من حمامة : ثأرت لابي ، لكن اليهودي لا يقتل ، لا تقتل المرأة • لو قتلت يهوديا ، هل آتي بارادتي لاعرض نفسي على عدالتكم ؟ سوف لن استطيع الظهور في قبيلتي • ))

لا احد من فرسان النمامشة شك ان ابن غانا العظيم يستطيع قتل احد اليهود ، واعترف بمثل ذلك • آخر رعاة القبيلة يخجل من الاقدام على مثل هذا القتل • احد قطاع الطرق يقتل اسرائيليا معزولا ، من اجل انهاء الشاهد الوحيد على جريمته ، لكن في هجوم على قافلة ، فان اليهود ليس لهم سوى الاعتراف من اجل الحفاظ على الحياة •

انكم تتخيلون ايها السادة ، دهشة وسخط المسلمين ، عندما يشاهدون اليهود يتحولون الى مواطنين فرنسيين ، بجهد نكباتنا ، يقولون (( اذن فالفرنسيون ليس لهم رجال ، ما هي الخدمات التي يقدمها لكم اليهود ؟ لقد مات من اهلنا عشرة آلاف من اجلنا ، وتفضلون اليهود علينا ا. لقد تحملنا كل شيء منكم ، هذا لا نوافق عليه أبدا.))

هذا ليس سوى الانباع الاول بعد . عندما يرون الاسرائيليين ، بفضل لعبة الانتخابات ، يسيطرون ويسحقون مسلمي المدن ، فان سخطهم ضدنا سينمو . انهم سيرددون ما قالوه بعد : (( ان اليهود لم يصبحوا فرنسيين ، لكن الفرنسيين هم الذين يتحولون الى يهود)) واحتقارهم لليهود سيسمو الينا . كيف نفرض الطاعة على مليوني انسان ، اذا خربنا ، بايدينا نفسها ، احترامهم الحقيقي الكبير لفرنسا ؟

ان الاسرائيليين الاهالي ليسوا فرنسيين ، انهم ليسوا قادرين الآن على ممارسة حقوق المواطن ، ان تجنيسهم الجماعي خطر على السيادة الفرنسية في افريقيا ، هذه هي الاسباب التي بواسطتها لي الشرف ان اطلب منكم ، ايها السادة ، الغاء مرسوم 24 اكتوبر 1870 . الذي يعلن الاسرائيليين الاهالي مواطنين فرنسيين .

ان هذا الالغاء سيكون مقبولا بدون عناء من الاسرائيليين . ان فقدان الحقوق السياسية لن تشعر به جمهرة الامة الاسرائيلية ، التي لا تعرف بعد مغزى هذه الحقوق . ان هذه الخسارة سوف تبدو لهما اكثر من تعويض في ما يخص مواجهة الخدمة العسكرية الاكيدة . سوف لن تكون هناك شكاوى الا من طرف الاسرائيليين ذوي الشأن ، الذين يتخذون من سلطتهم على الجمهرة كي يطالبوا باسمها بصفة المواطن الفرنسي . هؤلاء فقط هم الذين يخسرون من الغاء مرسوم 24 اكتوبر . ان السيادة على قطيع من الناخبين ستفلت منهم ، ومعها النفوذ السياسي وفوائده .

انني اطلب منكم زيادة على ذلك ، ايها السادة ، تثبيت تغيير القانون المدني الحاخامي ، الذي اجري بعد بموجب مرسوم 24 اكتوبر .

تلاحظون ايها السادة ، ان هذا التغيير ضروري ، وربما مفصول عن منح الحقوق السياسية . زيادة على ذلك فان ادخال القانون المدني بين الاسرائيليين بشكل من جانب فرنسا ممارسة شرعية لسيادتها في الجزائر .

اننا لسنا مرتبطين بالاسرائيليين الاهالي بأية معاهدة . اذا كانت
فرنسا قد التزمت بتطبيق قوانين المهزومين ، باستلام ( مدينة ) الجزائر ، فان
هذا الشرط لا ينطبق الا على المسلمين . ان المهزومين لم يتفاوضوا الا
في ما يخصهم ، والاسرائيليون الاهالي لن يكون لهم الحق في التذرع
غدنا بمعاهدة لم يكونوا طرفا فيها ، والتي كانت اصل انعتاقهم .

تفضلوا ، ايها السادة
بقبول ولاء احترامي العميق

شارل دي بوزي

عامل وهران سابقا ،
محافظ الجزائر فوق العادة سابقا .

باريس ، 19 جوان 1871

---

Paris-Imp.Ch. SCHILLER, IO, RUE FAUBOURG-MONTMARTE.

الملحق رقم 2

## تركيب ونمو السكان الأوربيين في الجزائر ( 1 )

| السنوات | السكان | النمو: المعدل السنوي | النمو: النسبة لكل 1000 | السكان المعدل السنوي (2) | المواليد: المعدل السنوي | المواليد: النسبة لكل 1000 | الوفيات: المعدل السنوي | الوفيات: النسبة لكل 1000 | الزيادة: النصيب السنوي للنمو | الزيادة: النسبة لكل 1000 | الهجرة: النصيب السنوي للزيادة | الهجرة: النسبة لكل 1000 | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1831 | 3 223 | 3 445 | 242 | 14 114 | 535 | 38 | 657 | 46 | 122- | 9- | 3 537 | 250 | (1) بما فيهم السكان |
| 1841 | 37 374 | 9 391 | 107 | 87 877 | 3393 | 38 | 4796 | 54 | 1 403- | 16- | 10794 | 123 | الذين يتم تعدادهم |
| 1851 | 131 283 | 7 460 | 45 | 167 137 | 6 364 | 38 | 6 375 | 38 | 11- | 0- | 7 471 | 45 | الجيش |
| 1861 | 205 888 | 5 071 | 21 | 245 747 | 8630 | 35 | 7146 | 29 | 1484+ | 6+ | 3 587 | 15 | |
| 1871 | 256 599 | 12 746 | 44 | 288 463 | 9985 | 35 | 8516 | 29 | 1474+ | 5+ | 11 272 | 39 | (2) محسوبة بين |
| 1876 | 320 327 | 13 289 | 37 | 353 559 | 12 23 | 34 | 10532 | 30 | 1491+ | 4+ | 11 798 | 38 | 1831و1871 انطلاقا |
| 1881 | 386 772 | 9 491 | 23 | 410 489 | 13737 | 36 | 11711 | 31 | 2 026+ | 5+ | 7465 | 18 | من معدل التعدادات السنوية . ومن 1871 |
| 1886 | 434 225 | 13 197 | 28 | 467 217 | 16795 | 36 | 14919 | 32 | 1876+ | 4+ | 11 321 | 24 | الى 1901 انطلاقا من |
| 1891 | 500 210 | 9 201 | 18 | 523 213 | 17125 | 33 | 14326 | 27 | 2799+ | 5+ | 6 402 | 12 | التعدادات الخماسية |
| 1896 | 546 217 | 9 032 | 16 | 568 798 | 16718 | 29 | 12645 | 22 | 4073+ | 7+ | 4959 | 9 | |
| 1901 | 591379 | | | | | | | | | | | | |

المصدر : O.DEPYRIMHOFF. ENQUETE SUR LES RESULTATS DE LA COLONISATION OFFICIELLE T.I ALGER. 1905 P 203

الملحق رقم 3

## نتائج نشاط الاستيطان الرسمي حسب السنة من 1871 الى 1895

| السنوات | توسيع المراكز: العدد | توسيع المراكز: عدد الاستيطانات المشكلة لها | المراكز الجديدة – المشيدة: العدد | المراكز الجديدة – المشيدة: عدد الاستيطانات المشكلة لها | المراكز الجديدة – الموسعة: العدد | المراكز الجديدة – الموسعة: عدد الاستيطانات المشكلة لها | مجموعات المزارع المنشأة: العدد | مجموعات المزارع المنشأة: عدد القطع المشكلة لها | العائلات التي أتيحت: المهاجرة | العائلات التي أتيحت: الجزائرية | العائلات التي أتيحت: المجموع | المساحة الجمالية للاراضي هكتارات | تحليل قطع الأرض: عدد قطع الارض الفلاحية | تحليل قطع الأرض: عدد قطع الارض الصناعية | تحليل قطع الأرض: عدد قطع ارض الغابات | تحليل قطع الأرض: عدد قطع الارض المسندة | تحليل قطع الأرض: عدد قطع الارض الشاغرة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1871 | • | • | 7 | 255 | • | • | • | • | 84 | 171 | 255 | 13·476 | 235 | 20 | • | 255 | • |
| 1872 | 5 | 167 | 29 | 1320 | • | • | 9 | 176 | 709 | 948 | 1·657 | 81·673 | 1·285 | 86 | 292 | 1·657 | • |
| 1873 | 4 | 255 | 22 | 1102 | • | • | 8 | 54 | 522 | 849 | 1·371 | 60·207 | 1·156 | 118 | 137 | 1·370 | • |
| 1874 | 3 | 78 | 27 | 1082 | • | • | 10 | 125 | 636 | 642 | 1·278 | 62·264 | 959 | 121 | 205 | 1·278 | • |
| 1875 | 2 | 48 | 23 | 973 | • | • | 4 | 105 | 572 | 553 | 1·125 | 50·553 | 885 | 064 | 177 | 1·125 | • |
| 1876 | • | • | 15 | 593 | • | • | 6 | 52 | 286 | 350 | ·636 | 31·900 | 409 | 134 | 102 | 636 | • |
| 1877 | 3 | 30 | 7 | 235 | • | • | 6 | 37 | 136 | 166 | 302 | 13·621 | 213 | 48 | 41 | 302 | • |
| 1878 | 5 | 61 | 21 | 702 | 1 | 20 | 4 | 27 | 378 | 427 | 805 | 36·878 | 635 | 105 | 70 | 804 | 1 |
| 1879 | 7 | 170 | 6 | 287 | 1 | 33 | 4 | 58 | 271 | 277 | 548 | 23·156 | 382 | 95 | 71 | 453 | 95 |
| 1880 | 2 | 101 | 10 | 386 | 3 | 53 | 10 | 56 | 297 | 299 | 596 | 27·371 | 425 | 74 | 97 | 521 | 75 |
| 1881 | 3 | 128 | 18 | 915 | 3 | 38 | 11 | 105 | 509 | 665 | 1·174 | 59·886 | 869 | 145 | 172 | 1·109 | 65 |
| 1882 | • | • | 3 | 191 | • | • | • | • | 105 | 86 | 191 | 6·172 | 174 | 17 | • | 147 | 44 |
| 1883 | • | • | 5 | 216 | 2 | 7 | 2 | 18 | 144 | 87 | 241 | 13·703 | 205 | 6 | 30 | 211 | 30 |
| 1884 | • | • | 8 | 291 | • | • | • | • | 65 | 225 | 290 | 13·150 | 210 | 60 | 21 | 217 | 73 |
| 1885 | • | • | 1 | 32 | 3 | 65 | 2 | 21 | 39 | 71 | 110 | 7·922 | 97 | • | 21 | 60 | 50 |
| 1886 | ٤ | 47 | 3 | 24 | 3 | 24 | 1 | 29 | 102 | 148 | 250 | 21·166 | 186 | 61 | 5 | 208 | 42 |
| 1887 | ٤ | 08 | 5 | 216 | 2 | 32 | 1 | 4 | 105 | 153 | 258 | 10·665 | 217 | 4 | 39 | 178 | 80 |
| 1888 | • | • | 3 | 169 | • | • | 3 | 10 | 62 | 116 | 178 | 6·043 | 147 | 10 | 22 | 151 | 27 |
| 1889 | 2 | 39 | 6 | 302 | 1 | 10 | • | • | 107 | 234 | 341 | 14·073 | 298 | 9 | 44 | 241 | 100 |
| 1890 | 2 | 9 | 10 | 405 | 2 | 61 | • | • | 173 | 302 | 475 | 23·228 | 443 | 32 | • | 470 | 5 |
| 1891 | [illegible] | [illegible] | 5 | 162 | 9 | 82 | 3 | 33 | 77 | 204 | 281 | 17·732 | 246 | 33 | 8 | 156 | 126 |

| | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1892 | 1 | 15 | 4 | 265 | 1 | 8 | 2 | 17 | 95 | 210 | 305 | 17 273 | 171 | 100 | 34 | 35 | 270 |
| 1893 | 2 | 11 | • | • | 1 | 15 | • | • | • | 26 | 26 | 1 285 | 16 | 9 | 1 | • | 26 |
| 1894 | 2 | 28 | 7 | 280 | 8 | 160 | 3 | 18 | 129 | 350 | 479 | 25 ·578 | 422 | 54 | 10 | 385 | 94 |
| 1895 | 1 | 7 | 3 | 88 | 3 | 31 | 1 | 4 | 52 | 77 | 129 | 4 571 | 100 | 9 | 21 | 107 | 22 |
| المجموع | 47 | 1212 | 248 | 10 619 | 43 | 639 | 90 | 949 | 5655 | 7 646 | 13 301 | 643 546 | 10385 | 1 757 | 1277 | 12 076 | 1225 |

1 - هذا التوسيع طبعه على 37 مركزا قديما .

2 - هذا التوسيع طبعه على 39 مركزا قديما .

3 - ابتداء من 1879 كان قطع الأرض الصناعية قد بيعت بالتراضي مقابل الالتزام بالتعمير

المصدر :

DEPEYERIMHOFF. ENQUETE SUR LES RESULTATS DE LA COLONISATION OFFICIELLE T.2
Alger 1905. P.482

# المـــــراجــــــــع

## ا ـ الوثائق :

- Charles DUBOUZET. Israélites Indigénes. Pétitinaà l'Assemblée Nationale Contre le Décret du 24 Octobre 1870. Bibliotheque Univercitaire d'Alger 27014.

## ب ـ المقالات :

م • ماشكين • ماسية باريس والجزائر • في (( دراسات عربية )) العدد 2 السنة 15 ديسمبر • 1978 •

## جـ ـ الدوريات :

1- G.G.A. Tableau de la Situation des Etablissements Français dans l'Algerie . Fevrier 1838.

2- G.G.A. Tableau de la Situation des Etablissements Français dans l'Algerie. Fevrier 1839.

3 - Tableau de la Situation des Etablissements Français dans l'Algerie. Juin 1840.

4-G.G.A. Statistiques Générales de l'Algerie 1867-1872

5- G.G.A. Délégations Finenciores - Colons. Novembre 1899
- Non-Colon Novembre 1899
- Assemblée Pléniére Mai 1903
- Colnn. Mars 1904
- Colons 1906
- Colon 1907
- Assemblée Pleniére 1908
- Assemblée Pleniére 1910

I- Le Colon 20-6-1897 № 1726
06-2- 1898 № 1780
10-4-1898 № 1807
24-4-1898 № 1812
08-5-1898 № 1816
12-5-1898 № 1817

2- La France Algerienne et TunisiennE 30-4-1899 № 14



Scanné avec CamScanner

3- Le Moniteur de l'Algerie 27-9-1870 N° 224
29-9-1670 N° 226
06-I0-1870 N° 232
25-I0-1870 N° 240
28-I0-1870 N° 251
29-I0-1870 N° 252
05-II-1870 N° 257
09-II-1870 N° 260
II-II-1870 N° 262
12-II-1870 N° 263
13-II-1870 N° 264
15-II-1870 N° 265
18-II-1870 N° 268
19-II-1870 N° 169
20-II-1870 N° 270
22-II-1870 N° 27I
23-II-1870 N° 272
24-II-1870 N° 273

## د ـ المؤلفات :

### 1 ـ باللغة العربية :

1 ـ ابو العيد دودو ، الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان ، ش.و.ن.ت ، الجزائر 1975

2 ـ عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا ، ش.و.ن.ت الجزائر 1975

3 ـ الزبير سيف الاسلام ، تاريخ الصحافة في الجزائر ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، 1971 .

4 ـ فرحات عباس ، حرب الجزائر وثورتها ، ج 1 ، ( ليل الاستعمار ) ، ترجمة أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة ، المحمدية .

5 ـ لوتسكي تاريخ الاقطار العربية الحديث ، دار التقدم ، موسكو ، 1971 .

6 ـ يحي بوعزيز ، ثورة 1871 ، ( دور عائلتي المقراني والحداد ) ، ش.و.ن.ت الجزائر 1978 .

### 2 ـ باللغة الفرنسية :

1_ AKKACHE (Ahmed). La Risistance Algerienne. de 1845 à 1945. S.N.E.D. Alger 1970.

2- AGERON (Ch.R.). Histoire de léAlgerie Contemporaine. P.U.F. Paris. 1974.

3-AGERON (Ch.R.) les Musulmans Algeriens et la France( 1871-1919) T.I. etII. P.U.F. PARIS. 1968.

4- AGERON (Ch.R.) Politiques Coloniales au Maghreb. P.U.F. Paris 1972.

5- AZAN(General) . Bugeaud et l'Algerie. LePetit Parisien Paris.(?)

6- BAUDICOUR(Luis De) Histoire de la Colonisation de l'Algerir Challamel.Paris 1860.

7- Benhbilés( Chérif) L'Algerie Française Vue par un indigéne. Imprimerie Oriontale.Fontana-Fréres. Alger. 1914.

8-CAMBON( Jules).Le Gouvernement General de l'Algerie. Librérie Chompion-Editeur. Alger 1918.

9- CAT.( E.) Petite Histoire de l'Algerie. Librairie-Editeur Alger 1883

IO- CHOURAQUI ( André ) . Les Juifs d'Afrique du Nord. P.U.F. Paris. 1952.

II- DEPEYERIMHOFF. Enquete sur les Résultats de la colonisation Officielle T.I et II. Alger 1905.

12 - EGRETAUD ( Marcel ) Réalité de la Nation Algerienne. 2eme Edition .Edition Sociales. Paris 1960.

13- ESTOUBLON(Robert),Adolphe LEFEBURE. Code de l'Algerie (1830-1895 ) Adolphe Jourdon.Librairie-Editeur.Alger. 1896;

14- FALCK ( Filix ). L'Algerie. Un Siecle de la Colonisation Française. Notre Domination Coloniale.Paris 1929;

15- FRDERIC. COLONISATION Officielle et Crédit Agrécol en Algeri

16- GASTU.( M ). Le Peuple Algerien. Challamel Ainé- Editeur. Paris 1884.

17- GERARD (Jules) L'Afrique du Nord.2eme Edition. E.Dentu-Editeur. Paris 1861;

18- Guyot( Yves) L'OUvre de M. CAMBON. la Politique Radicale Socialiste en Algerie. Framarion.Paris. 1897.

19- JULIEN ( CH.A.) Hstoire de l'Algerie Contemporaine. ( 1827-1871 ). P.U.F. Paris. 1964.

20- JULIEN ( CH.A. ) L'Afrique du Nord en Marche. Juliard. Paris. 1972

21- JULIEN( CH.A.) , Pierre HERNARD. Une Pensée Anti-Coloniale. Sindbad. Paris. 1979.

22- JURQUET ( Jaque) . La Revolution Nationale Algerienne et Le Parti Communiste Français. T.I et II. Edition du Centenaire. Paris. 1974.

23- LACHERAF ( Mostefa ) .L'Algerie : Nation et Societé.S.N.E.D. Alger 1976.

24 -LACOSTE,NOUCHI,PRENANT.L'Algerie Passe et Présent.Editions Sociales . Paris. [illegible]

25 - [illegible] ( Marc-). Histoire Illustréz de l'Algerie de1830 à Jours. Edition Conthier. Paris 1962.

26 - MARTIN ( Claude) . La Commune d'Alger. ( 1870 - 1871 ). Edition Héraclés. Paris . 1936.

27 - MARTIN ( Claude). Les Israélites Algeriens. Edition Héraclés. Paris. 1936.

28 -MEGHERBI ( Abdelghani ). La Paysanerie Algerienne Face à la Colonisation. A.[illegible].P. Alger 1973.

29 - PASSERON (R). Les Grandes Societés dans l'Afrique du Nord. Latypo-Lithot. Alger. 1925.

30- PEYRONNE ( Raymond ) . Livre d'Or des Officiers des Affaires Indigénes. ( 1830 - 1930 ). P. et Soueire. Alger (? )

31- SARI (Djilali). La Deppossession des Fellahs. 1830 - 1962. S.N.E.D. Alger 1975.

32- SARI (Djilali ). L'Isurection de 1871. S.N.E.D. Alger 1972.

33- TRBUT, MARES. L'Algerie Agrecole en 1906. Imprimerie Algerienne. Alger 1906.

34 - VGIER ( Philippe) . La Seconde République. P.U.F. Pris. 1967.

35 - VILLACROSE( A.) Vingt Ans En Algerie. Challamel. Paris. 1875.

36 - YACONO ( Xavier ). Histoire de la Colonisation Française. P.U.F. Paris. 1973.

# الفهـــــــارس

# فهرس أسماء الأشخاص


ابن ايشو ، 41
ابن حبلس ، الشريف ، 80
اجيرون ، شارل روبير ، 17 ، 61
استرهازي ، والزين 43 ، 44 ، 48
ألفوندري 41
ألسي ، 35
اندريو ، 54
انطوان ، سانت ، 10
أيامس ، 96
ايتيان ، أجين ، 83

باتو 35
باجيس 24
بارب ، سانت ، 10
بارود ، فيرناند ، 10
باريدوت ، بريفوست ، 24
بازين ، 30 ، 45
باسيت ، 96
بالو 84
برو 50
بروناش 35
بسمارك 33
بيبك ، آرمون ، 26
بلان ، بول ، 35
بوافر ، 35
بوجاد 35
بوجو ، 8 ، 9 ، 10 ، 4 ، 62
بودبشون 18
بورجار ، سوتوري دي ، 12
بورلي 96
بوزي ، شارل دي ، 33 ، 39 ، 42 ، 48
50 ، 95

بوليا ، 104
بوليو ، بول لوروا ، 62 ، 84 ، 104
بوسال 35
بيرسون 102
بيرطيبا 101
بيرودو 104
بيرطود 112
بيكارت 91
بيلوفريس 103
بليسي ( مارشال ) 14 ، 22
بيلسي ، كاليكسيس ، 45
بنيشو 96

ترهوني ، بوبيو دي 60
ترابوت 87
تولي ، جورج ، 36
تيرمان ، 83 ، 84 ، 104
تيير ، 56

جارو 107
جاستو 26 ، 36 ، 50 ، 51 ، 84 ، 90 ، 96
جرجوار ، فيرناند ، 92 ، 99
جريفي ، ألبير 65 ، 81 ، 82
جوردن ، شارل 35 ، 36
جوريس ، جان 97 ، 103
جوليان ، شارل أندري 40 ، 43 ، 111 ، 112
جونار 103 ، 104
جيوط ، ايف 107
جيدون ، دي 41 ، 56 ، 57 ، 85 ، 59 ، 61
69 ، 65 ، 81
جيرار ، ( جنرال ) ، 4
جيرار ، جول 4 ، 5 ، 14




Scanné avec CamScanner

جيشار 84

حاسو 41
حايم 41

دامرهمون 10
دروسون 99 ، 101 ، 103
دريفوس ، ألفريد ، 97 ، 100 ، 101 ، 103
دريو ، 34 ، 36 ، 42 ، 43 ، 48
دوسون فيل 84
دوفال ، جول 81
دوكرو 30
ديبرموف 86
ديد 104
ديدي ، هنري 44 ، 46 ، 84
ديفوس 30
ديولي 96
ديليني 30

رابويل ، لويان 54
راندون 19 ، 12 ، 26 ، 72
روتشليد ، ألفونس 41
روزي ، أبين 104
روسو ، والديك 84
روفيقو ، الدوق دي 6
رولون 110
روهور 24
ري 49
ريجيس ، ماكسيميلانو ( ماكس ريجيس ) 102 ، 99 ، 100 ، 104

سودرو 99
سوران ، دانيال 94 ، 98
سيلي ، 91
سيمون ، جول 24
سيمونين 81 ، 82
سيلي 91

شابان 35
شارل العاشر 4
شاز 99
شالون 31
شانزي 65 ، 81

صولال ، كوهين 41 ، 51

طرولار 37 ، 49 ، 96 ، 104
طوكفيل 16 ، 17
طولابو 15
طوماسين 30
طومسون 83 ، 84 ، 96 ، 101 ، 102
طوندوني 112

عباس ، فرحات 61 ، 112
عبد القادر ، الامير 8 ، 41
عريان ، اسماعيل 15

غارني 24

فابيطا 36، 51
فوهين، ف 12

فارني، 23، 33، 36، 43، 44
51، 71، 72، 73، 81
فافر، جول 24، 57
فاجنير، موريس 5
فلانسي، لويس 41
فلوري 20
فور 102، 103
فورسبولي 101
فوري، شارل 10
فونتير 7
فونيلون 34
فيليروز 36، 37، 44، 46، 47،
48، 49، 50، 51، 54، 96
فيشال 15، 40
فيرمي 15
فيلار 7، 32
فيلاكروز 29، 42، 60، 86
فيليب، لويس 4
فينون 104

كات 61، 71
كاروسي 41
كافنياك 17
كالفنياك، لويس 54
كامبون 72، 105، 106، 107
كانوي 76
كريميو 35، 37، 38، 39، 41، 42،
50، 51، 95، 97، 100، 101، 102

كلو، سانت 11
كلوزيل 4، 6
كوران، موريس 98
كولاس 54
كولين 103
كليمنصون 49
كونستانس 84

لاباسي 12، 20
لاجي، جوي سانت 36
لادميروت 30
لا فوريير 103
لافيجري 28
لالمان 48
لامبير، ألكسندر 36، 54
لامبير، أليكسيس 48، 52، 56
لامارتين 17
لاموريسير 9، 12
لاموريير 103
لانجوينيس 24
لوبا، شاسلوب 20
لوبودي 84
لوتورنو 59
لوتولي 96
لورمون 51
لوسيت 33، 47
لوليافر 36، 49، 96
لوهون 24، 25، 27
ليبيب، هوبيردي 93
ليشلان 43، 44، 45، 48
ليون 99

مارس 87

مارشال 34 ، 96 ، 101 ، 102 ، 103

مارغريت 30

ماجنين 84

ماكماهون 24 ، 30 ، 31 ، 2[illegible]

مان 49

موره دي بيهد سانت ، 32

مورجان 96

موريكو ، جيرار دي 99

مورينو ، 101 ، 102 ، 103

مورني ، دي 13

ميزو ، الامير ، 7

ميلانو (الاخوة) 100

نابوليون ، الاول 4

نابوليون الثالث 14 ، 18 ، 19 ، 21 ، 22 ، 23 ، 31 ، 43

نابوليون ، جيروم 19 ، 20

ناروني ، 41

هانوتو 59

هوجو 99

هيلو 50 ، 51 ، 54

ياكونو ، كانبيور 62


---

المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية

# الفهرس

الصفحة

1 ـ مقدمة ........................ 1
2 ـ مدخل : تطور الاستيطان من 1830 الى 1870 ........................ 6
3 ـ الفصل الاول : اقامة النظام المدني ........................ 32
ـ موقف الجزائر من الحرب الفرنسية ـ البروسية ........................ 32
ـ اعلان الجمهورية وردود فعل المعمرين ........................ 36
ـ مراسيم 24 اكتوبر أو اقامة النظام المدني ........................ 41
ـ حركة بلدية الجزائر وفرنسا ........................ 46
ـ البلدية والسلطة المدنية ........................ 52
ـ مراسيم ديسمبر أو تنازلات جديدة لصالح المعمرين ........................ 56
4 ـ الفصل الثاني : نحو ادماج الجزائر في فرنسا ........................ 62
ـ نهاية حركة بلدية الجزائر ........................ 62
ـ اللاعسكرية من جديد ........................ 65
ـ تحالف الجمهورية مع المعمرين ضد الشعب الجزائري ........................ 67
ـ دعم حركة الاستيطان ........................ 68
ـ توسيع التراب المدني أو توسيع نفوذ المعمرين ........................ 71
ـ مصادرات ما بعد ثورة 1871 ........................ 74
ـ قانون 1873 أو قانون المعمرين ........................ 77
ـ نحو قوانين خاصة بالجزائريين ........................ 83
ـ نظام الالحاقات او قمة سياسة الادماج ........................ 87
5 ـ الفصل الثالث : نحو الاستقلال الذاتي ........................ 92
ـ من اجل دعم الاستيطان ........................ 92
ـ نحو تركيز الملكية العقارية ........................ 94
ـ الحركة اللايهودية ـ الاستقلالية ........................ 100
ـ الغاء نظام الالحاقات او نهاية سياسة الادماج ........................ 112
ـ المعمرون يحصلون على الاستقلال المالي ........................ 117
6 ـ الخاتمة ........................ 121
7 ـ الملاحق ........................ 128
8 ـ المراجع ........................ 142
9 ـ الفهارس ........................ 147

المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية بن عكنون — الجزائر

رقم النشر: 1591 — 11 — 84